

الرقم التسلسلي:

جامعة المسيلة

معهد: تسيير التقنيات الحضرية

مذكرة

مكملة لنيل شهادة: الماجستير

تخصص: تسيير التقنيات الحضرية

فرع: التسيير الإيكولوجي للمحيط الحضري

إعداد:

ساسي فريدة

الموضوع

إشكالية التهيئة الحضرية ومخاطر المنشآت المصنفة بالجزائر دراسة حالة مدينة المسيلة

أمام اللجنة المكونة من:

نوقشت علنيا يوم: 2009/05/02

زرواتي رشيد أستاذ التعليم العالي جامعة المسيلة رئيسا
عميش علاوة أستاذ محاضر جامعة المسيلة مقرر
خضور مالك أستاذ محاضر جامعة المسيلة ممتحنا
عداد محمد الشريف أستاذ محاضر جامعة أم البواقي ممتحنا
نويبات إبراهيم أستاذ محاضر جامعة المسيلة ممتحنا

تشكرات

إن الحمد و الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "عميش علاوة" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة والتي ساهمت بكثير في انجاز هذا العمل المتواضع.

و كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل أساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية، وعمال مديرية البيئـة نخص بالذكر السيد "ديلمي عبد الرزاق" والذي عمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بدراسة الحالة.

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمي ن "أبي وأمي" أطال الله في عمرهما إلى
من صنع من تعبهما سلاحاً ومن قلقه وعنايه راحة لي إلى من انتظر شوقاً ليراني في
هذه المرتبة إلى أخي العزيز "الهاشمي" إلى أكرم، أنيس،
إلى أخواتي وإلى جميع العائلة .

كما نهدي هذا العمل إلى الدكتور "عميش علاوة، خلفه الله بوجعة، حجاب
مخلوفي، خضور مالك" .

وإلى الأستاذ ددوح جمال، أؤذينة عبد الواحد وجميع أساتذة
معهد✱تسيير التقنيات الحضرية ✱

إلى كل موظفي مديرية البيئة ومديرية الحماية المدنية، إلى كل من
ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مدخل عام

- 1- مقدمة 01
- 2- أهمية الدراسة 02
- 3- الإشكالية..... 03
- 4- أسباب إختيار الموضوع 04
- 5- أهداف البحث 05
- 6- الفرضيات 05
- 7- المنهجية المتبعة 05
- 8- تقنيات البحث المستعملة 06
- 9- اختيار نموذج الدراسة 06

الفصل الأول : التهيئة الحضرية بين خطورة التلوث والإجراءات القانونية

- مقدمة 09
- 1- البيئة الحضرية والقوانين 09
- 1-1- التهيئة الحضرية..... 09
- 1-2-1- تطور القانون لحماية المحيط الحضري في الجزائر..... 10
- 1-2-1- على المستوى العالمي 10
- 1-2-2-1- على المستوى الوطني 11
- 1-3-1- أدوات التهيئة والتعمير 12
- 1-3-1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU 12
- 1-3-2- مخطط شغل الأراضي POS 13
- 1-4-1- الإجراءات القانونية لحماية المحيط الحضري 13
- 1-4-1- الترخيص 14
- 1-4-2-1- رخصة البناء وعلاقتها بحماية المحيط الحضري 14
- 1-4-3-1- مجال الحصول على رخصة البناء 15
- 1- رخصة البناء 15
- 2- رخصة التجزئة 16

17	3- رخصة الهدم
17	2- التلوث
17	1-2- مفهوم التلوث
18	2-2- أنواع التلوث
18	1-2-2- تلوث المياه
21	2-2-2- تلوث الأرض والتربة
22	3-2-2- تلوث الهواء
22	4-2-2- التلوث الضوضائي
23	1- مفهوم الضوضاء
23	2- مفهوم التلوث الضوضائي
23	1-2- أنواع التلوث الضوضائي
25	2-2- مصادر التلوث الضوضائي
26	3- التلوث الصناعي
27	1-3- الملوثات الصناعية
28	2-3- أثر الملوثات الصناعية
28	1-2-3- أثر تلوث المياه على الصحة العمومية
29	1- الأمراض الناجمة عن تلوث المياه
29	2-2-3- أثر تلوث التربة والأرض على الصحة العمومية
29	3-2-3- أثر تلوث الهواء على الصحة العمومية
30	1- الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء
31	4-2-3- أثر التلوث الضوضائي على الصحة العمومية
31	1- الأعراض الناجمة عن التلوث الضوضائي
32	5-2-3- التأثير على المساحات الخضراء
32	- خلاصة الفصل

الفصل الثاني : المنشآت المصنفة وأخطارها

34	- مقدمة
34	1- المنشآت المصنفة

34	1-1- مفهوم المنشآت المصنفة
37	2-1- رخصة المنشآت المصنفة
37	1-2-1- رخصة استغلال المنشآت المصنفة وعلاقتها بحماية المحيط الحضري
37	2-2-1- الإجراءات الخاصة باقامة المنشآت المصنفة في الجزائر
38	3-2-1- دراسة الأثر على البيئة
40	3-1- ملف طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة في الجزائر
41	4-1- منح رخصة استغلال مؤسسة مصنفة في الجزائر
42	1-4-1- نظام الترخيص
43	2-4-1- نظام التصريح
46	5-1- دور ومهام اللجنة
47	2- كيفية تصنيف المنشآت المصنفة في الجزائر
48	1-2- تصنيف المنشآت المصنفة (المنطقة الصناعية)
49	2-2- تصنيف المنشآت المصنفة (منطقة النشاطات والتخزين)
50	1-2- تصنيف المنشآت المصنفة (الأحياء السكنية)
52	3- المخاطر
53	1-3- الخطر الكبير
53	2-3- الخطر المحتمل
53	4- الخطر الصناعي
54	1-4- الحادث الصناعي
54	2-4- النفايات الصناعية
55	5- دراسات الخطر
55	1-5- كيفية دراسة الخطر
56	2-5- عناصر دراسة الخطر
58	3-5- تحديد الضرر
59	6- لمحة عن كوارث صناعية في دول العالم
59	1-6- كارثة (بنسلفينيا - الولايات المتحدة) 1948
59	2-6- كارثة (الكويت)
59	3-6- حادث فلكسبورو
60	4-6- كارثة (بنسلفينيا - الولايات المتحدة) 1979

60	5-6 - حادث المكسيك
60	6-6 - كارثة (يوبال - الهند)
60	7-6 - حادثة شرنوبيل:
61	8-6 - انفجار بالكويت
61	7- - لمحة عن الكوارث الصناعية في الجزائر
61	7-1 - كارثة مصفاة سكيكدة
61	7-2 - انفجار لأنبوب غاز في الغرب الجزائري
62	8- - معالجة بقايا المنشآت المصنفة
63	9- - النفايات الخطرة للمنشآت المصنفة وصعوبة التخلص منها
63	9-1 - الإمكانيات المحدودة لدى أغلب الدول
63	9-2 - الأسباب السياسية
63	9-3 - كيفية تخزين النفايات
63	9-4 - الجهل بأضرار هذه المنشآت
64	- خلاصة الفصل

الفصل الثالث : العلاقة الموجودة بين القطاعات والمنشآت المصنفة

66	- مقدمة
66	1- مدينة المسيلة
66	1-1 - موقع المدينة
67	1-2 - المحيط الحضري للمدينة
68	1-3 - القطاعات المكونة للمدينة
68	1-3-1 - القطاع الأول
68	1-3-2 - القطاع الثاني
68	1-3-3 - القطاع الثالث
69	1-3-4 - القطاع الرابع
69	1-3-5 - القطاع الخامس
69	1-3-6 - القطاع السادس
70	1-3-7 - القطاع السابع
70	2- مراحل التوسع العمراني للمدينة

70.....	1-2 - فترة ما قبل 1962
70.....	1-1-2 - المنشآت المتواجدة في الفترة ما قبل 1962
72.....	2-2 - فترة ما بين 1962-1974
72.....	1-2-2 - المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1962-1974
74.....	3-2 - فترة ما بين 1974 - 1984
75	1-3-2 - المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1974-1984
77.....	4-2 - فترة ما بين 1984 - 2007
78.....	1-4-2 - المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1984-2007
84.....	3- النمو السكاني لمدينة المسيلة
84.....	1-3 - تطور السكان وعلاقته بالمنشآت المصنفة
84.....	1-1-3 - المرحلة الأولى 1966-1977
84	2-1-3 - المرحلة الثانية 1977 - 1987
84.....	3-1-3 - المرحلة الثالثة 1987-1998
85.....	4-1-3 - المرحلة الرابعة 1998 - 2003
85.....	2-3 - تطور النمو السكاني للمدينة
86.....	3-3 - تطور المنشآت المصنفة للمدينة
87.....	- خلاصة الفصل

الفصل الرابع : المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة

89.....	- مقدمة
89.....	1- المنشآت المصنفة بالمدينة
89.....	1-1 - المنشآت المصنفة على مستوى الولاية
90.....	1-1-1 - عدد المنشآت المصنفة بالولاية
99.....	2-1 - المنشآت المصنفة على مستوى القطاعات (الأحياء)
99.....	1-2-1 - عدد المنشآت المصنفة على مستوى مدينة المسيلة
101.....	2-2-1 - المنشآت المصنفة على مستوى كل قطاع بالمدينة
101.....	1- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الأول
104.....	2- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الثاني
107.....	3- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الثالث

- 4- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الرابع 110
- 5- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الخامس 113
- 6- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع السادس 116
- 7- المنشآت المصنفة على مستوى القطاع السابع 119
- 2- المنشآت المصنفة حسب نوع النشاط لكل قطاع 122
- خلاصة الفصل 126

الفصل الخامس : الواقع المعاش للسكان

- مقدمة 128
- 1- تحليل الإستثمار 128
- 1-1- المنهج المتبع 128
- 2-1- سبب اختيار الحي 128
- 3-1- الكيفية التي تم بها العمل المتعلق بالاستثمار 128
- 2- سكان حي 700 مسكن 129
- 1-2- السكان وعلاقتهم بالمنشآت المصنفة 129
- 1- مدى علم السكان بالمنشآت المصنفة 129
- 2- نسبة معرفة السكان بالقانون المتعلق بالمنشآت المصنفة 130
- 3- النشاطات التي يرضى صاحب المسكن أن تكون قريبة إلى مسكنه 130
- 2-2- علاقة تصنيف المنشآت المصنفة مع الواقع 131
- 1- المنشآت التي تصنف حسب المساحة (م²) 131
- 1-1- بالنسبة لمنشأة التصليح الميكانيكي وغسل السيارات 131
- 1-1-1- مساحة الورشة "القراج" 132
- 2-1-1- مساحة الورشة كافية أو غير كافية 132
- 3-1-1- المساحة الخارجية التي تحتاج إليها "تستعملها" 133
- 2- المنشآت التي تصنف حسب الطاقة (كيلواط) 133
- 1-2- ورشة نجارة الخشب (الطاقة) 133
- 2-2- ورشة حدادة فنية (الطاقة) 134
- 3-2- مساحة الورشة كافية أو غير كافية 134
- 4-2- المساحة الخارجية التي تحتاج إليها "تستعملها" 135

3-	المنشآت التي تصنف حسب السعة (ل)	135.....
1-3-	سعة مولد البخار la chaudière بالنسبة للحمامات	135.....
4-	استغلال الرصيف :	136.....
1-4-	استغلال الرصيف لورشة "التصليح الميكانيكي للسيارات"	136
2-4-	استغلال الرصيف لورشة "غسل وتشحيم السيارات"	137.....
3-4-	استغلال الرصيف لورشة "نجارة الخشب"	138.....
4-4-	استغلال الرصيف لورشة "حدادة فنية"	138.....
5-	استعمال مواقف السيارات	140.....
1-5-	هذا النوع من النشاط "التصليح الميكانيكي" يحتاج إلى مواقف السيارات	140.....
2-5-	هذا النوع من النشاط "غسل السيارات" يحتاج إلى مواقف السيارات	140.....
1-2-5-	وجود خزان ماء "غسل وتشحيم السيارات"	140.....
2-2-5-	موقع الخزان لورشة "غسل وتشحيم السيارات"	141.....
3-2-5-	نقص الماء لورشة "غسل وتشحيم السيارات"	141.....
4-2-5-	الخزان داخل القراج أو تحت الرصيف	141.....
3-2-	المضايقات والإزعاجات التي تسببها هذه المنشآت لسكان الحي	142.....
1-3-2-	مكان تواجد هذه الورشات تراه مناسباً	142.....
2-3-2-	السبب	142.....
3-3-2-	نسبة المضايقات	143.....
4-3-2-	أنواع المضايقات والإزعاج	143.....
5-3-2-	المضايقات والإزعاجات التي تسببها هذه المنشآت للجيران	144.....
6-3-2-	الشيء الذي يزعج الجيران من الحمام	144.....
7-3-2-	تواجد السيارات بالقرب من ورشة "التصليح الميكانيكي" يسبب	145.....
8-3-2-	تواجد السيارات بالقرب من ورشة "غسل السيارات" يسبب	145.....
4-2-	نفايات المنشآت المصنفة والتخلص منها	146.....
1-4-2-	جمع النفايات التي تنتجها الورشة	146.....
3-	تحليل الفرضية	147.....
-	خلاصة الفصل	149.....
-	الخلاصة العامة	151.....
-	قائمة المراجع	156.....

- قائمة الأشكال 161
- قائمة الصور 163
- قائمة الجداول 164
- الملاحق .

المدخل العام

- 1 - مقدمة
- 2 - أهمية الدراسة
- 3 - الإشكالية
- 4 - أسباب اختيار الموضوع
- 5 - أهداف البحث
- 6 - الفرضيات
- 7 - المنهجية المتبعة
- 8 - تقنيات البحث المستعملة
- 9 - اختيار نموذج الدراسة

1 - مقدمة

إن التوسع العمراني الذي عرفته المدن الجزائرية خصوصاً بعد الاستقلال، يرجع بالدرجة الأولى إلى النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي الذي شهدته البلاد، فقد عرفت المدن الكبرى نزوحاً ريفياً كبيراً جعلها تتضخم باستمرار، مما جعل الدولة تسارع إلى القيام بمشاريع تنموية للتخفيف من حدة البطالة ورفع المستوى المعيشي للسكان.

وذلك بتشجيع التنمية الاقتصادية في مجال التصنيع والخدمات، حيث ظهرت العديد من المنشآت المصنفة في الآونة الأخيرة أفرزت العديد من المشاكل البيئية والعمرانية، نتيجة عدم مراعاة في العديد من الأحيان قوانين التخطيط من الناحية العمرانية والاجتماعية والبيئية. فبلادنا وكغيرها من الدول النامية لم تراعى مقاييس التخطيط العمراني قرب المنشآت المصنفة، مما أثر سلباً على مردودية هذه المواقع إضافة إلى تلوث البيئة وتهديد صحة الإنسان وسلامته .

لكن بدأ الوعي البيئي يأخذ دوره على النطاق العالمي، عند التحضير لمؤتمر "إستكهولم" الدولي عن بيئة الإنسان عام 1972، خاصة بعد أن شعرت الدول المتقدمة صناعياً بالآثار السيئة على البيئة، التي نشأت من تطبيق بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة المتقدمة . وقد تطرقنا في هذا الموضوع من خلال خطة بحث، اشتملت على مدخل عام احتوى هو الآخر بدوره على : مقدمة للموضوع، ثم الإشكالية وأهمية الدراسة، وكذا أسباب اختيار الموضوع، والهدف من البحث، ويليه الفرضيات المقترحة ثم المنهجية المتبعة وتقنيات البحث المستعملة، وفي الأخير ذكر أسباب اختيار نموذج الدراسة (مدينة المسيلة) . وتضمنت هذه الدراسة خمس 05 فصول هي كالتالي:

الفصل الأول: حاولنا من خلاله التعرف على معنى البيئة الحضرية، والقانون الذي ينص على حماية المحيط الحضري في الجزائر وفق معايير التهيئة العمرانية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي)، وبعدها تطرقنا إلى مفهوم الملوثات وأنواعها، مثل التلوث الصناعي والآثار الناجمة عن هذا التلوث، والهدف من ذلك الأخذ بعين الاعتبار معايير التهيئة بالقرب من المنشآت المصنفة. وجاء هذا الفصل تحت عنوان: التهيئة الحضرية بين خطورة التلوث والإجراءات القانونية .

وخصصنا **الفصل الثاني** لدراسة المنشآت المصنفة وكيفية تصنيفها في الجزائر، وتطرقنا إلى دراسة المخاطر (الخطر الصناعي، وكيفية دراسة الخطر في الجزائر)، مع التطرق لبعض الحوادث الصناعية في دول العالم، مثل حادث شرنوبل وانفجار بالكويت الذي كان في عام 2002، ويليه بعض الحوادث في الجزائر بالأخص مثل انفجار لأنبوب غاز في الغرب الجزائري عام 2002، وحادث مصفاة سكيكدة عام 2004، ونهدف من خلال ذلك تبيان الأخطار الناجمة عن هذه المنشآت المصنفة، سواء على المستوى العالمي أو الوطني. وجاء هذا الفصل تحت عنوان: المنشآت المصنفة وأخطارها .

ويليه **الفصل الثالث** وخصصناه لدراسة تحليلية لمدينة المسيلة، ومن خلاله نحاول أن نتعرف على المحيط الحضري للمدينة، والقطاعات العمرانية المكونة له والتي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لعام 1995، ونهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطور التوسع العمراني للمدينة والنمو السكاني لها، وعلاقته بظهور المنشآت المصنفة. وكان عنوان هذا الفصل: العلاقة الموجودة بين القطاعات والمنشآت المصنفة .

الفصل الرابع حاولنا من خلاله القيام بدراسة عددية لهذه المنشآت المصنفة على مستوى تراب الولاية، وبالأخص على مستوى المدينة، والهدف من ذلك معرفة كيف تتوزع هذه المنشآت على مستوى أحياء المدينة . وجاء هذا الفصل تحت عنوان: المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة .

وخصصنا **الفصل الخامس** إلى دراسة عينة على مستوى الحي الذي أخذ أكبر نسبة من المنشآت المصنفة على مستوى مدينة المسيلة، محاولين تحليل الفرضيات مع الوصول إلى نتائج البحث . وعنوان هذا الفصل على النحو التالي: الواقع المعاش للسكان .

2- أهمية الدراسة

- تأتي أهمية الدراسة في كون أن تواجد المنشآت المصنفة بدأ في الآونة الأخيرة ينتشر بسرعة في المحيط الحضري للمدينة وكذلك المحيط المجاور، كون أن هذا النوع من الأنشطة في فترة السبعينات والثمانينات لم يكن ظاهر بهذا الشكل، مما جعلنا نتساءل سبب انتشار المنشآت المصنفة على مستوى المدينة؟ وما هي الدوافع التي أدت إلى ظهورها؟

- كما تبرز أهمية المنشآت المصنفة في كونه يحتاج إلى تهيئة عمرانية ذات تخطيط، وتسيير منتظم على مستوى المدينة وبالخصوص انتشارها وتوزيعها في التجمعات السكنية .

- وتكمن أهمية دراسة المنشآت المصنفة في معرفة علاقتها بالبيئة الحضرية، وكيفية التأثير عليها من خلال دراسة النسيج العمراني للمدينة وتأثر السكان بها .

ويأتي اختيارنا لهذا الموضوع في ظل غياب دراسات تهتم بالتهيئة الحضرية وعلاقتها بظهور المنشآت المصنفة، وبالأخص التي تنتشر في وسط الأحياء السكنية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى التأثير على استمرار بيئة عمرانية مريحة للسكان .

3- الإشكالية

يعد التوسع الحضري السريع خصوصية من بين الخصائص الأساسية التي ميزت مدن الجزائر، واستنادا إلى نتائج الإحصاء لسنة 1987 فإن التوزيع الجغرافي للسكان بلغ 49.7% بالنسبة للوسط الحضري، في مقابل حوالي 50.3% بالنسبة للوسط القروي ، حيث تم التوسع الحضري بوتيرة سريعة في الجزائر، في سنة 1997 قدر النمو الحضري بـ 57.2% من مجموع عدد السكان مقابل 31% سنة 1966، و 40% سنة 1977 .

ونتيجة هذه الظاهرة برزت المنشآت المصنفة عبر المناطق الحضرية ، بهدف استغلالها في الإنتاج والاستثمارات واليد العاملة .

وإذا كان انتشار هذه المنشآت عبر المحيط الحضري له بعض الفوائد الاقتصادية، والاجتماعية فإن له انعكاسات معتبرة على البيئة الحضرية . ويتوقف ذلك على مدى احترام قوانين التهيئة والتعمور والاعتماد على معايير السلامة المطلوبة للحفاظ على البيئة ، لأن عدم الالتزام بذلك ينتج عن هذه المنشآت آثارا وأخطارا سلبية على المحيط الحضري، مما يؤدي إلى بروز الملوثات .

إن الانعكاسات السلبية على المحيط الحضري لانتشار هذه المؤسسات المصنفة في أغلب مدنها، لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه في العديد من المدن وفي بعض الدول الأخرى (دول آسيا منها) وقد لفتت الحوادث الصناعية خاصة حادثة "بوبال Bhopal" لعام 1986، أنظار العالم إلى خطورة التلوث الحادث منها ، ودفعت كثيرا من الهيئات والحكومات إلى الاهتمام بضرورة وضع برنامج دولي يتضمن وضع أنظمة آمنة ومحكمة تتعلق بتصنيع المواد الكيميائية، وطرائق نقلها وتخزينها، وفرض رقابة دائمة عليها حفاظا على حياة العاملين بها، وحفاظا على البيئة المحيطة بهذه الصناعات". (أحمد مدحت إسلام، 1990، ص118)

حيث أصبحت تعاني الكثير من دول العالم من أخطار المؤسسات المصنفة على مستويات مختلفة ابتداء من داخل المنشآت والتجهيزات إلى مساحات كبيرة، مروراً بالمحيط المحاور لهذه الأخيرة كالتلوث السمعي والبصري والضجيج التي تؤثر على الإنسان ، إضافة إلى التأثيرات الأخرى كتلوث المياه والتربة والأرض والهواء، وتلوث المساحات الخضراء .

للتقليل من هذه الأخطار تسعى دول العالم بما في ذلك الجزائر إلى المحافظة على البيئة الحضرية من مخاطر المنشآت المصنفة، وذلك بسن قوانين تتماشى وحماية البيئة بصفة عامة والحضرية فيها بالخصوص، وبإيجاد تهيئات تقلل من المخاطر الناجمة عن تلك المنشآت، وكذلك بتوعية المجتمعات بالتفاعل إيجاباً مع ما سبق من (القوانين والتهيئة) . وعليه فإن إشكالتنا تركز حول:

وموقع المدينة وما يصحبه من تزايد وانتشار للمنشآت المصنفة ، كباقي التجهيزات والمنشآت الأخرى من جهة ضمن الأحياء السكنية .

- عدم الوضوح في الاهتمام بمخاطر هذه المنشآت عبر كافة مستوياتها بصفة عامة .

والسؤال المطروح:

- لماذا نلاحظ الانتشار المتزايد لهذه المنشآت المصنفة (حدادة فنية، نجارة الخشب، تشحيم السيارات، التصليح الميكانيكي، ...) عبر مختلف الأنسجة العمرانية للمدينة ، سواء كانت المخططة أي الناشئة عبر قوانين البناء والتعمير أو تلك التي كانت نتيجة البنايات الفوضوية.

4- أسباب اختيار الموضوع

من أسباب اختيارنا لموضوع البحث ما يلي:

- بعض المسيرين العمرانيين يطالب بالحفاظ على البيئة ، بوضع قوانين وعلاقتها بتواجد المنشآت المصنفة كما ما يلاحظ في الواقع عكس ذلك وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب ، لذا جاءت دراستنا هذه لتبحث في ذلك .

- توزيع وانتشار المنشآت المصنفة بطريقة غير عقلانية في النسيج العمراني للمدينة وبالأخص وسط الأحياء السكنية، مما دفعنا نتساءل على أسباب ذلك .

اهتمام بعض المتدخلين بالجانب البيئي ، وإهمال الأبعاد الثقافية التي تنص على كيفية حماية المحيط الحضري للمدينة .

5- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور المنشآت المصنفة ، ومدى تأثيرها على المحيط الحضري للمدينة .
- المقوانين التي تطرقت إلى المنشآت المصنفة ، وهل تؤخذ بعين الاعتبار في تسيير المدينة من ناحية التنظيم والتهيئة العمرانية .
- مدى علم السكان لفهوم المنشآت المصنفة ، وهل لديهم علم بالقوانين التي تحدثت عن هذه المنشآت .

6- الفرضيات:

التداخل بين البنايات السكنية والمنشآت المصنفة ضمن الأحياء السكنية ، نتيجة لإجراءات تسييرية إدارية وليس لضوابط عمرانية (تحكمها جملة من القوانين والمعايير) .

7- المنهجية المتبعة :

تعتبر منهجية البحث من بين أهم أسباب نجاح البحث العلمي، لذلك تكتسي أهمية كبيرة في البحث ويجب أن يعطيها الباحث قسطا كبيرا من عمله وتفكيره ، قصد اختيار المنهجية التي تتلاءم طبيعة عمله من جهة وتخصصه من جهة أخرى ولكون موضوع بحثنا فضائي (مجال) فإننا نعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة كما هي في الواقع وبعدها نقوم بتحليلها لذلك تبينا المنهج الوصفي لنقوم بتحليل الوضع الراهن للمنشآت المصنفة، من خلال حالة مدينة "المسيلة" .

8- تقنيات البحث المستعملة:

تقنيات البحث المستعملة تفرضها طبيعة العمل، لذا يكون اعتمادنا على ما يلي:

- الملاحظة:

اعتمدنا على الملاحظة لأنها تمتاز بالجوانب الملموسة في معايشة الموضوع المتعلق بالمنشآت المصنفة، والعلاقة الموجودة بين الأفراد وكيفية التأثير .
ومن مزايا الملاحظة :التفحص المباشر للظاهرة تسمح بتجميع البيانات على الطبيعة ، تسمح في التعرف على معلومات جديدة لم ينتبه إليها الباحث .

- الاستمارة:

لكون هذه الطريقة تساعد على جمع البيانات الميدانية حول الموضوع ، كانت استمارة بحثنا حول معظم البيانات العامة وحول بيانات فرضيات البحث .

- المقابلة:

تمثلت في عقد مقابلات مع بعض المسؤولين (الختصين في مجال الدراسة)، وذلك لجمع بعض الوثائق والمخططات والقوانين التي تساعد على إتمام بحثنا. كما اعتمدنا أيضا على جمع المعلومات النظرية والتي تمثلت فيما يلي .

- الكتب (مراجع) قديمة وجديدة ذات الصلة بموضوع بحثنا.

- رسائل وبحوث جامعية.

- مجلات متخصصة.

- الإحصائيات والتقارير الرسمية.

- المخططات والوثائق والسجلات الإدارية.

- الشبكة الدولية للانترنت.

9- اختيار نموذج الدراسة :

تشمل مدينة المسيلة على مجموعة من الوحدات الحضرية تشكلت عبر مراحل تاريخية مختلفة، كما تعتبر "عاصمة الحضنة"، حيث شهدت توسع وامتداد في نسيجها الحضري في اتجاهات مختلفة ومتفاوتة، من جهة إلى أخرى وبأشكال حضرية متقاربة من حيث النمط العمراني، مع ظهور المنشآت المصنفة في مختلف نسيجها العمراني ومحيطها الحضري.

ومن الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لمدينة المسيلة ما يلي:

- احتواء مدينة المسيلة على أكبر نسبة من المنشآت المصنفة (جميع الأصناف) مقارنة بالبلديات الأخرى التي تظم ولاية المسيلة .

- تم اختيارنا لحي 700 مسكن لكونه يضم أكبر عدد من المنشآت المصنفة على مستوى جميع الأحياء السكنية لمدينة المسيلة .

وتم اختيارنا لهذا النوع من النشاطات المصنفة وذلك لأهميته ، حيث لاحظنا انتشار هذه المنشآت بسرعة في وسط المحيط الحضري للمدينة وبطريقة غير منتظمة مما أدى بنا إلى محاولة معرفة هل
تؤخذ بعين الاعتبار هذه المنشآت المصنفة في التسيير والتخطيط العمراني للمدينة .

الفصل الأول

التهيئة الحضرية بين خطورة التلوث والإجراءات القانونية

- مقدمة

1 - البيئة الحضرية والقوانين

1-1 - التهيئة الحضرية

1-2 - تطور القانون لحماية المحيط الحضري في الجزائر

1-3 - أدوات التهيئة والتعمير

1-4 - الإجراءات القانونية لحماية المحيط الحضري

2 - التلوث

1-2 - مفهوم التلوث

2-2 - أنواع التلوث

3 - التلوث الصناعي

1-3 - الملوثات الصناعية

2-3 - أثر الملوثات الصناعية

- خلاصة الفصل

مقدمة :

تعتبر التهيئة الحضرية وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري والعمراني، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم واستغلال النسيج الحضري، وعلى غرار ذلك نجد أن الجزائر تسعى لوضع قوانين عمرانية لاستغلال المجال العمراني وفق إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة في المجال الصناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان، ومختلف النشاطات التجارية والصناعية فوق صفحة الإقليم، وكذلك تصميم وتخطيط المنشآت المصنفة داخل المجال الحضري، وذلك بخلق توازن بين التخطيط العمراني وإنشاء وتموضع المنشآت المصنفة .

تعتبر حماية البيئة والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم قضايا العصر، وبعدها رئيسيا من أبعاد التحديات التي تواجهها البلاد النامية، خاصة من ناحية التلوث الصناعي الناجم عن أخطار المنشآت المصنفة، والتي لها تأثير على الجانب البيئي والجانب العمراني، والجانب الاجتماعي .

1- البيئة الحضرية والقوانين:

تهدف التهيئة الحضرية إلى تنظيم المجال الحضري وحماية السكان ، وذلك بفرض قوانين يجب احترامها، حيث يمثل القانون مجموعة القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظم — يـم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو علاقتهم بالدولة في أحد المجالات " . (سفيان خطاب، 1993، ص100) والقانون مجموعة قواعد اجتماعية عامة ومجردة يجب احترامها بفرض الجزاء في حالة مخالفتها " (د/محمد الصغير بعلي، 2006، ص9)، وهذا ما نلاحظه في بعض المفاهيم العمرانية في هذا المجال نذكر ما يلي:

1-1- التهيئة الحضرية :

"هي نوع من أساليب، وتقنيات التدخل المباشرة، سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات، ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على مستوى المحلي أو الإقليمي " . (د/البشير تيجاني، 2000، ص84) وهناك مفهوم آخر للتهيئة، إذ هي عبارة عن "مجموعة إجراءات وأعمال تتمثل في تنظيم وترتيب المجال الحضري وفق متطلبات السكان، من حيث النشاطات، والسكنات، والتجهيزات، ووسائل الاتصال على مساحة الإقليم " . (PIERRE merlin, 1996, P35)

وتشكل التهيئة الحضرية كل التدخلات المطبقة في الفضاء لأجل ضمان تنظيمه وسيره الحسن وكذا تنميته .

يحمل مفهوم التهيئة مدلولاً كبيراً لفهم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة ككائن حي موحد .

"وتعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة والتخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما توجيه ومراقبة التوسع الحضري، وهي مجموعة من الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع وتنظيم السكان، الأنشطة، البنيات والتجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد المجال" . (ZUCHELLE alberto, 1983, P32)

نستنتج من خلال المفهومين وجوب الرجوع والاعتماد على مجموعة من التقنيات والقوانين، لتنظيم المجال الحضري بطريقة تتماشى واحتياجات السكان مع مراعاة الجانب الأمني .

1-2- تطور القانون لحماية المحيط الحضري في الجزائر:

ما يمكن أن نلاحظه بالنسبة لقوانين البيئة سواء على المستوى العالمي، أو المستوى المحلي (الوطني) فإن البيئة قد أخذت اهتماماً كبيراً انعكس ذلك في وجود العديد من القوانين، دون الخوض فيها يمكن أن نذكر:

1-2-1- على المستوى العالمي:

من خلال صدور القانون رقم 10-03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يمكن القول بشأنه أنه جاء ثمة مشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية تخص هذا الموضوع، منها ندوة ستوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الانحياز وكذا مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات التي تصب في نفس الإطار، وأهمها اتفاقية ريودي جانيرو المنعقدة بالبرازيل التي تعتبر نقطة التحول الكبرى في السياسة البيئية الدولية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة.

حيث جاء "القانون رقم 10-03 الذي تضمن مجموعة من المبادئ والأهداف التي تجسد حماية أفضل للبيئة بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها". (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص 6)

ومن هنا نلاحظ أن المشرع الجزائري وضع عدة قوانين ومراسيم تنفيذية تنص على ضرورة المحافظة على المحيط الحضري وحمايته .

1-2-2- على المستوى الوطني:

صدرت عدة تشريعات والتي كانت في شكل قوانين أو مراسيم ابتداء من قانون البلدية الصادر عن سنة 1967، الذي يبين حماية النظام العام .

وبقية القوانين غير واضحة في هذا المجال إلى غاية عام 1983، حيث صدر قانون حماية البيئة والمحيط الذي يتضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة والمحيط الحضري .

فتح القانون مجالا واسعا للاهتمام بالمحيط الحضري، حيث صدر فيما بعد (1985 القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها)، وربط المشرع في هذا القانون بين ثلاثية متكاملة متمثلة في حماية الصحة والبيئة والمحيط الحضري .

ونلاحظ هنا أن الاهتمام بدا واضحا في محاولته لحماية سكان الحضر من المخاطر التي تنجم عن النشاطات المتواجدة في محيطهم الحضري .

كما تعزز بعد ذلك هذه الفكرة المتمثلة في بعض المراسيم الأخرى فيما بعد، حيث صدر مرسوم 339-98 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها. (الجريدة الرسمية، العدد 82، ص3)

وفي سنة 2003 صدر القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص6)

وأخيرا صدر قانون 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة. (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص9)، ومن دراستنا لهذه القوانين نلاحظ ما يلي :

أ- الاهتمام المتزايد بالبيئة الحضرية، خاصة من خلال قراءتنا للقوانين هذه نلاحظ أن المشرع الجزائري ما فتئ أن يهتم بالبيئة الحضرية .

ب- ابتداء من سنة 1998 نلاحظ الاهتمام المباشر بالمنشآت المصنفة .

أما حاليا فتم الربط بين حماية البيئة الحضرية والمنشآت المصنفة، وهذا يدل على أن لهذه الأخيرة آثار وانعكاسات أصبحت تشغل بال المشرع الجزائري لإحداث موازنة بين قواعد التهيئة والتعمير، وقواعد حماية البيئة الحضرية .

1-3- أ أدوات التهيئة والتعمير :

جاءت أدوات التهيئة والتعمير للتحكم في التهيئة وتسيير المجال الحضري حيث أن :

1-3-1 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) :

حسب القانون 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، والمرسوم التنفيذي 177-91 المؤرخ في 1991/05/25 المتضمن كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فإنه يعرف حسب المادة 16 كما يلي :

هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة والتعمير للبلديات والبلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ، ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي " . (الجريدة الرسمية، العدد 52، ص 1654)

وهو يحدد العديد من النقاط المتعلقة بتخصيص الأراضي في المدينة منها :

- يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة البلديات حسب القطاع .
- يحدد التوسع للمباني السكنية وتتركز النشاطات وطبيعة، وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية .

- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها .

- يقسم (PDAU) المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي :

§ القطاعات العمرية .

§ القطاعات المبرمجة للتعمير .

§ قطاعات غير قابلة للتعمير .

§ قطاعات التعمير المستقبلية .

وينجز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عبر ثلاثة مراحل أساسية :

§ مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة حاضرا، والتقدير للآفاق التطور

مستقبلا في المجالات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

§ طرح الاختيارات ونماذج وفرضيات التهيئة المقترحة مع إبراز جميع إيجابياتها وسلبياتها.

§ تحديد الأهداف على المستوى البعيد ثم استخراج الأهداف التي يمكن تحقيقها على

المدين القريب والمتوسط كمرحلة مبدئية .

1-3-2- مخطط شغل الأراضي : (POS)

هو أداة من أدوات التعمير، "ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهو بالتالي، أي مخطط شغل الأراضي، إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري " . (د/البشير تجاني، مرجع سابق، ص66)

وحسب ما جاء في المادة 31 من قانون 29-90 المؤرخ في 01/12/1991 والمتعلق بالتهيئة والتعمير والمرسوم التنفيذي 78-91 المؤرخ في 25/05/1991 المتضمن كيفية إعداد شغل الأراضي نذكر على سبيل المثال منها :

- يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء .
- يحدد بصفة مفصلة الشكل الحضري بالنسبة للقطاع أو القطاعات، أو المناطق المعنية والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي .
- يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء أو المتر ا لمربع من الأحجام وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها .
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات .
- يحدد المساحات العمومية والخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية، والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور .
- يحدد الارتفاعات .

نستنتج أن الدارس لأهداف أدوات التهيئة والتعمير، فإنه يلاحظ وجود جملة من النقاط التي تسهل التحكم في تهيئة وتسيير كل القطاعات المختلفة (المنشآت، التجهيزات) .

1-4- الإجراءات القانونية لحماية المحيط الحضري :

إن تفحصنا للقواعد القانونية المتعلقة بالمحيط الحضري، والتي تأخذ الطابع التنفيذي الذي تقوم به المؤسسات التنفيذية على مستوى المدينة (مديرية البيئة، البلدية، شرطة العمران، مديرية البناء والتعمير)، والذي ينعكس في صورة إجراءات وقائية تحول دون وقوع اعتداء على المحيط الحضري .
قد نسجل وجود عدد من الوسائل قد حددها المشرع الجزائري، تساعد المؤسسات المعنية في المحافظة على التوزيع والانتشار العقلاني، بين مختلف البنايات بما في ذلك المنشآت المصنفة .

حيث وبعد الدراسة الميدانية للمشروع المقترح خاصة من ناحية تأثيراته، وإمكانية وقوع أخطار على البيئة أو المحيط الحضري، يرخص بإنشائه أو يمنع .

تطبق هذه الإجراءات على المشاريع ذات الخطورة الناجمة عن بعض المنشآت المصنفة، سواء كانت لشخص طبيعي أو معنوي، وهذا للمساهمة في حماية الموارد البيئية، وقد أشارت لذلك بعض النصوص، حيث نصت المادة 08 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة والمحيط الحضري في إطار التنمية المستدامة على أنه : "يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة". (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص 10)

الغرض من كل هذه النصوص هو فرض بعض الالتزامات على الحريات الفردية، للحد من التأثيرات السلبية على المحيط الحضري، وتتراوح هذه الإجراءات ما بين التراخيص، التصريح، المنع أو دراسات التأثير لبعض المشاريع، حيث تقوم الإدارة بتطبيقها ومراقبتها وفق الشروط التي يحددها القانون، ونذكر على سبيل المثال :

1-4-1- الترخيص:

نقصد بالترخيص ذلك الإذن الصادر عن الإدارة لممارسة نشاط معين ، حيث أن الشخص سواء كان طبيعي أو معنوي ، لا يستطيع الشروع في انجاز عمله إلا إذا تحصل مسبقا من طرف السلطات المركزية في حالة مشاريع ذات أهمية كالمنشآت المصنفة من الصنف الأول والصنف الثاني ، وقد تصدر من السلطات المحلية في حالة المنشآت الأقل خطورة مثل الصنف الثالث والصنف الرابع .

ونقتصر على أهم التراخيص التي يحددها قانون البناء والتعمير وقانون المنشآت المصنفة ، والتي نلخصها فيما يلي :

1-4-2- رخصة البناء وعلاقتها بحماية المحيط الحضري :

قد يتبادر في الذهن أن قانون التعمير وما يؤديه من دور استهلاكي للأراضي يجعله يتجاوز القواعد، التي تبناها قانون حماية البيئة والمحيط، لكن في حقيقة الأمر نرى أن القواعد التي جاء بها التشريع في قانون التهيئة والتعمير تهدف إلى سد الفراغ القانوني وذلك بتكريسها للصلة الموجودة بين عملية التهيئة .

نلاحظ أن رخصة البناء تشكل جانباً هاماً من جوانب الرقابة الممارسة على الاستهلاك العشوائي للمحيط، وإذا كانت الرخص المتعلقة بتنظيم شغل الأراضي واستعمالاتها متعددة منها شهادة المطابقة، رخصة التجزئة، رخصة الهدم، الرخصة الخاصة بالأشغال العامة المختلفة، ورخص الوقف تعد كلها ذات أهمية في استهلاك المجال الطبيعي، فإن رخصة البناء تعد أهم هذه الرخص.

1-4-3- مجال الحصول على رخصة البناء :

1- رخصة البناء

قد نصت المادة 52 من القانون 90-29 على رخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء ، على ضرورة الحصول على رخصة البناء في حالة تشييد بنايات جديدة مهما كان استعماله وتمديد البنايات الموجودة ، ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المفضية على الساحة العمومية، لإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج ، تحضر رخصة البناء وتسلم في الأشكال والشروط والآجال التي يحددها التنظيم". (الجريدة الرسمية، العدد 52، ص 1658)

وحسب المادة 54 من القانون 90-29 "يحدد التنظيم القواعد للبناء المطبقة على العمارات السكنية تدابير الصيانة الرامية إلى تأمين احترام القواعد الأمنية ، وأيضا كفاءات تبرير تنفيذ واجب الصيانة كما يحدد التنظيم قواعد وهيئة المحلات ،ومعايير التجهيز والتسيير ومراقبة أجهزة التهوية والتسخين". (المرجع نفسه، ص 1658)

ولقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 28/05/1991 المتعلق بتحديد كفاءات تحضير شهادة التعمير ، ورخصة التجزئة ، وشهادة التقسيم ، حيث نص على ضرورة الموازنة بين تسليم رخصة البناء وحماية البيئة والمحيط الحضري، كما شمل النص على جميع الوثائق التي تتطلبها رخصة البناء وتمثل في ما يلي :

أولا - مذكرة بالنسبة للمباني الصناعية :

في هذا المجال وجب تحديد جميع المواد السائلة وكميتها ودرجة إضرارها بالصحة العمومية، وانبعاث الغازات وتراتب المعالجة والتخزين والتصفية، وكذا مستوى الضجيج المنبعث بالنسبة للبنائيات ذات الاستعمال الصناعي والتجاري .

ثانيا - قرار من الوالي يتضمن الترخيص بإنشاء المؤسسات الخطرة وغير الصحية والمزعجة:

وعليه فلا يكفي بتحضير مذكرة تحديد المباني ذات التأثير على البيئة والمحيط وحسب، وإنما يجب زيادة على ذلك الحصول على ترخيص ولائي لإقامة المنشآت .

ثالثا - إحضار وثيقة دراسة مدى التأثير:

وهي دراسة تقام بغرض التعرف على عمليات الاستثمار في المجال البيئي. (الجريدة الرسمية، العدد 26، ص 964)، أما المشرع الجزائري فقد أدرج هذا الإجراء ضمن قانون حماية البيئة، والمحيط الحضري لسنة 2003 ، وتم إدراجه في القانون الجديد رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الفصل الرابع من الباب الثاني .

وقد نصت "المادة 15 من القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على أن تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير على البيئة أو لموجز التأثير على البيئة، والمحيط مشاريع التنمية والمنشآت الثابتة، وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فورا أو لاحقا على البيئة".

ونلاحظ أن المشرع الجزائري اشترط عدة إجراءات قانونية وآليات وضوابط تقنية، بهدف الحصول على الترخيص بالبناء، ولا يمكن تسليم رخصة البناء إلا من طرف الهيئة الإدارية المختصة، وذلك بتقديم تصريح سابق *déclaration préalable* .

وفي الأخير نشير إلى أن رخصة البناء تعتبر من أهم التراخيص التي تعبر عن الرقابة السابقة للمحيط الحضري والوسط الطبيعي .

وبالنظر إلى ما جاءت به النصوص القانونية، يمكن القول أن المشرع الجزائري رغبة منه في حماية المحيط قد وضع إجراءات صارمة، تستطيع من خلالها السلطات الإدارية ممارسة رقابة واسعة واتخاذ القرارات المناسبة، والمشرع من وراء هذا يهدف إلى ضبط المحافظة على الطابع الجمالي للعمران في إطار احترام متطلبات البيئة والتوازن الإيكولوجي .

2- رخصة التجزئة :

حسب المادة 57 من القانون 90-29 تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم لاثنين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها .
تحضر رخصة التجزئة وتسلم في الأشكال والشروط والآجال التي يحددها التنظيم .

3- رخصة الهدم :

حسب المادة 60 من القانون 90-29 تحدد على أنه يخضع كل هدم كلي أو جزئي للبناء لرخصة الهدم وذلك كلما اقتضت ذلك الشروط التقنية والأمنية، تحضر رخصة الهدم وتسلم في الأشكال والشروط والآجال التي يحددها التنظيم .

وقد نصت المادة 45 من القانون 03-10¹تعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، على وجوب أن تخضع عمليات بناء واستعمال واستغلال البنايات والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية إلى مقتضيات حماية البيئة وتفاذي إحداث التلوث الجوي والحد منه". (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص 14)

نلاحظ أن القانون الجزائري وضع عدة إجراءات قانونية تنص على احترام هذه الرخص ، سواء في حالة البناء أو الهدم أو استغلال رخصة المنشآت المصنفة ، والالتزام في حالة البناء على عدم تلوث البيئة والمحيط الحضري .

2- التلوث:

2-1- مفهوم التلوث :

"إن تلوث البيئة يعد أحد أهم المخاطر المحتملة من جراء فعاليات الإنسان التي تهدد التوازنات الطبيعية, ومفهوم التلوث هو التدخل في نقاوة الهواء والماء والتربة، بسبب امتزاجها بالمواد الكيماوية المؤذية المتنوعة " . (د/لطيف حميد على، 1987، ص 26)

ويعتبر التلوث "ظاهرة تتمثل في ظهور عدد من المواد الجديدة في وسط من أوساط البيئة (الماء، والهواء والتربة)، تكن موجودة فيه من قبل أو أنها كانت موجودة وزاد تركيزها " . (فتحى دردار، 2003، ص 99)

"والتلوث له آثار سلبية على صحة السكان، وعلى الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، وذلك بسبب المركبات السامة التي تنتجها بعض المنشآت الحديثة" . (FRANCOIS ramade, 2005, p 62) حسب المادة 04 من القانون 03-10 تنص على أن التلوث "كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان، والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض، والممتلكات الجماعية والفردية". (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص 10)

"التلوث بصفة رئيسية هو تغير غير مرغوب في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الأحيائية للبيئة الطبيعية، ينشأ أساساً من النشاط البشري (متضمن تلوث المياه السطحية، والمياه الجوفية، والتربة والهواء)". (د/ محمد صابر، 1997، ص 20)

وقد وضع المشرع الجزائري عدة إجراءات قانونية، تنص على أنه يجب التزام أصحاب المنشآت المصنفة بالقوانين التي نص عليها الدستور لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية .
حسب المادة 03 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، تنص على مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية ، كالهواء والماء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات ، جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية".
(الجريدة الرسمية، العدد 43، ص9)

2-2- أنواع التلوث

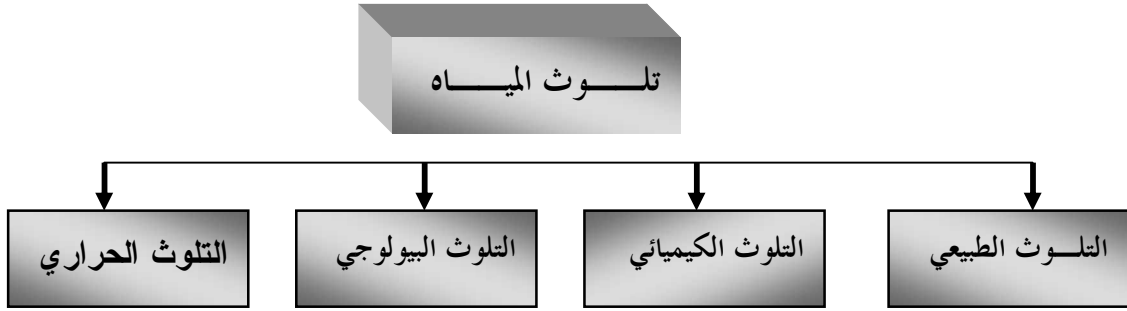
2-2-1- تلوث المياه :

التلوث من أوائل الموضوعات التي اهتم بها العلماء، والمتخصصون في مجال حماية البيئة وليس من الغريب إذن أن يكون حجم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أكبر من حجم الدراسات الأخرى التي تناولت باقي فروع التلوث، "ومشكل تلوث المياه لا يتأثر به الإنسان والحيوانات المائية فقط بل له أثر على المحيط العمراني والبيئة، وهذا التلوث ناتج من عدة أنواع من المنشآت التي تستعمل مواد كيميائية سامة". (CHANTAL pierre,1989,p106)

ويعرف تلوث الماء بأنه "إحداث تلف أو إفساد لنوعية المياه، مما يؤدي إلى حدوث خلل في نظامها الإيكولوجي بصورة أو بأخرى، بما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي، بل تصبح ضارة مؤذية عند استعمالها، أو تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية". (د/محمد عبد القادر الفقي، 1993، ص 58)
"والمقصود بتلوث الماء هو إحداث تلف أو إفساد لنوعية المياه حيث تصبح ضارة مؤذية غير صالحة للإنسان أو الحيوان أو النبات أو الأحياء المائية". (د/محمد كمال عبد العزيز، 1998، ص49)

وفي المادة 04 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يعرف تلوث المياه على أنه "إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية و/أو البيولوجية للماء وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال الموقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي آخر للمياه". (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص5)

ويمكن تقسيم "تلوث الماء إلى أربع أنواع رئيسية": (د/محمد عبد القدر الفقي، 1993، ص58)



الشكل رقم(1-1): هيكل تنظيمي يوضح أنواع تلوث المياه

أولاً: التلوث الطبيعي:

المقصود به التلوث الذي يغير خصائص الماء الطبيعية، فيجعله غير مستساغ للاستعمال الآدمي، مثل اكتسابه الرائحة الكريهة أو اللون أو المذاق .

ثانياً: التلوث الكيميائي:

وهو أن يصبح للماء تأثير سام نتيجة وجود مواد كيميائية خطيرة فيه، مثل مركبات الرصاص، أو الزئبق، أو الكاديوم، أو الزرنيخ، أو المبيدات الحشرية .
ويعد التلوث الكيميائي للماء واحداً من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه الإنسان المعاصر .

ثالثاً: التلوث البيولوجي:

وهو يعني وجود ميكروبات مسببة للأمراض بالمياه، أو طفيليات كالبلهارسيا وديدان الإسكارس وغيرها، أو وجود أحياء نباتية كالطحالب أو نباتات كورد النيل، بكميات كبيرة تتسبب في تغيير طبيعة المياه ونوعيتها، وتؤثر في سلامة استخدامها .

رابعاً: التلوث الحراري:

يعد هذا التلوث صورة من صور التلوث بالنفايات الصناعية، حيث تعمل مصانع الحديد والصلب والورق، ومحطات توليد الكهرباء، وغيرها على استعمال المياه في عمليات التبريد، ثم تقوم بصرف المياه الساخنة إلى مياه البرك، والأنهار والبحيرات، مما يؤدي إلى ارتفاع في درجة حرارة مياهها، ومن ثم تتعرض الأحياء المائية الموجودة فيها للخطر.

وفي بعض الأحيان يعمل التلوث الحراري للمياه على أكسدة بعض الملوثات المعدنية التي تلقيها المصانع في المياه، وقد ينتج عن ذلك بعض أنواع الأكاسيد السامة .

"والبيئة الطبيعية لا تمثل فقط مكانا يعيش فيه الإنسان، وإنما هو في حاجة دائما لتطوير مستلزمات نظمه الاجتماعية، والاقتصادية، وذلك لسد حاجاته التي تتزايد بشكل كبير مما يعني زيادة الضغوط بشكل مستمر على البيئة " . (د/محمد صبري محسوب سليم، 1996، ص29)

نأخذ على سبيل المثال بعض المركبات الكيميائية التي لها أثر على تلوث المياه:

أ- الرصاص :

تعرض المسطحات المائية للتلوث بالرصاص نتيجة لغرق السفن التي تحمل منتجات كيميائية يدخل الرصاص في تكوينها، أو عندما تلقى بعض المعامل الكيميائية المظلة على هذه المسطحات نفاياتها وفضلاتها إلى المياه البحرية .

وللرصاص آثار سلبية على صحة الإنسان، حيث يؤدي إلى التعب وفقر الدم بسبب الضرر الذي يلحقه بأحد الأنزيمات اللازمة لتركيب الدم . (د/ محمد بشار المفتي، 1995، ص167)

ومن أكثر المسطحات المائية تلوثا بالرصاص، البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلنطي، وقد ارتفعت نسبة الرصاص في مياه الناحية الشمالية من المحيط الأطلنطي خمس مرات في غضون الأعوام الخمسين الأخيرة، ولا يقتصر التلوث على المياه السطحية، بل يشمل مياه الأعماق .

(د/محمد عبد القادر الفقي، 1993، ص 65)

ب- الزئبق :

"هو المعدن السائل الوحيد في الدرجات الحرارية العادية، ذو لون أبيض فضي وبخاره عديم اللون، يستخدم الزئبق في الصناعات الإلكترونية، كما يستخدم كوسيط ومحفز لصناعة العديد من المركبات العضوية، وتحليل كتل اليورانيوم " . (عمار درياس، 1994، ص174)

"الزئبق في حالته العنصرية غير قابل للذوبان في الماء، ولكنه في حالته المتأينة يمكن أن يدخل في تركيب المركبات السائلة التي تصرف ضمن مياه الصرف، الناتجة عن المصانع الكيميائية إلى البيئة البحرية أو النهرية أو غير ذلك من المسطحات المائية الأخرى " . (د/محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص66)

ج- الكادميوم:

"يستخدم الكادميوم في صناعة الزنك، وأصباغ المواد البلاستيكية، والدهانات، كما يستخدم في طلاء الخزف، وفي عدد من الصناعات الكيميائية والتحويلية، وحينما يتم تصريف النفايات الصناعية المحتوية على الكادميوم إلى المسطحات المائية، يمكن أن يتجمع هذا العنصر السام في أنسجة الأحياء المائية، ومن ثم ينتقل إلى الإنسان عند تناوله الأغذية المحتوية على هذه الأحياء ويتسبب التسمم بالكادميوم في إحداث تغيير في تركيب الدم". (د/محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص67)

2-2-2- تلوث الأرض والتربة :

يتلوث سطح الأرض، بوجه عام نتيجة لتراكم المواد، والمخلفات الصلبة التي تنتج من المصانع والمزارع والمنازل والمطاعم .

والملوثات التي تختلط بالتربة الزراعية تفقدها خصوبتها، وتؤثر تأثيرا سيئا فيها، حيث تتسبب في قتل البكتيريا المسؤولة عن تحليل المواد العضوية، ومن مظاهر تلوث التربة وفسادها، ارتفاع نسبة الأملاح فيها عن المعدل، حيث يؤدي ذلك إلى خبث الوسط البيئي الذي يمكن للنبات أن ينمو أو يعيش ويتكاثر فيه، وتملح التربة يرجع إلى سوء استخدام الأراضي الزراعية، وإلى الممارسات الخاطئة في تطبيق العمليات الزراعية، وخاصة في الري والصرف .

وهناك أنواع من الملوثات تتسبب في تسمم النباتات بها، مثل الكادميوم والزرنيق، ومن أشهر الحوادث البيئية المتعلقة بتسمم النباتات، ما حدث في قرية (تيوما) اليابانية، فقد أصاب مرض عجيب أهالي القرية، جعلهم غير قادرين على الحركة، وقد اختلف الأطباء في معرفة سر المرض، إلى أن اتضح أن السبب هو سم الكادميوم، الذي كان يلقي مع أحد المخلفات أحد مصانع صهر الخارصين، في مياه أحد الأنهار، وانتقل السم إلى التربة الزراعية، ثم إلى نبات الأرز، حيث لوح جوبه والمعروف أن اليابانيين يعتمدون بصورة رئيسية على الأرز في غذائهم .

وهناك حادثة أخرى وقعت في العراق في عامي 1971-1972، حيث استعمل نوع من المبيدات الحشرية يحتوي على الزرنيق في رش المحاصيل الزراعية، وقد اختلط الزرنيق بجسيمات التربة، وامتصته النباتات لينتقل بعد ذلك إلى الإنسان .

وقد أدى تسمم النباتات بالزرنيق إلى موت نحو 500 شخص وإصابة 5500 آخرين بأعراض التسمم بالزرنيق .

2-2-3- تلوث الهواء :

"يعد تلوث الهواء من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وخاصة في الدول الصناعية، وتزداد مأساة هذا النوع من التلوث عاما بعد عام نتيجة للزيادة التراكمية في حجم الملوثات التي ينفثها الإنسان في الأجواء والماء والتربة، ومن المعروف أن ثمة علاقة بين تلوث الهواء وتلوث كل من الماء والتربة، حيث يؤثر كل من هذه الأنواع من التلوث في النوع الآخر". (د/محمد عبد القادر الفقي، 1993، ص 34)

القانون رقم 10-03 في المادة 04 منه يعرف تلوث الهواء على أنه "إدخال أي مادة في الهواء أو في الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي". (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص 6)

وهناك مفهوم آخر لتلوث الهواء بأنه "وجود أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية في الهواء بكميات تؤدي إلى وقوع أضرار فسيولوجية أو اقتصادية ، أو الاثنين معا، بالإنسان والحيوان والنبات والآلات والمعدات، أو تؤدي إلى التأثير في طبيعة الأشياء وفي مظهرها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية". (محمد عبد القادر الفقي ، مرجع سابق، ص 35)، "عرف خبراء منظمة الصحة العالمية تلوث الهواء ، بأنه الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتويا على مواد بتركيزات تعتبر ضارة بالإنسان أو بمكونات بيئته". (د/محمد عبد الوهاب عبد الجواد ، 1991، ص 23) ولا شك أن الهواء ضروري للإنسان ، بل هو العامل الأول من عوامل الحياة ، ومصادر تلوث الهواء متعددة منها (الرياح، والمصانع، والسيارات، والطائرات) لذلك يجب العمل على منع ، أو على الأقل التقليل من الآثار السيئة لمثل هذه المواد على البيئة الهوائية .

ونستنتج من دراستنا لأنواع الملوثات سواء تلوث المياه أو التربة أو الهواء، لها آثار سلبية على البيئة الحضرية والمحيط العمراني، وعلى الصحة العمومية للسكان.

2-2-4- التلوث الضوضائي :

"يعتبر التلوث الضوضائي أو الضوضاء ظاهرة حضرية حديثة، وهو أحد عناصر البيئة، وصورة من صور التلوث التي يعاني منها سكان الحضر، وقد نتج ذلك عن التقدم الصناعي وما ارتبط به من توسع في استخدام المحركات والآلات والمكابس، والمقاطع، ومحركات كهربائية". (د/حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2001، ص 49)

1- مفهوم الضوضاء :

"تعرف الضوضاء بأنها تلك الأصوات غير المرغوب فيها، نظرا لزيادة حدتها وشدتها وخروجها عن المؤلف من الأصوات الطبيعية، التي اعتاد على سماعها كل من الإنسان والحيوان". (المرجع نفسه، ص82)، وهناك مفهوم آخر للضوضاء "هي أصوات غير متجانسة، وتتجاوز شدتها المعدل الطبيعي المسموح به للأذن، فهي أصوات غير مرغوب فيها نظرا لزيادة حدتها وشدتها وخروجها على المؤلف من الأصوات الطبيعية التي اعتاد الإنسان سماعها". (د/محمد كمال عبد العزيز، 1998، ص76)

2- مفهوم التلوث الضوضائي :

يمكن تعريف التلوث الضوضائي بأنه: "الضوضاء التي زادت حدتها وشدتها وخارجت عن المؤلف والطبيعي إلى الحد الذي سبب الأذى والضرر للإنسان والحيوان والنبات، وكل مكونات البيئة". (د/حسن أحمد شحاتة، 2000، ص82)

2-1- أنواع التلوث الضوضائي :

يمكن تقسيم التلوث الضوضائي حسب مصدره وقوة تأثيره واستمراره إلى ثلاثة أنواع وهي:

أولاً: تلوث مؤقت لا ينتج عنه أضرار فسيولوجية

ثانياً: تلوث مؤقت ينتج عنه أضرار فسيولوجية

ثالثاً: تلوث مزمن (المرجع نفسه، ص83)

أولاً: تلوث مؤقت لا ينتج عنه أضرار فسيولوجية

هذا النوع من أنواع التلوث يعد أقلها خطراً على الإنسان بصفة عامة، وأقلها ضرراً بصحته بصفة خاصة، وهو ينتج عن التعرض لفترة محدودة لمصدر من مصادر التلوث الضوضائي المعروفة . ويتعرض الإنسان لنماذج مختلفة من هذا النوع، مثل: الضوضاء الناجمة عن التعرض لأصوات طلقات أو التعرض لضوضاء عالية لفترات محدودة، كذلك الصادرة عن الأماكن المزدحمة أو داخل المصانع والورشات نتيجة أصوات الماكينات والآلات .

وينتج عن التعرض لمثل هذا النوع من الضوضاء ضعف في السمع لفترة محدودة، ثم يعود بعد ذلك إلى حالته الأولى خلال عدة دقائق أو ساعات حسب طول المدة التي تعرض لها، وقربه من مصدر هذه الضوضاء .

ثانياً: تلوث مؤقت ينتج عنه أضرار فسيولوجية

هذا النوع من التلوث الضوضائي قد تكون له آثار سلبية على سكان المدن، خاصة التي بها صناعات كبيرة والتي تنجم عنها أصوات مختلفة وعالية الصوت .

وقد اتضح أن الضوضاء العالية المفاجئة وغير المتوقعة، تسبب حدوث بعض التغيرات في جسم الإنسان، فهي قد تسبب انقباض الشرايين والشعيرات الدموية، مما يؤدي إلى رفع ضغط الدم. كذلك تتسبب في زيادة ضربات القلب، وزيادة سرعة التنفس (مما يؤدي إلى الشعور بالتهجان على الرغم من عدم بذل أي مجهود)، كما تؤدي إلى تقلص العضلات .

وقد تؤثر الضوضاء في إفراز بعض الهرمونات في الجسم، وقد تؤدي إلى بعض الاضطرابات في بعض وظائف المخ، خصوصاً بين هؤلاء الذين يعانون من الشعور بالخوف والتوتر الشديد من الضوضاء العالية .

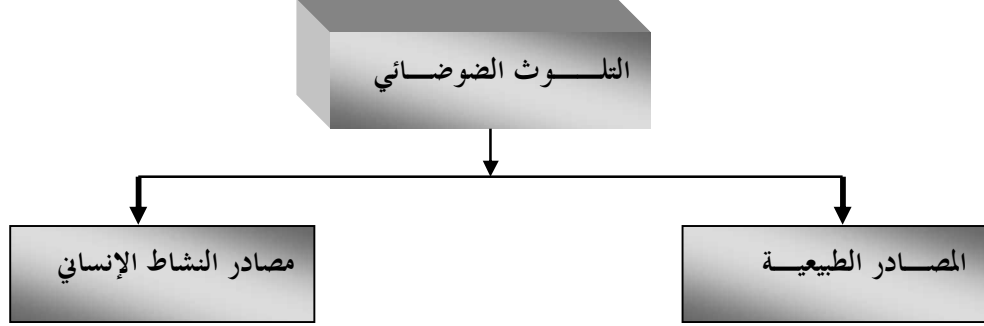
ثالثاً: تلوث مزمن

وهذا النوع من التلوث ينشأ عن التعرض الدائم والمستمر لمصدر أو أكثر من مصادر الضوضاء، وعادة ما يحدث ذلك للذين يتعرضون يوميا لضوضاء عالية ومستمرة . ومن أمثلة ذلك النوع، الأصوات الصادرة عن السيارات والشاحنات ووسائل النقل والمواصلات في أثناء سيرها في الشوارع والطرق، والاستخدام السيئ لآلات التنبيه بواسطة بعض السائقين، كذلك الضجيج الناشئ عن أعمال البناء والتشييد .

ويتعرض لهذا النوع من الضوضاء سكان المنازل، وموظفي المكاتب، وكذلك رواد المتاجر التي تقع في وسط الأماكن التي تعج بمثل هذا النوع من الضوضاء .

2-2- مصادر التلوث الضوضائي:

تنقسم مصادر الضوضاء إلى قسمين رئيسيين : (د/ حسن أحمد شحاتة، 2000، ص 93)



الشكل رقم(1-2): هيكل تنظيمي يوضح مصادر التلوث الضوضائي

2-2-1- المصادر الطبيعية :

وهي تلك المصادر التي تنتج عن عوامل طبيعية ليس للإنسان أو تقنياته دورا فيها مثل: الرعد، والرياح، والانفجارات البركانية، والزلازل، وأمواج البحر العالية .

2-2-2- مصادر النشاط الإنساني:

1- الضوضاء الناجمة عن المصانع :

تتفاوت الضوضاء الصادرة عن المصانع حسب نوع الصناعات التي تقوم بها، وحسب ما يوجد بها من آلات وماكينات لازمة لتلك الصناعات، فنجد أن بعض الصناعات، مثل: الصناعات الدوائية، وبعض الصناعات الغذائية، تنبعث عنها أصوات منخفضة جدا إذا قورنت بتلك الأصوات الناجمة عن الصناعات الثقيلة، والمعدنية أو صناعات الاسمنت والنسيج، فهذه الصناعات يصدر عنها ضوضاء شديدة وأصوات صاخبة تصاحب مراحل التصنيع والإنتاج المختلفة بها .

والضوضاء الصادرة عن الصناعة تسبب ضررا من جهتين هما :

1-1- الضرر المباشر الذي تسببه للعمال والموظفين العاملين في نفس المصنع

ومن أجل ذلك تسن القوانين الخاصة بعمال المصانع في الدول المتقدمة، والتي تعمل على حماية العمال من مخاطر الضوضاء ويتم ذلك من خلال صيانة الآلات بصفة دورية، حتى تسبب أقل قدر ممكن من الضوضاء في أثناء تشغيلها .

2-1- ضرر الضوضاء بالنسبة للمناطق السكنية القريبة من المصانع

وفي هذا الصدد نذكر القوانين الخاصة بتراخيص المصانع، والتي لا تمنح ترخيصا للمصانع المقلقة للراحة لتقام داخل المدن السكنية أو بالقرب منها .
وتجدر الإشارة إلى أن بعض ورشات تصليح السيارات، وغيرها تسبب ضجيجا أكبر من ذلك الصادر عن الكثير من الصناعات .

3-1- الضوضاء الناجمة عن وسائل النقل والمواصلات

لقد صاحب حركة هذه الوسائل وتشغيلها صدور أصوات عالية، فلقد ازدحمت الشوارع بوسائل النقل والمواصلات الحديثة بأنواعها المختلفة، وما تحدثه في أثناء سيرها من ضجيج، ولقد امتد هذا الضجيج إلى الجو من خلال حركة الطائرات، التي زاد استخدامها بدرجة كبيرة في النصف الأخير من القرن العشرين، سواء لنقل المسافرين أو لنقل البضائع وغيرها .

4-1- الضوضاء الصادرة عن المحلات والنوادي والمقاهي

تمثل الضوضاء الصادرة عن المحلات التجارية، والمقاهي والنوادي الليلية، إحدى نتائج الممارسات والسلوكيات الخاطئة التي يمارسها أصحاب ومديرو هذه المحلات والنوادي والعاملين بها ومرتادوها .

فمن الملاحظ أن أجهزة البث الإذاعي والمرئي أصبحت تنتشر في المحلات التجارية وفي المقاهي، وما يتبع من ممارسات رفع أصواتها إلى حد الإزعاج لجميع الناس، مما تؤثر سلبا على السكان القاطنين في تلك المناطق .

3- التلوث الصناعي :

التلوث الصناعي عبارة عن مخلفات تفرزها المنشآت الصناعية، ناتجة عن المواد الكيميائية، والتي بدورها تلعب دور هام في تلوث البيئة، والمحيط الحضري وذلك بتلوث المياه، وتلوث الأرض والتلوث الهوائي، إلى جانب التأثير على الصحة العمومية.

غير أن "التلوث أصبح إحدى المشاكل التي تهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات، وتزداد نسبة التلوث بزيادة النشاط الصناعي والتوسع العمراني". (بوحيط محمد، 1992، ص137)

3-1- الملوثات الصناعية :

"إن تلوث البيئة وإن كان يبدو لأول وهلة مشكلة محلية الحدوث، إلا أنه يعد مشكلة عالمية بالدرجة الأولى، فالملوثات تحت تأثير عوامل كثيرة لا تعرف حدودا سياسية تتوقف عندها". (د/محمد عبد القادر الفقي، 1993، ص32)

إلا أنه "يعرف تلوث البيئة بأنه التغيرات غير المرغوبة، فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطة الإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة، أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة". (د/مصطفى معوض عبد التواب، 1986، ص9)

ويعتبر "التلوث la Pollution ظاهرة بيئية ترتبط بالدرجة الأولى بالنسق الايكولوجي Ecosystème، إنه حالة من عدم النقاء أو عدم التوازن، أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة، فهي تغير كمي أو كيميائي غير مرغوب في الخواص الطبيعية، أو الكيميائية، أو البيولوجية للبيئة المحيطة (هواء، ماء، تربة) ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه". (د/حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2001، ص31)

للصناعة عدة ملوثات تظهر على عدة مستويات منها :

ونذكر على سبيل المثال بعض الملوثات الصناعية التي تمس البيئة والمحيط الحضري :

أ - **المخلفات الصناعية :** "تشمل المخلفات الصناعية كافة المواد المتخلفة عن الصناعات الكيميائية، والتعدينية والتحويلية والزراعية والغذائية، التي يتم تصريفها إلى المسطحات المائية، والتي تؤدي إلى تلوث الماء بالأحماض والأصباغ والمركبات الهيدروكربونية، والأملاح السامة والدهون والبكتيريا". (د/محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص60)، "المنشآت الصناعية التي ساهمت بدرجة كبيرة في إحداث التلوث هي صناعة الفولاذ، والصناعات الكيماوية، وصناعة تعدين الخارصين ومعمل لإنتاج حامض الكبريتيك". (د/لطيف حميد علي، 1987، ص36)

ب - محطات تقطير المياه .

ج - المخلفات والنفايات .

د - المياه المستخدمة في استخراج المعادن .

هـ - مخلفات مياه المجاري .

"هناك عدة مصادر مختلفة لتلوث الأرض والتربة تتمثل فيما يلي": (د/محمد عبد القادر الفقي، 1993، ص 73)

أ - النفايات الصلبة والفضلات المنزلية

ب - المبيدات الحشرية

ج - الأسمدة من المعروف أن الأسمدة المستعملة في الزراعة تنقسم إلى نوعين الأسمدة العضوية

والأسمدة الكيميائية

د - المعادن الثقيلة

ونركز على بعض الملوثات الرئيسية التي تفرزها المنشآت المصنفة، والتي لها خطورة على

صحة السكان أهمها:

- ثاني أكسيد الكبريت .

- أكسيد النتروجين.

- المركبات العضوية الطيارة والأزون.

- الجسيمات الدقيقة.

- أول أكسيد الكربون.

- الرصاص .

ونستنتج أن للمخلفات الصناعية عدة مصادر مختلفة، لها آثار سلبية على البيئة الحضرية،

وذلك بما تفرزه من ملوثات على محيطها المجاور، مخلفة أيضا آثار على صحة السكان بظهور عدة

أمراض مختلفة، والتي نوجزها فيما يلي :

3-2- أثر الملوثات الصناعية

تعتبر الملوثات الصناعية من أكبر الأضرار التي تؤثر على صحة السكان، وذلك لما تفرزه

المنشآت المصنفة من مواد كيميائية خطيرة خاصة المؤسسات المصنفة من الصنف 01 والصنف 02

ويكمن أثرها من تلوث الهواء وتلوث المياه، وتلوث التربة .

3-2-1- أثر تلوث المياه على الصحة العمومية :

يعتبر تلوث المياه من أكثر المخاطر التي تعاني منه دول العالم، ويكمن أثره على المجمعات

السكنية القريبة من هذه المنشآت وذلك لما تفرزه بعض المنشآت المصنفة، والذي ينجم عنها أمراض

مختلفة تصيب بها سكان المدن أهمها :

1- الأمراض الناجمة عن تلوث المياه: (د/محمد عبد القادر الفقّي، 1993، ص61)

الرقم	نوع المرض	خصائص المرض
01	داء السلمونيلا salmonella	أمراض حمى التيفوئيد والتلذات المعوية
02	داء الشيغلا shigella	أمراض الإسهال
03	الاسشريشيا كولاي Escherichia coli	أمراض الجفاف والإسهال والقيء عند الأطفال بصفة خاصة
04	داء اللبتوسبيريا leptospira	ينجم عنها حدوث التهابات الكلى والكبد والجهاز العصبي المركزي
05	داء الفيبريو vibrio	مرض الكوليرا

الجدول (1-1)

3-2-2- أثر تلوث التربة والأرض على الصحة العمومية :

نلاحظ أن أبرز الأمراض التي تنجم من تلوث التربة مرتبط بالمبيدات الكيميائية أكثر من أية مواد ملوثة أخرى، حيث تنجم عنها عدة أمراض مختلفة أهمها مرض السرطان .
 "يؤدي استعمال أغلب الأسمدة الكيميائية إلى تكوين مادة النترات بكمية كبيرة في التربة، نتيجة لقيام البكتيريا والكائنات الحية الدقيقة، وتؤدي زيادة النترات في التربة إلى زيادة نشاط بعض البكتيريا، ويتفاعل النيتريت مع بعض المركبات الأخرى الناتجة عن تحليل بعض المبيدات، فتتكون بذلك مادة النيتروزأمين، وهذه المادة مسببة للسرطان، وتنتقل من التربة إلى النبات ثم إلى الحيوان والإنسان". (د/كمال الشرقاوي غزالي، 1996، ص67)

ونستنتج أن تلوث المياه والتربة له علاقة بالملوثات التي تطرحها المنشآت المصنفة، لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الملوثات السائلة التي تطرح في المحيط، وذلك بمعالجتها والتقليل من خطورتها قبل طرحها خارج المؤسسة لحماية البيئة، وصحة السكان .

3-2-3- أثر تلوث الهواء على الصحة العمومية :

يعتبر تلوث الهواء آثار سلبية ومخاطر على صحة سكان المدن ، وذلك لما تفرزه المنشآت الصناعية من ملوثات كيميائية في الهواء، والتي تتمثل فيما يلي :

1- الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء: (د/محمد صابر، 1997، ص118)

الرقم	الملوث	المصادر	التأثيرات على صحة الإنسان
01	ثاني أكسيد الكبريت	ناتج ثانوي عن حرق الوقود المحتوى على الكبريت، وبصفة رئيسية الفحم والبترو	تأثيرات على التنفس، وأعراض وأمراض الجهاز التنفسي، وتغير مقاومة الرئتين وزيادة وحدة أمراض الجهاز التنفسي وإصابة العدي من الأفراد بمرض مزمن بالرئة .
02	أكسيد النيتروجين	ناتج ثانوي من حرق الوقود وبصفة رئيسية من السيارات والصناعة وتوليد الكهرباء	التهاب الرئتين وتقليل مقاومة الإصابات التنفسية مثل الأنفلونزا .
03	المركبات العضوية الطيارة (أوزون)	الكيمياويات الطيارة المنبعثة من السيارات، والجازولين وصناعة الكيماويات والمذيبات ومحلات التنظيف الجاف.	التعرض (من 6-7 ساعات) لتركيزات منخفضة نسبيا من الأوزون يؤثر على الأصحاء البالغين والأطفال والمصابين بالربو . وقد وجد أن هذا التعرض يقلل فعالية وظائف الرئة، ويسبب آلام الصدر والكحة والغثيان .
04	أول أكسيد الكربون	الحرق غير الكامل للكربون في الوقود متضمنا عادم محركات السيارة ومواقد الخشب .	يدخل أول أكسيد الكربون في مجرى الدم ويقلل نقل الأكسجين إلى أعضاء وأنسجة الجسم . ويكون أكبر تهديدا لمن يعانون من الذبحة الصدرية وأمراض الأوعية الطرفية، ويرتبط التعرض لمستويات متصاعدة بتقليل الإبصار، وانخفاض القدرة على العمل والمهارة اليدوية.
05	الجسيمات الدقيقة	الغبار، والتراب والدخان المنبعث من محطات القوى والمصانع والسيارات والحرائق والتشييد .	زيادة حدة أمراض الجهاز التنفسي والدورى الموجودة وتغير مقاومة الجسم للمواد الغريبة وتدمير أنسجة الرئة وقد تسبب السرطان والوفاة المبكرة، وأكثر الناس حساسية من يعانون من الأنفلونزا والربو وأمراض الرئة والقلب، وكذا الأطفال والمسنين .
06	الرصاص	ينبعث من الجازولين المدعم بالرصاص وصهر المعادن وصناعة البطاريات	يتجمع الرصاص في الدم والعظام والأنسجة الرخوة ولأنه لا يفر من الجسم بسهولة الجسم بسهولة، فإنه يؤثر أيضا على الكليتين والكبد والجهاز العصبي والأعضاء المكونة للدم . والتعرض الفائق قد يسبب تلف الأعصاب مثل النوبات المرضية والتخلف العقلي أو اضطرابات السلوك والأكثر حساسية هم الأجنة والرضع والأطفال الصغار .

نستنتج أن كل ما تخلفه المؤسسات المصنفة له آثار سلبية سواء على البيئة، والمحيط الحضري أو على صحة السكان، لذلك يجب أن تكون هناك معالجة للمواد الكيميائية للتقليل من خطورتها قبل طرحها خارج هذه المؤسسات .

3-2-4- أثر التلوث الضوضائي على الصحة العمومية :

إن أثر التلوث الضوضائي على الإنسان يعاني منه معظم سكان دول العالم، مما تكون له آثار سلبية على العمال داخل المؤسسة، أو على السكان الذين يقطنون بالقرب من هذه المؤسسات .

1- الأعراض الناجمة عن التلوث الضوضائي: (د/حسن أحمد شحاتة، 2000، ص126)

الأثر	مجال التأثير على صحة السكان
التأثيرات النفسية	لقد ثبتت علميا أن ارتفاع شدة الصوت عن المعدل الطبيعي يؤدي إلى نقص النشاط الحيوي للإنسان المعرض لهذه الأصوات المرتفعة . كما أنها تؤدي إلى الإثارة والقلق والتوتر والارتباك، وعدم الارتياح الداخلي (القلق النفسي) وعدم الانسجام مع الغير، كما أنها تؤدي إلى ضعف التفكير وارتخاء وضعف في الاستجابة للمؤثرات الخارجية بدرجة ملحوظة نسبيا .
التأثيرات العصبية	تأثر الضوضاء على أعضاء الجسم، فنجد أن الضوضاء تصل عبر الألياف إلى الخلايا العصبية في المخ، فتهاجمها وتثبطها وتؤثر فيها، وينعكس هذا التأثير على أعضاء الجسم المختلفة وأجهزته . فيتأثر الجهاز الدوري من خلال تأثر القلب الذي يسرع في نبضاته، كما يتأثر الجهاز الهضمي الذي يضطرب، وتضطرب أعضاؤه المختلفة .
التأثير على الدورة الدموية	لقد أثبتت الأبحاث والدراسات الطبية الحديثة أن الأصوات المرتفعة والعالية لها تأثيرات ضارة على الدورة الدموية . فلقد وجد أن الأصوات العالية المفاجئة تجعل الشعيرات الدموية تنقلص، كما أنها تحدث ذبذبات في الجلد، وربما تحدث تغيرات في نشاط الأنسجة .
التأثير على السمع	تؤثر الضوضاء تأثيرا مباشرا على الأذن وعلى حاسة السمع لدى الإنسان، ويتوقف مقدار تأثير الضوضاء على الجهاز السمعي على عوامل متعددة، منها: شدة الضوضاء ومدى قرب مصدرها من الإنسان .
تأثير الضوضاء على الذاكرة	ظهرت دراسة علمية تؤكد أن الضوضاء العالية الصوت تؤدي مع غيرها من العوامل إلى فقدان الذاكرة، أو تساعد على إضعافها .

3-2-5- التأثير على المساحات الخضراء:

إن للمساحات الخضراء ضمن المحيط العمراني والحضري فوائد كثيرة، حيث "تمثل حاجة فيزيائية للمدينة، وهي من الضروريات المساعدة على تنقية الهواء لكون النباتات تنتج الأكسجين في النهار وتستهلك ثاني أكسيد الكربون للتمثيل الضوئي". (د/خلف الله بوجمعة، 2005، ص 62) ومن مصادر الملوثات التي تؤثر على النباتات والمساحات الخضراء تتمثل فيما يلي : (عمار درياس، 1994، ص 190)

- الملوثات التي تطرح مباشرة في التربة أو على النباتات من قبل الإنسان ومنها النفايات المختلفة .

- ملوثات المياه السطحية والجوفية التي تستخدم في ري المحاصيل الزراعية كالميكروبات .

- الملوثات التي تطرح في الجو من طرف المنشآت المصنفة، والتي لها أثر على المساحات الخضراء .

خلاصة الفصل:

نستنتج من دراستنا لهذا الفصل أن المشرع الجزائري اتبع إجراءات قانونية لتسيير المنشآت المصنفة، كما تطرقنا إلى تطور القانون لحماية المحيط الحضري في الجزائر ، وأكد على وجوب احترام قواعد التهيئة والتعميم، مراعاة قوانين التعمير منها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ، ومخطط شغل الأراضي POS سواء في جانب البناء ، أو جانب استغلال المنشآت المصنفة، وذلك بسن قوانين توضح الإجراءات الخاصة بإقامة المنشآت المصنفة وكيفية استغلالها دون الإساءة إلى المحيط الحضري، والتأثير على السكان من ناحية التلوث الضوضائي، وتلوث الماء وتلوث الهواء ، وتلوث الأرض، والتأثير كذلك على الصحة العمومية للسكان .

ولقد أوجب القانون الجزائري على كل مستغل لمؤسسة أو منشأة مصنفة ، سواء شخص طبيعي أو معنوي على وجوب احترام قوانين التخطيط ، وحماية البيئة ، والصحة العمومية من الملوثات التي تنتجها المنشآت المصنفة على محيطها الحضري .

الفصل الثاني

المنشآت المصنفة وأخطارها

- مقدمة
- 1- المنشآت المصنفة
- 2- كيفية تصنيف المنشآت المصنفة في الجزائر
- 3- المخاطر
- 4- الخطر الصناعي
- 5- دراسة الخطر
- 6- نظرة عن الكوارث الصناعية في دول العالم
- 7- نظرة عن الكوارث الصناعية في الجزائر
- 8- معالجة بقايا المنشآت المصنفة
- 9- النفايات الخطرة للمنشآت المصنفة وصعوبة التخلص منها
- خلاصة الفصل

مقدمة :

إن حماية البيئة والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث، واحدة من أهم قضايا العصر وبعدها رئيسيا من أبعاد التحديات التي تواجهها البلدان النامية ، خاصة من ناحية التلوث الصناعي الناجم عن أخطار المنشآت المصنفة ، والتي لها آثار معتبرة على البيئة الحضرية، لذلك وضع المشرع الجزائري عدة تشريعات قانونية تنص على حماية المحيط الحضري، من الإفرازات الصناعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة .

وتعد المخاطر الصناعية التي يعاني منها معظم دول العالم ،من أكبر المشاكل التي تسبب التلوث البيئي مخلفة آثارا سلبية على المحيط الحضري، وعلى الممتلكات، والأفراد والسكان .

1- المنشآت المصنفة

1-1- مفهوم المنشآت المصنفة:

من القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10-03 في المادة 18 منه، والتي نصت على ما يلي : "تخضع لأحكام هذا القانون المصانع والورشات والمشاعل ومقالع الحجارة والمناجم وبصفة عامة المنشآت التي يشغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي، عمومي أو خاص التي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية ، والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية ، أهد تتسبب في مساس براحة الجوار " (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص9). ومن المرسوم التنفيذي رقم 198-06 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة في المادة 02 منه، حيث حدد مفهوم المنشأة المصنفة " كل وحدة تقنية تثبت يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة، المحددة في التنظيم المعمول به". (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص10)

ونستنتج أن كل منشأة صناعية أو تجارية تسبب مخاطر أو مضايقات فيما يتعلق بالأمن العام والصحة والنظافة العمومية أو البيئة، مما يستدعي خضوعها لرقابة خاصة بهدف منع مخاطرها أو مضايقاتها، والتي أهمها خطر الانفجار والدخان والروائح .

والمشرع الجزائري قسم المنشآت المصنفة إلى درجتين منشآت خاضعة للترخيص ومنشآت خاضعة للتصريح، حيث تمثل المنشآت الخاضعة للترخيص الصنف الأكثر خطورة على المصالح من تلك الخاضعة للتصريح .

وبالنظر إلى التنظيم السابق الخاص بالمنشآت المصنفة 98-339 فقد رتب المشرع الجزائري المنشآت الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار، أو المساوىء التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف .

"حيث تخضع المنشآت من الصنف الأول إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة، ويخضع الصنف الثاني إلى ترخيص الوالي المختص إقليميا، في حين يخضع الصنف الثالث إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي" . (الجريدة الرسمية، العدد 82، ص4)

أما التنظيم الجديد الخاص بالمنشآت المصنفة، فقد قسم أيضا المنشآت المصنفة إلى درجتين منشآت خاضعة للترخيص، ومنشآت خاضعة للتصريح وحسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198 التي قسمت المؤسسات المصنفة إلى أربع فئات : (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص10)

أولاً: مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى: تتضمن على الأقل إلى منشأة خاضعة لرخصة وزارية. نأخذ على سبيل المثال: مؤسسة إنتاج الاسمنت، محطة ضخ البترول SP3، مؤسسة ألقال (ميتانوف)، مؤسسة تيندال .

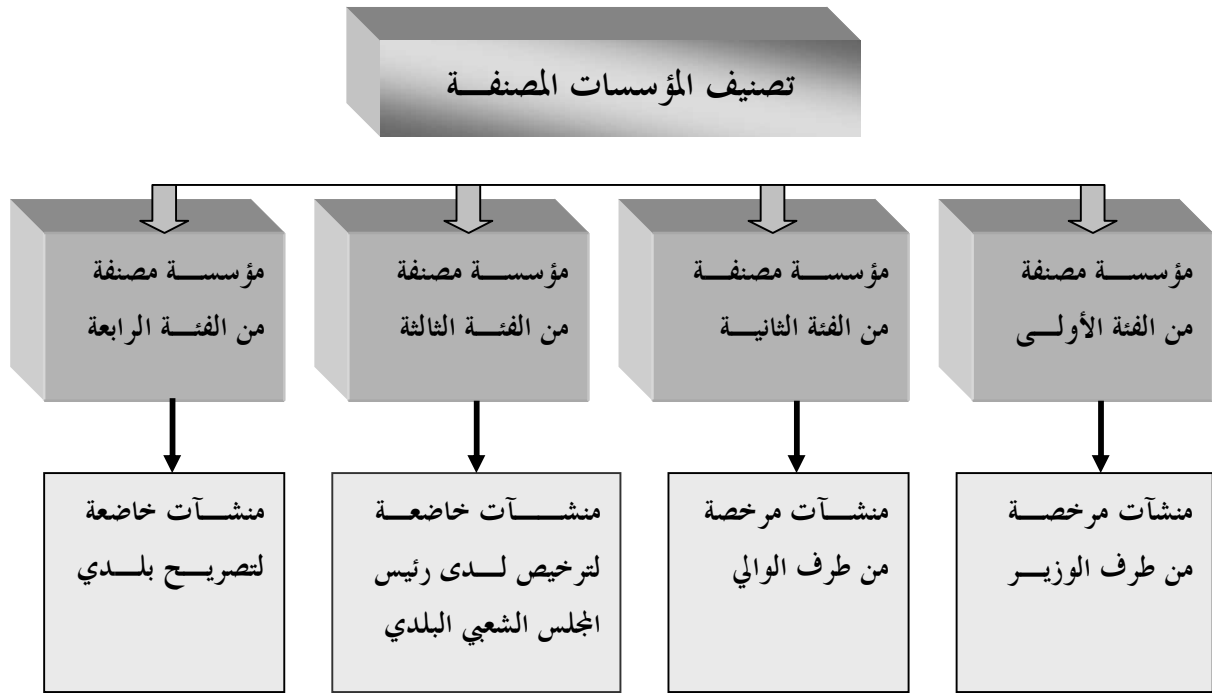
ثانياً: مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية : تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليمياً، نأخذ على سبيل المثال: نفطال (مركز تعبئة قارورات البوتان)، المفرغة العمومية .

ثالثاً: مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة : تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً .

نأخذ على سبيل المثال: غسل وتشحيم السيارات، حدادة فنية .

رابعاً: مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة : تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لتصريح بلدي .

مثل: مخازن، خراطة وتقويم، التصليح الميكانيكي للسيارات، صناعة الحلويات والمرطبات .



الشكل رقم (1-2): هيكل تنظيمي يوضح تصنيف المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص والتصريح

نستنتج أنه بالنسبة للمؤسسات أو المنشآت الخاضعة للترخيص هي التي تشكل خطورة على المصالح والبيئة والمحيط الحضري، أما المؤسسات الخاضعة للتصريح هي تلك المنشآت التي لا تسبب خطراً أو مساوئ على البيئة والمحيط العمراني .

تصنيف المنشآت المصنفة تم وفقاً للقائمة المتعلقة بالمرسوم التنفيذي رقم 98-339، التي تصنف هذه المنشآت إلى أربع أصناف، غير أنه صدر مرسوم تنفيذي رقم 07-144 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة المؤرخ في 2007/05/19، والذي يصنف المنشآت المصنفة إلى أربع أصناف، كما أن هذا المرسوم الأخير حدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة .

2-1- رخصة المنشآت المصنفة :

1-2-1- رخصة استغلال المنشآت المصنفة وعلاقتها بحماية المحيط الحضري :

لم يظهر الاهتمام بمشكل المؤسسات الصناعية والتجارية التي تسبب مساوئ للجوار وأخطار على البيئة إلا منذ سنة 1976، من خلال صدور المرسوم 34-76 المتعلق بالعمارات والمؤسسات الخطيرة الغير صحية والمزعجة التي تفتقر إلى عنصر النظافة أو الغير اللائقة، وهذا المرسوم هو أول تشريع تناول حماية البيئة ، والمحيط الحضري من أخطار التلوث الصناعي في الجزائر، والذي عدل بجملة من القوانين والمراسيم أهمها "القانون 03-83 المتعلق بحماية البيئة والذي نظم هذه المؤسسات الخطرة في الباب الرابع منه تحت عنوان الحماية من المضار ، والذي أطلق على هذه المؤسسات اسم المنشآت المصنفة" . (الجريدة الرسمية، العدد 06، ص380)

هذا القانون الذي ألغي بموجب "القانون 10-03 المؤرخ في 2003/07/20 والذي تناول المنشآت المصنفة في الفصل الخامس" . (الجريدة الرسمية، العدد 43، ص9)

وجاء "المرسوم رقم 149-88 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 339-98 الذي يضبط المنشأة المصنفة ويحدد قائمتها"، والتنظيم المعمول به حاليا في مجال المنشآت المصنفة هو "المرسوم التنفيذي رقم 198-06 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة" .

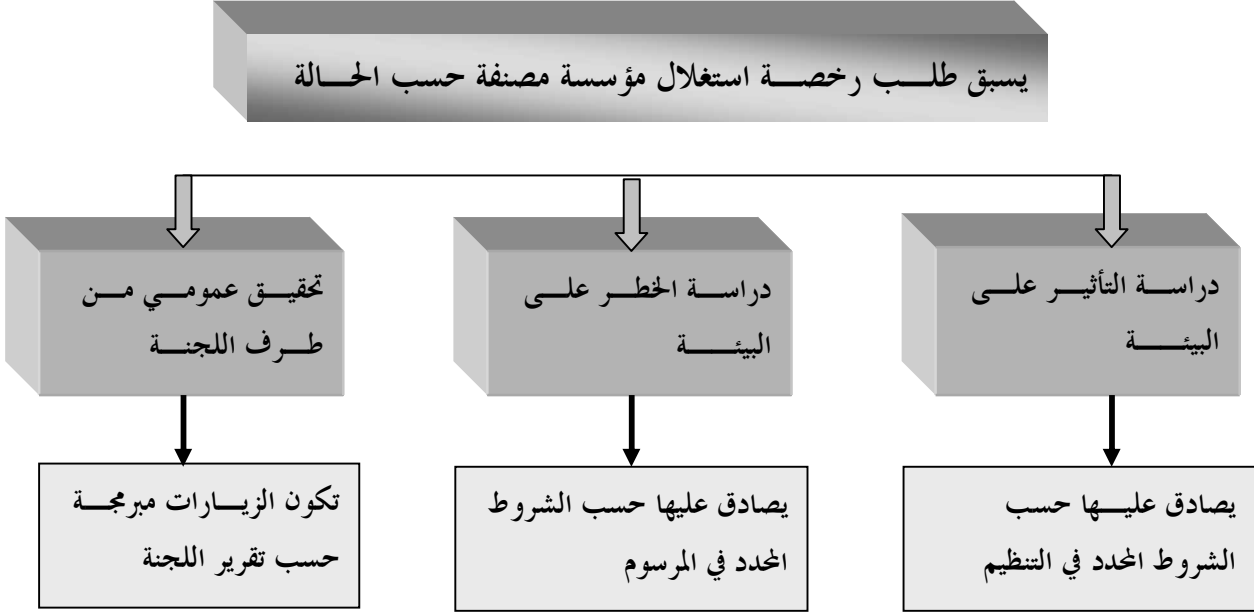
1-2-2- الإجراءات الخاصة بإقامة المنشآت المصنفة في الجزائر:

فيما يتعلق بإجراءات الحصول على الترخيص أو التصريح فإن القانون يتطلب شروط قانونية، وهي طبقا للمرسوم الجديد تتمثل في ضرورة إيداع طلب الترخيص أو التصريح لدى السلطة المختصة، يشمل كافة المعلومات الخاصة بصاحب المنشأة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا .

ويسبق إيداع ملف طلب رخصة البناء عدة إجراءات قانونية، والتي نصت عليها "المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 198-06، حيث أكدت على أنه يسبق كل طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة حسب الحالة وطبقا لقائمة المنشآت المصنفة" ما يأتي :

1-دراسة أو موجز التأثير على البيئة يعدان ويصادق عليهما ، حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به .

- 2- دراسة خطر تعد ويصادق عليها، حسب الشروط المحددة في هذا المرسوم .
- 3- تحقيق عمومي يتم طبقا للكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به .



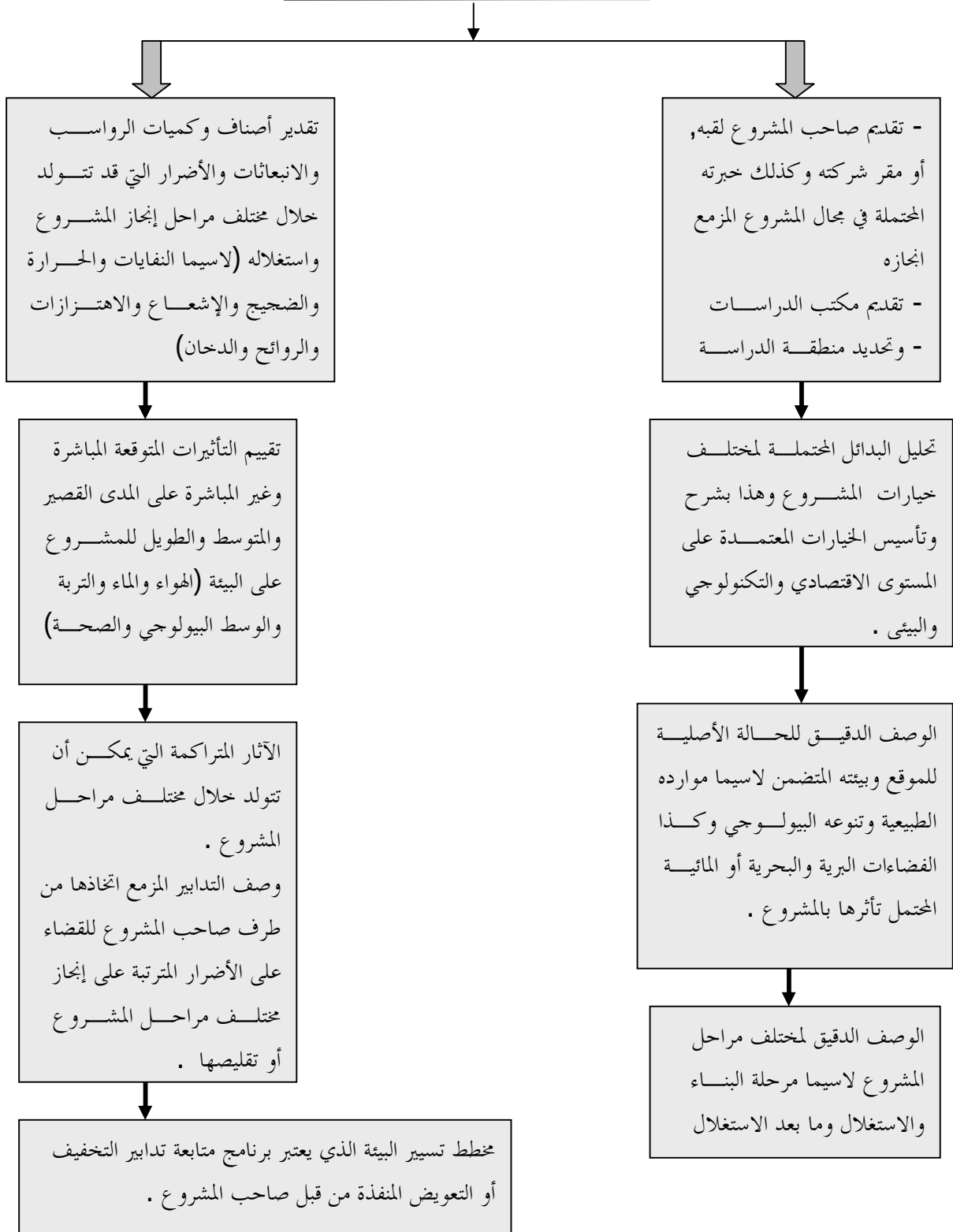
الشكل رقم(2-2): هيكل تنظيمي يوضح طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة

1-2-3- دراسة الأثر على البيئة :

دراسة الأثر على البيئة تمر بعدة مراحل مختلفة ، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

ويجب أن يتضمن محتوى دراسة أو موجز التأثير ، المعد على أساس حجم المشروع والآثار المتوقعة على البيئة ما يلي . (الجريدة الرسمية، العدد 34، ص 93)

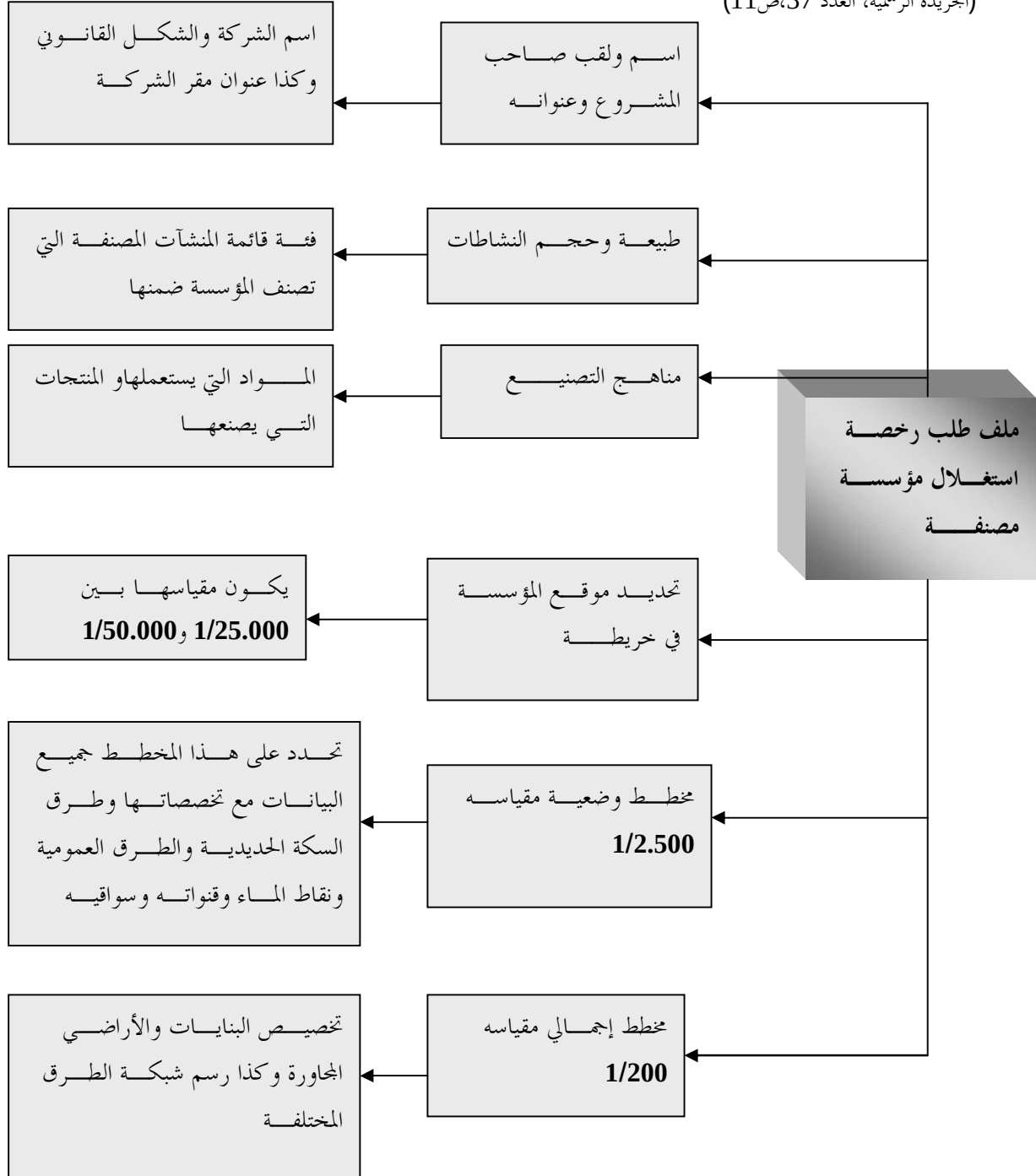
إعداد ملف دراسة الأثر على البيئة



الشكل رقم (2-3): هيكل تنظيمي يوضح كيفية إعداد ملف دراسة الأثر على البيئة

وضع المشرع الجزائري عدة إجراءات قانونية متعلقة بملف طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة، والتي أكدت على ذلك "المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198". ويتكون ملف طلب الرخصة من عدة عناصر مختلفة، تتمثل في إجراءات قانونية يجب الالتزام بها حسب الشكل (4-2).

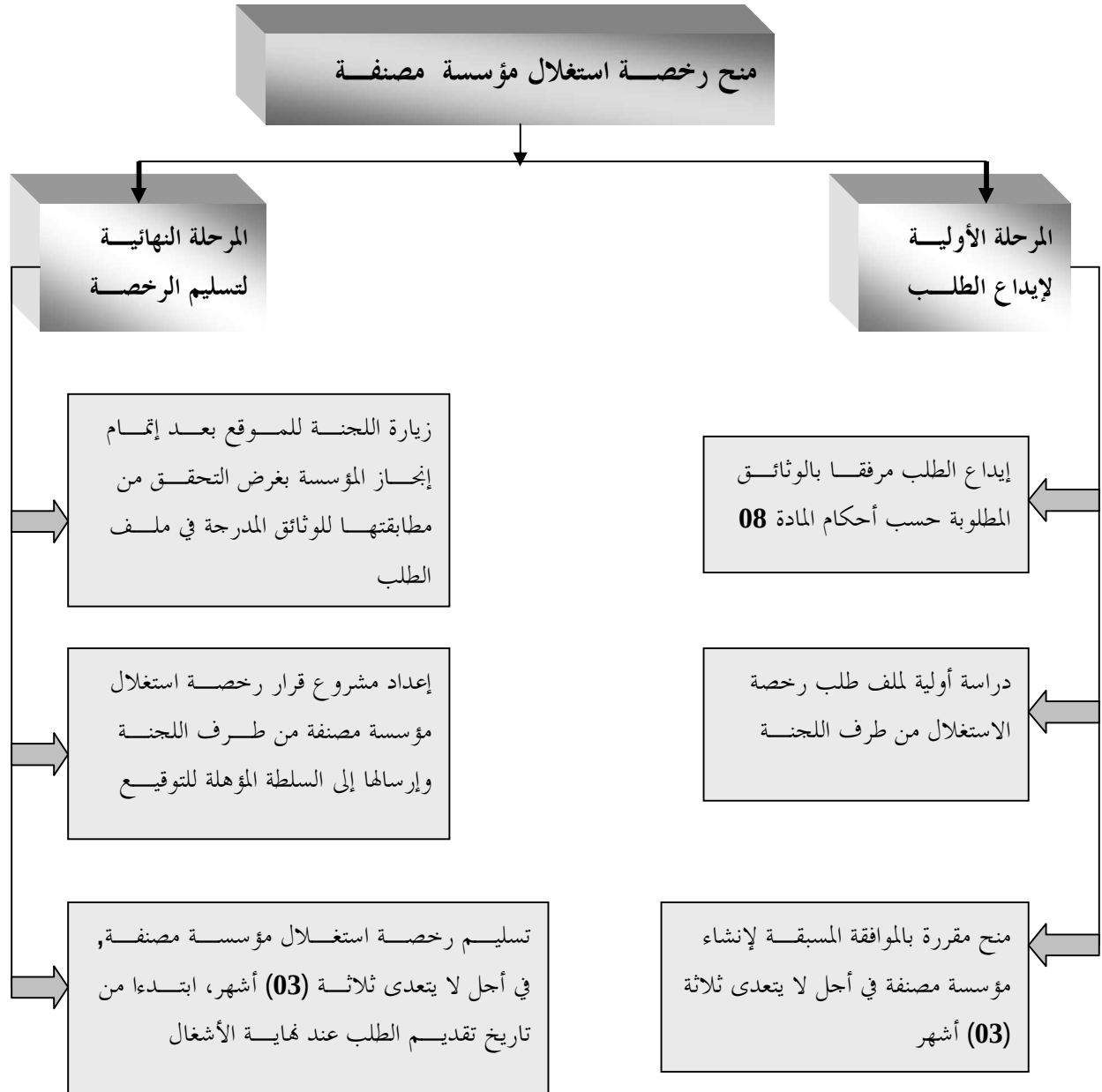
(الجريدة الرسمية، العدد 37، ص11)



الشكل رقم(4-2): هيكل تنظيمي يوضح الإجراءات القانونية لملف طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة.

1- 4- منح رخصة استغلال مؤسسة مصنفة في الجزائر :

أكد القانون الجزائري على الالتزام بعدة إجراءات، لمنح رخصة استغلال مؤسسة مصنفة حيث نصت على ذلك "المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198" إثر الإجراء المتضمن المراحل التالية: (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص10)



الشكل رقم (2-5): هيكل تنظيمي يوضح كيفية منح رخصة استغلال مؤسسة مصنفة

نلاحظ أن المشرع الجزائري وضع عدة التزامات وقوانين يجب احترامها وتطبيقها عند طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة لكن لا يجب على المستغل الشروع في استغلال المؤسسة أو المنشأة إلا بعد أن يستلم الموافقة ، حسب ما نصت عليه المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 198-06 على أنه لا يستطيع صاحب المشروع أن يشرع في أشغال بناء مؤسسة مصنفة إلا بعد أن يتحصل على مقرر الموافقة المسبقة ، كما هو منصوص عليه في المادة 06. (الجريدة الرسمية ، العدد 37، ص12)

لكن تسلم رخصة الاستغلال حسب الحالة سواء استغلال مؤسسة مصنفة تابعة لنظام الترخيص أو التابعة لنظام التصريح :

1-4-1 - نظام الترخيص :

كما ذكرنا سابقا أن المؤسسات أو المنشآت المطبق عليها نظام الترخيص ، من الصنف الأول والصنف الثاني والصنف الثالث ، والتي نصت على ذلك "المادة 20 من المرسوم التنفيذي 198-06" على أنه تسلم رخصة الاستغلال حسب الحالة :

1. بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة ، والوزير المعني بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الأولى .

2- بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا، بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية .

3. بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا ، بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة . (المرجع نفسه، ص12)

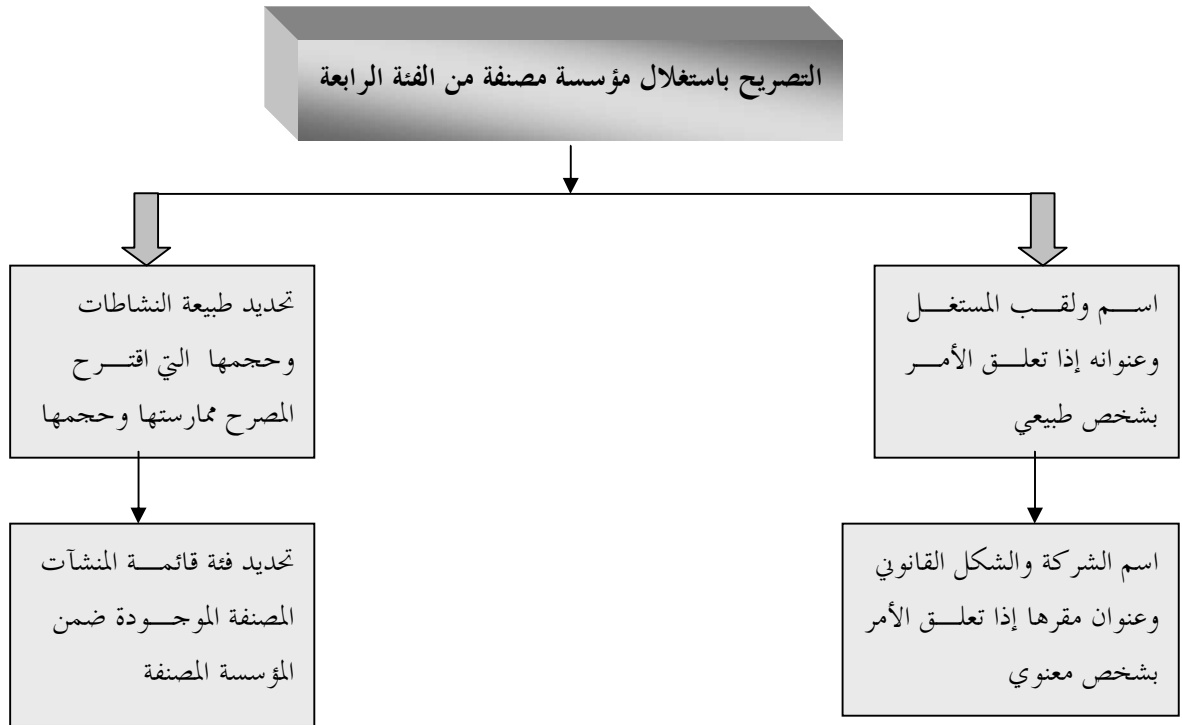
إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الملوثات التي تنتجها هذه المنشآت ، وأثرها على البيئة والمحيط الحضري والعمراني ، التي نصت على ذلك المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 198-06، يحدد قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة الأحكام التقنية ، خاصة التي من شأنها الوقاية من التلوث والأضرار والأخطار التي تطرحها المؤسسة المصنفة في البيئة وتخفيفها و/أو إزالتها.

كما نص المشرع الجزائري على أنه المؤسسات المصنفة التي تمتلك العديد من المنشآت المصنفة يجب أن تخضع لرخصة واحدة ، والتي نصت على ذلك " المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 198-06، بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تضم عدة منشآت مصنفة بطريقة مندمجة من طرف نفس المستغل وعلى نفس الموقع تسلم رخصة استغلال واحدة لجموع المنشآت المصنفة " .

1-4-2- نظام التصريح :

من دراستنا للمادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 198-06 التي حددت تصنيف المؤسسات المصنفة كمدت على أن المؤسسات التابعة لنظام التصريح المؤسسات المصنفة من الفئة الرابعة، ووضحت المادة 24 من المرسوم 198-06، على أنه يتم التصريح باستغلال مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة على النحو التالي :

يرسل تصريح استغلال مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، قبل ستين (60) يوما على الأقل من بداية استغلال مؤسسة مصنفة ، ويجب أن يبين هذا التصريح بوضوح ما يأتي : (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص 12)



الشكل رقم(2-6): هيكل تنظيمي يوضح الإجراءات القانونية للتصريح باستغلال مؤسسة مصنفة.

ونلاحظ أن نظام الترخيص باستغلال منشأة مصنفة، يختلف عن التصريح، وذلك حسب نوع المؤسسة أو المنشأة التي يريد صاحب المشروع أن يستغلها ، وحسب الحجم وكمية ونوع النشاطات المستغلة داخل المؤسسات المصنفة .

كما سبق القول فإن رخصة استغلال مؤسسة مصنفة ، تشكل جانبا مهما من جوانب الرقابة الممارسة على الاستهلاك العشوائي للمحيط الحضري والعمراني ، وحماية البيئة والمحيط الحضري حيث وضع المشرع الجزائري مراسيم تنفيذية تنص على مراقبة المؤسسات المصنفة ، عن طريق لجنة **commission** إدارية وفق إجراءات قانونية .

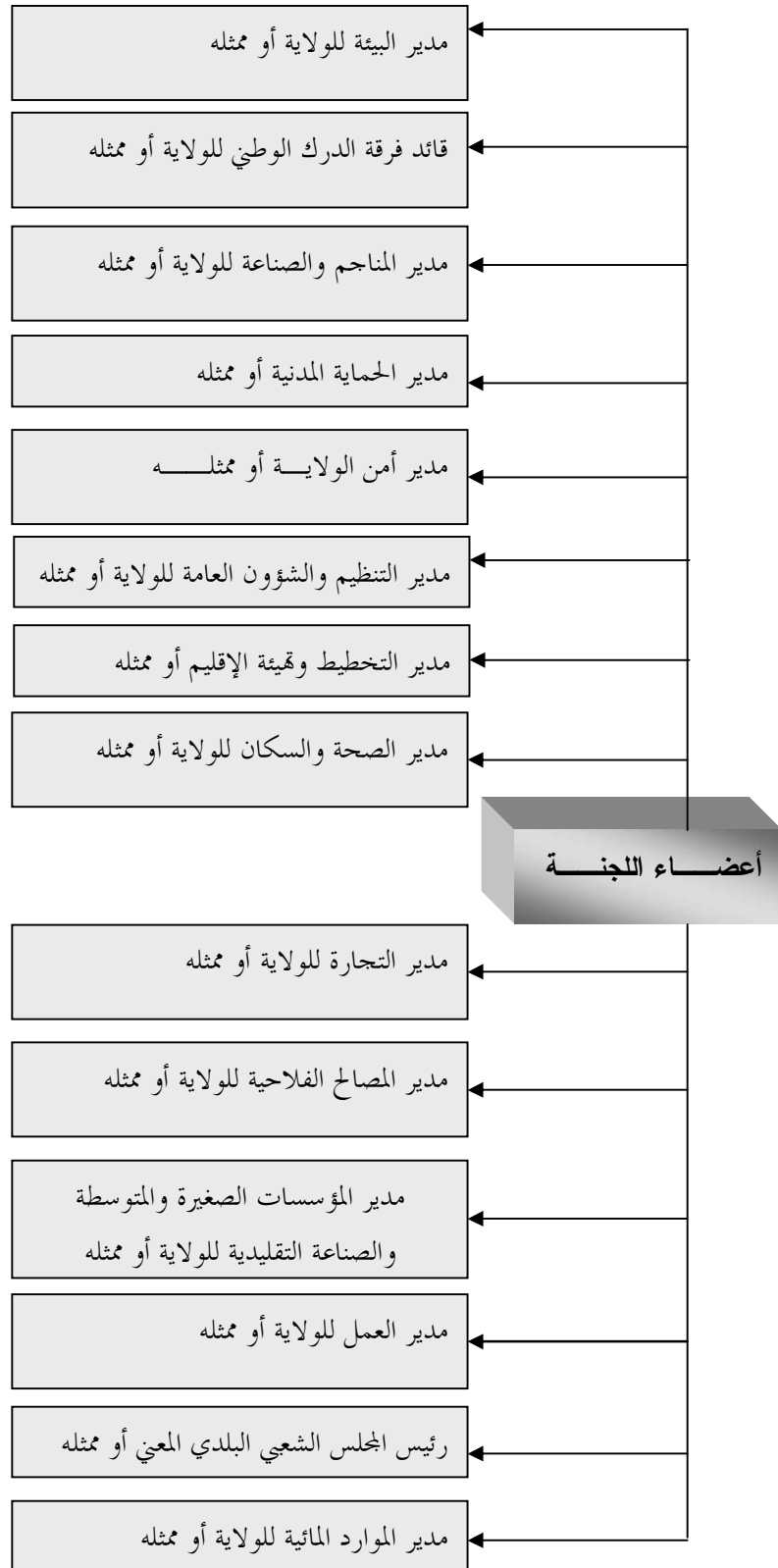
وقد أكد "المرسوم التنفيذي رقم 99-253 أنه يجب تشكيل لجنة حراسة ومراقبة المنشآت المصنفة وتنظيمها وسيرها". (الجريدة الرسمية، العدد 79، ص8)

وتطرق إليه "المرسوم التنفيذي رقم 06-198 في الفصل الرابع على إنشاء المؤسسات المصنفة وشروط وكيفيات مراقبتها ، وفي القسم الأول منه الذي نص على أنه يجب تحديد لجنة ولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة ".

وحسب المادتان 28، 29 من المرسوم الأخير رقم 06-198 "الذي حدد أنه تنشأ على مستوى كل ولاية لجنة مراقبة المؤسسات المصنفة تسمى في صلب النص (اللجنة) ".

وتتشكل هذه اللجنة التي يرأسها الوالي المختص إقليميا أو ممثله من : (الجريدة الرسمية، العدد 37،

ص13)



الشكل رقم(2-7): هيكل تنظيمي يوضح عناصر أعضاء اللجنة

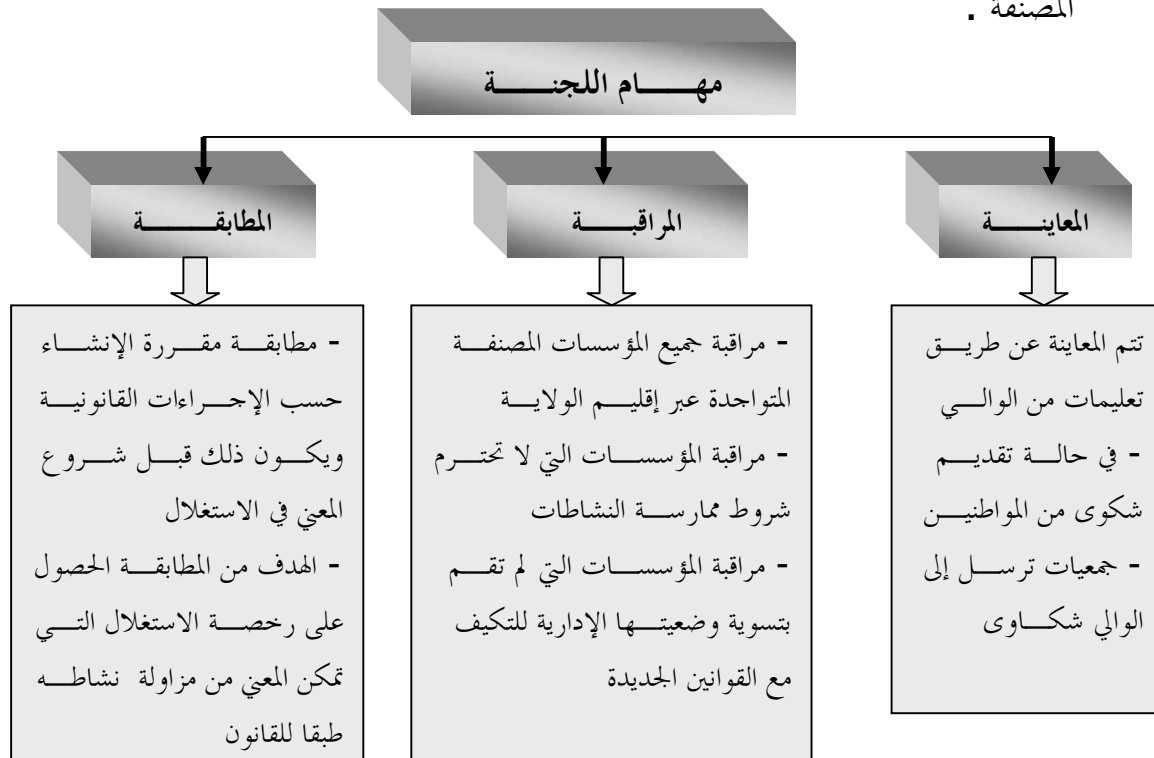
وهناك أعضاء أخرى لها دور المشاركة وإبداء الرأي منها ، مدير الصيد البحري و ممثل
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، مدير الثقافة والسياحة للولاية أو ممثليهما إذا كانت الملفات التي
ستدرسها اللجنة تخص إحدى و /أو هاتين المديريتين محافظ الغابات أو مثله ، ثلاثة (3) خبراء
مختصين في المجال المعني بأشغال اللجنة .

1-5- دور ومهام اللجنة :

ونلاحظ من هذا العرض أن هذه اللجنة تضمنت عدة مديريات مختلفة ، لها دور السلطة
والمراقبة الميدانية إذا تطلب الأمر ذلك ، حيث نصت "المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198".
(الجريدة الرسمية، العدد 37، ص13)

على أنه تكلف لجنة المراقبة للمؤسسات المصنفة بالمهام التالية :

- 1- السهر على احترام التنظيم الذي يسير المؤسسات المصنفة .
- 2- فحص طلبات المؤسسات المصنفة .
- 3- السهر على مطابقة المؤسسات الجديدة لنص مقرر الموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة
المصنفة .



الشكل رقم(2-8): هيكل تنظيمي يوضح مهام اللجنة المراقبة للمؤسسات المصنفة

إذا لاحظت اللجنة المراقبة للمنشآت المصنفة أية اختلاف للقوانين المنصوص عليها في المراسيم التنفيذية، تقوم بعد إجراءات قانونية حسب ما نصت عليه "المادة 23 من المرسوم رقم 198-06، في حالة معاينة وضعية غير مطابقة عند كل مراقبة" : (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص12)

- للتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة في مجال حماية البيئة .

- للأحكام التقنية الخاصة المنصوص عليها في رخصة الاستغلال الممنوحة .

في حالة عدم التزام المعني بالإجراءات التي تنص على حماية البيئة ، وعدم الإساءة لسكان المحيط المجاور يحضر يبين فيه طبيعة المخالفة، ويحدد أجل لتسوية وضعية المؤسسة المعنية. عند نهاية هذا الأجل وفي حالة عدم التكفل بالوضعية غير المطابقة ، تعلق رخصة استغلال المؤسسة المصنفة، إذا لم يتم المستغل بمطابقة مؤسسته في أجل ستة (6) أشهر بعد تبليغ التعليق ، تسحب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة .

وقد حدد المشرع الجزائري أنه في حالة سحب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة، يخضع كل استغلال جديد لإجراء جديد لمنح رخصة الاستغلال .

الهدف مروع هذه الإجراءات والقوانين الإدارية ، قصدا من المشرع الجزائري تنظيم استغلال المجال الحضري، والمحافظة على البيئة .

2- كيفية تصنيف المنشآت المصنفة في الجزائر:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 339-98 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها .

حيث تقوم اللجنة المتعلقة بمراقبة المنشآت المصنفة ، بالتصنيف على أساس النشاطات الموجودة في قائمة المنشآت المصنفة التي تطرق إليها المرسوم التنفيذي 339-98 . (الجريدة الرسمية ، العدد 82، ص12) تصنيف هذه المنشآت يكون حسب البند الموجود في القائمة المصنفة ، ويتم هذا التصنيف وفق معايير منها حسب المساحة والطاقة المستهلكة، السعة وحسب الكمية، والحجم .

2-1 - تصنيف المنشآت المصنفة (المنطقة الصناعية):

الرقم	المنطقة (م. ص)	المؤسسات المصنفة	التصنيف	البند
1	المنطقة الصناعية	مؤسسة تحميص اللبن	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 35 فقرة 02
2		مؤسسة تخزين وتسويق الحبوب الجافة	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 35 فقرة 02
3		مؤسسة إنتاج المشروبات الغازية	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 77 فقرة 02
4		الديوان الوطني لتغذية الأنعام	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 81 الفقرة 01
5		وحدة صناعة المواد المطاطية	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 85 فقرة 1/ب
6		المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المحروقات - نפטال - مركز توزيع وتخزين الوقود	الصنف الأول خاضعة لترخيص وزاري	البند 155 فقرة 01
7		نفطال محطة توزيع البترين	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 174 فقرة ب/01
8		ملبنة الحضنة: إنتاج الحليب ومشتقاته	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 191 فقرة 01
9		المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المحروقات (مركز الزيوت والعجلات المطاطية)	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 199 فقرة 02
10		وحدة صناعة البلاط	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 فقرة 02
11		مؤسسة إنتاج مواد البناء (الإسمنت)	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 205 فقرة 01
12		مؤسسة إنتاج مواد البناء (الإسمنت)	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 فقرة 02
13		مؤسسة ألقال (إنتاج مواد الألمنيوم)	الصنف الأول خاضعة لترخيص وزاري	البند 214 والبند 216 والبند 220
14		مؤسسة تيندال (إنتاج الأقمشة الصناعية)	الصنف الأول خاضعة لترخيص وزاري	البند 306 والبند 309
15		مؤسسة توزيع مواد النسيج	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 309 منه

2-2 - تصنيف المنشآت المصنفة (منطقة النشاطات والتخزين):

الرقم	المنطقة (م. ن. ت)	اسم المنشآت المصنفة	التصنيف	البند
1		منشأة مذبح ومسلخ الدواجن	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 01 فقرة 02
2		مكائناك عامة	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 60 فقرة 01/ب
3		نجارة عامة	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 69 فقرة ب
4		وحدة إنتاج المشروبات الغازية	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 77 فقرة 02
5		مؤسسة مطحنة دقيق	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 81 فقرة 01
6		مؤسسة صناعة الأجر	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 102 منه
7		محطة ترفيه	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 154 فقرة 01
8		مستودعات التخزين (الحديد)	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 155 فقرة 02
9		نفطال: تعبئة قوارورات غاز البوتان	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 173 فقرة 1/ب
10		مؤسسة أعمال الطباعة	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 187 فقرة 2/ب
11		محطة خدمات - توزيع الوقود -	الصنف الأول خاضعة لترخيص وزاري	البند 198 الفقرة 01/أ
12		منشأة بيع الزيوت بمختلف أنواعها	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 199 فقرة 03
13		وحدة صناعة البلاط	الصنف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 205 فقرة 01
14		وحدة صناعة البلاط	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 فقرة 02
15		مؤسسة إنتاج مواد البناء (الإسمنت)	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 فقرة 02
16		مؤسسة صناعة الطوب	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 الفقرة 02
17		أشغال البناء وتزفيت الطرق	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 و البند 154
18		استرجاع العتاد القديم	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 218 فقرة 02
17		محطة ضخ البترول SP3	الصنف الأول خاضعة لترخيص وزاري	البند 199

2-3- تصنيف المنشآت المصنفة (الأحياء السكنية):

الرقم	المدينة	المنشآت المصنفة	التصنيف	البند
1	الأحياء السكنية	منشأة ذبح الدواجن	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 01 فقرة 03
2		تعليب وتغليف الحبوب الجافة	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 35 الفقرة 02
3		تحميص البن	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 35 الفقرة 02
4		صناعة البسكويت	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 35 فقرة 02
5		منشأة تربية الدواجن	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 54 فقرة 03/ب
6		غسل وتشحيم السيارات	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 60 الفقرة 02
7		طلاء السيارات	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 60 فقرة 2/ب
8		التصليح الميكانيكي للسيارات	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 60 الفقرة 2/ج
9		نجارة الخشب	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 69 الفقرة 03
10		صناعة الحلويات والمرطبات	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 74 منه
11		المخابز	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 74 منه
12		صناعة وتغذية الأنعام	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 81 الفقرة 02
13		تنظيف الملابس	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 83 الفقرة 03
14		صناعة الأكياس البلاستيكية	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 85 فقرة 02
15		الحمامات	الصنف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 106 الفقرة 01/ج
16		صناعة مواد التنظيف (جافيل, صابون)	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 141 فقرة ب
18		بيع غاز البوتان	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 173 فقرة 01/ج
19		الطباعة	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 187 فقرة 2/ب
20		بيع الزيوت التشحيم	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 199 فقرة 03
21		صناعة الطوب	الصنف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 الفقرة 02

الرقم	المدينة	المنشآت المصنفة	التصنيف	البند
22		صناعة البلاط	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 الفقرة 02
23		صناعة عوارض من الإسمنت	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 الفقرة 02
24		صناعة مواد البناء (الإسمنت)	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 205 فقرة 02
25		تجارة الحديد القديم الخردة	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 218 فقرة 02
26		تسويق وبيع قطع الغيار القديم	الصف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 218 / الفقرة 03
27		المعادن (تخزين استرجاع بقايا الحديد)	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 218 فقرة 02
28		حدادة فنية	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 214 فقرة 02
29		تلفيف الوشائع	الصف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 214 فقرة 03
30		خراطة وتقويم	الصف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 214 فقرة 03
31		نجارة الألمنيوم	الصف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 214 فقرة 03
32		المفرغة العمومية	الصف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 245 منه
33		صباعة الملابس	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 306 فقرة 02
34		خياطة وتفصيل الملابس	الصف الرابع خاضع لتصريح بلدي	البند 309 منه
35		صناعة النسيج	الصف الثالث خاضعة لترخيص بلدي	البند 309 منه
36		مؤسسة طحن الدقيق (مطاحن الحضنة)	الصف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 81 فقرة 01
37		محطة توزيع البنزين	الصف الثاني خاضعة لترخيص ولائي	البند 174

نستنتج من خلال دراستنا لتصنيف المنشآت المصنفة ، والذي كان يختلف من حيث البند وتوصلنا إلى النتائج التالية :

1- مؤسسات خاضعة إلى ترخيص وزاري منها:

- مؤسسة تيندال (إنتاج الأقمشة الصناعية)، ويتم تصنيفها حسب البند 306 والبند 309.
- مؤسسة ألقال (نتاج مواد الألمنيوم)، يتم تصنيفها حسب البند 214 والبند 216 والبند 220.

- محطة الضخ، يتم تصنيفها حسب البند 199.

2- مؤسسات خاضعة إلى ترخيص ولائي منها:

- ملبنة الحضنة (إنتاج الحليب ومشتقاته)، ويتم تصنيفها حسب البند 191.
- مؤسسة نفطال (محطة توزيع البترين)، ويتم تصنيفها وفق البند 174.

3- مؤسسات خاضعة إلى ترخيص لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي:

- مؤسسة تجميع البن، ويتم تصنيفها حسب البند 35.
- مؤسسة إنتاج المشروبات الغازية، يتم تصنيفها وفق البند 77.
- مؤسسة تخزين وتسويق الحبوب الجافة، التصنيف يكون حسب البند 35.
- منشأة غسل وتشحيم السيارات، والتي كان تصنيفها حسب البند 60.
- أعمال الطباعة، ويتم تصنيفها حسب البند 187.

4- مؤسسات خاضعة إلى تصريح بلدي:

- منشأة نجارة الألمنيوم، ويتم تصنيفها وفق البند 69.
- الحمامات تصنيفها، يكون حسب البند 106.
- المخابز وصناعة الحلويات، يتم تصنيفها وفق البند 74.

3- المخاطر:

إلى جانب الأخطار الطبيعية المتعددة نلاحظ أخطار اصطناعية بفعل الإنسان ، هذه الأخطار أحدثت تلوثا بيئيات في الظهور بشكل واضح منذ بداية ظهور الصناعة ، ولأهمية هذه الأخطار فقد عرف المشرع بعضا من أنواعها .

3-1- الخطر الكبير:

نصت المادة 02 من القانون رقم 20-04 على ما يلي: "يوصف بالخطر الكبير، كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية و/أو بفعل نشاطات بشرية". (الجريدة الرسمية، العدد 84، ص15)

وهناك مفهوم آخر: "الخطر الكبير هو كل خطر يؤدي إلى خسائر في الأرواح والبيئة (كل ما يحيط بالإنسان بفعل تأثيرات طبيعية أو نشاطات مختلفة ، وبالتالي فالخطر هو الذي يؤدي إلى كارثة (خسائر في الأرواح ، الممتلكات، والبيئة)". (تقرير حول الأخطار الكبرى والتنسيق أثناء الكوارث ، مديرية الحماية المدنية "مسيلة")

ونصت المادة 04 "يوصف بمنظومة تسيير الكوارث عند حدوث خطر طبيعي أو تكنولوجي تترتب عليه أضرار على الصعيد البشري أو الاجتماعي أو الاقتصادي و/أو البيئي، مجموع الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة من أجل ضمان الظروف المثلى للإعلام، والنجدة والإعانة، والأمن والمساعدة، وتدخل الوسائل الإضافية و/أو المتخصصة". (الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص15)

وانطلاقاً من هاتين المادتين يمكن تعريف الخطر ، وحسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي 198-06 التي تعرف الخطر على أنه "أخطار ملزمة لمادة أو عامل أو مصدر طاقة ، يمكن أن تترتب عنها أضرار للأشخاص والممتلكات والبيئة". (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص10)

نستنتج من خلال هذه التعاريف القانونية بأن الخطر ملازم لسكان المدن بالدرجة الأولى ، سواء كان سببه طبيعياً أو اصطناعياً .

3-2- الخطر المحتمل :

يمكن تعريفه حسب المادة 02 من المرسوم 198-06 فإن "الخطر المحتمل عنصر يميز حدوث ضرر محتمل، يرتبط بوضعية خطر وهو عادة ما يحدد بعنصرين : (المرجع نفسه، ص10)

- احتمال حدوث الضرر .
- وخطورة العواقب .

4- الخطر الصناعي:

القانون 20-04 الذي يحدد المخاطر الصناعية في المادة 32 حيث أنه: " يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية les risques industrielles والطاقة مجموعة ترتيبات، وقواعد و/أو

إجراءات الوقاية والحد من أخطار الانفجار أو انبعاث الغاز والحريق، وكذا الأخطار المتصلة بمعالجة المواد المصنفة مواد خطرة". (الجريد الرسمية، العدد 84، ص19)

"الخطر الصناعي هو حدث عرضي يحدث في المصنع، ويكون خطره على الموقع الصناعي والمحيط المجاور للمصنع، مما يؤدي إلى تسرب مواد خطرة تؤثر على الأفراد والسكان والممتلكات". (منشورات وزارة التهيئة والإقليم والبيئة، 2004، ص135)

ونلاحظ من هذا العرض لأخطار المنشآت المصنفة ، يمكن أن يكون لها آثار سلبية على المحيط، من حيث تخطيط المباني والمصانع ، والممتلكات وتهديد حياة الأفراد الذين يقطنون بالقرب من هذه المناطق وذلك يكون بسبب النفايات الخطرة الناجمة عن المواد الكيميائية التي تتسبب فيها المنشآت الصناعية الكبرى ، "وإذا كان التصنيع وما انعكس عنه من تحولات عميقة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والعمراني عموماً قد تمخض في الغرب وفق صيرورة طبيعية ، أي أنه تمخض عن نضج لكل الظروف المتراكمة في نفس البيئة" . (إبراهيم بن يوسف، 1992، ص 32)

وللخطر الصناعي أسباب عدة منها :

أ- الحادث الصناعي

ب- النفايات الصناعية

4-1- الحادث الصناعي :

نصت التعليمات الوزارية R1 المتعلقة بالتحكم في المخاطر الصناعية، المتضمنة مواد خطرة وتسييرها على أن الحادث الصناعي "هو حدث كانبعاث أو حريق أو انفجار ناجم عن تطورات غير مراقبة، طرأت أثناء استغلال مؤسسة صناعية تتسبب في خطر جسيم على الصحة البشرية داخل أو خارج المؤسسة و /أو للمؤسسة فوري أو لاحق يقحم معه مادة أو عدة مواد خطرة" . (التعليمات الوزارية R1، 2003)

4-2- النفايات الصناعية :

تلك النفايات التي تحتوي على عناصر أو مركبات ، تؤثر تأثيراً مزمناً خطيراً على صحة الإنسان والبيئة، ولها القدرة على البقاء لدرجة كبيرة" . (أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، 1992، ص21)

ومن هنا فإن كل ما تخلفه عملية الإنتاج أو التحويل الصادرة عن المنشآت المصنفة، سواء كان في أماكن تجميعه الخاصة أو كان متروكاً في فضائات عامة ، فإنه يكون مصدر خطر على

البيئة بصفة عامة والإنسان بصفة خاصة ، الشيء الذي يستدعي اهتماما دقيقا في دراسة أماكن
توضع هذه المنشآت قبل بداية إنتاجها .

ونلاحظ أن المشرع الجزائري وضع عدة مراسيم وإجراءات قانونية، لإزالة أو التقليل من
هذه الملوثات، لحماية المحيط الحضري والحفاظ على الصحة العمومية، مثل القانون رقم 85-05
المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، والقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

5- دراسات الخطر:

نتيجة للضرر الذي قد يتسبب فيه مخلفات (نفايات، أو غازات منتشرة) المنشأة المصنفة ،
فإن المشرع الجزائري قوضع مجموعة من النصوص التي تضبط المؤسسات المصنفة ، أهم هذه
النصوص:

5-1 - كيفية دراسة الخطر:

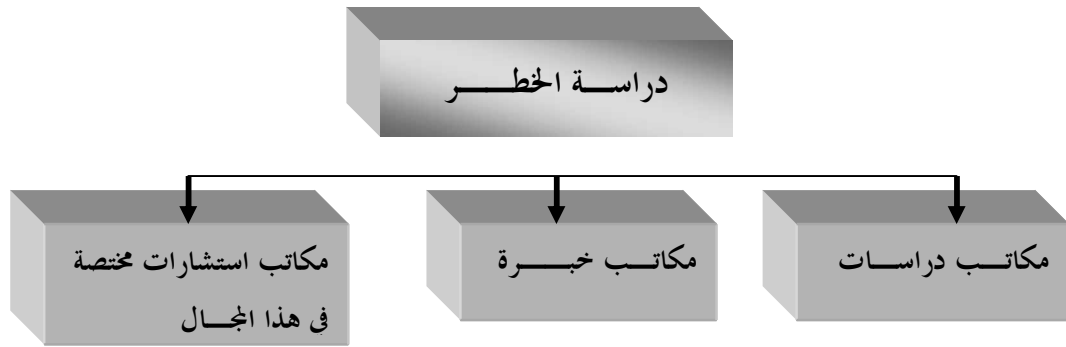
من المرسوم التنفيذي رقم 06-198، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة
لحماية البيئة .

الذي يحدد كيفيات دراسة الخطر الناجمة عن المؤسسات المصنفة :

حيث نصت المادة 12 منه والتي تحدد الهدف من دراسة الخطر ، حيث تهدف دراسة
الخطر إلى تحديد المخاطر المباشرة أو غير المباشرة ، التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر
من جراء نشاط المؤسسة، سواء كان السبب داخليا أو خارجيا . (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص11)
ويجب أن تسمح دراسة الخطر بضبط التدابير التقنية ، للتقليل من احتمال وقوع الحوادث
وتخفيف أثارها وكذا تدابير التنظيم للوقاية من الحوادث وتسييرها .

ويقوم بدراسة الخطر مجموعة من الخبراء أو مكتب دراسات ، وحسب المادة رقم 13
من المرسوم 06-198 التي تحدد ما يلي : (المرجع نفسه، ص11)

تنجز دراسة الخطر على نفقة صاحب المشروع من طرف مكاتب دراسات،
ومكاتب خبراء ومكاتب استشارات مختصة في هذا المجال ، ومعتمدة من قبل الوزير المكلف بالبيئة
بعد الاطلاع على رأي الوزراء المعنيين عند الاقتضاء .

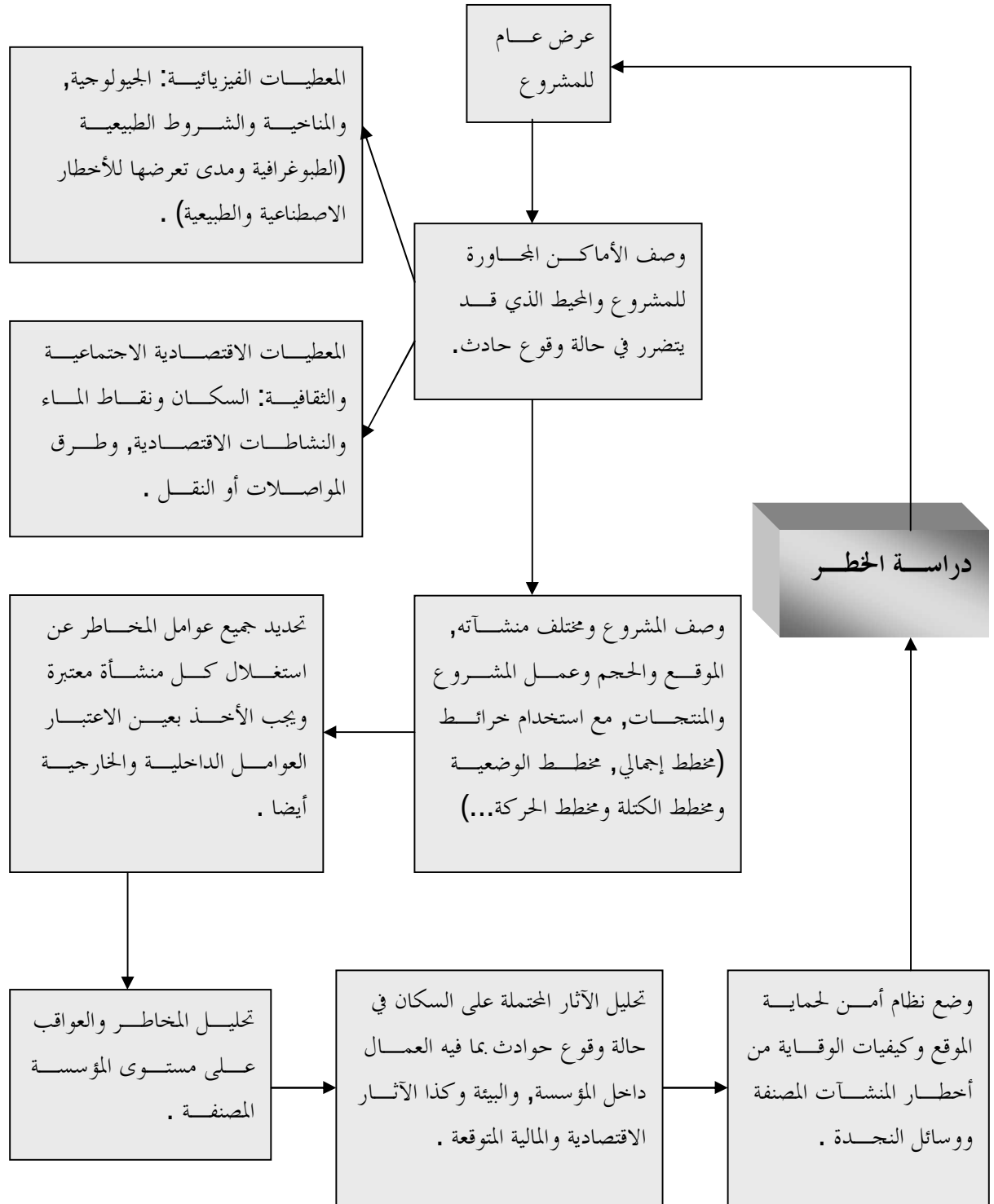


الشكل رقم (2-9): هيكل تنظيمي يوضح المسؤول عن القيام بدراسة الخطر على البيئة

2-5- عناصر دراسة الخطر:

هناك عدة نقاط مختلفة تتبعها لدراسة الخطر ، والتي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 06-198، في المادة 14 التي تحدد كيفية دراسة الخطر.

ويجب أن تتضمن دراسة الخطر العناصر التالية : (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص11)



الشكل رقم(2-10): هيكل تنظيمي يوضح الإجراءات القانونية لدراسة الخطر

نستنتج أن دراسة الخطر للمنشآت المصنفة تمر بعدة مراحل مختلفة ، ويقوم بها مكاتب دراسات أو مكاتب خبر وفق إجراءات قانونية وإدارية قصدا من ذلك حماية البيئة ، والمحافظة على سلامة العمال داخل المؤسسة ، وحماية الممتلكات والسكان الذين يقطنون بالقرب من هذه المؤسسات .

3-5- تحديد الضرر:

وحسب المادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم 06-198 الذي يوضح إذا تضررت مؤسسة مصنفة أو منشأة مصنفة ، من جراء حريق أو انفجار أو نتيجة لكل حادث آخر ناجم عن الاستغلال يتعين على المستغل أن يرسل تقريراً عن ذلك لرئيس اللجنة . (الجريدة الرسمية، العدد 37، ص 14) يحدد هذا التقرير ما يأتي :

- ظروف وأسباب الواقعة أو الحادث .
- آثاره على الأشخاص والممتلكات والبيئة.
- التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتفادي أي واقعة أو حادث مماثل والتخفيف من آثار ذلك على المدى المتوسط والبعيد .

ونستنتج من هذه الدراسة لأضرار المنشآت المصنفة ، أن لها خطورة على البيئة الحضرية والمحيط المجاور حيث مست كثير من الحوادث الصناعية بعض دول العالم منها:

ميناماتا، سفسكو، بوبل، تشرنوبل، تلوز، هوڭ كانت سببا في وعي الرأي العام، وبعض القائمين على مشكل المخاطر وجعلهم أكثر صرامة فيما يخص الأمن الصناعي .
ونلاحظ في الواقع غالبا ما تكون ولاسيما المسؤولية البشرية مثيرة في هذه الكوارث ، من هذا المنظور تعد طريق التعمير إحدى أولى الأشياء الواجب مراجعتها بجدية .

إن النسيج العمراني الذي تتشابه فيه البنية ، والصناعة المصنفة خاصة من الصنف الأول والتي تشكل الخطر الأكبر على البيئة ، أو تكون فيه المنشآت المصنفة متمركزة بالقرب من وسط المدينة يساعد على وقوع الحوادث .

حيث لاحظنا أن بلادنا ليست في مأمن من هذا النوع من الحوادث الكيميائية ، إذا علمنا أن عدد مهم من هذه المواد الكيميائية متساوية الخطورة ، تركب أو تتداول فيها يوميا خاصة وأنه قد سجلت فيما مضى حالات لتلوث بيئي ناتجة عنه .

نلاحظ أن صناعة البترول والغاز والمواد الصيدلانية والأسمدة والمبيدات ، والمواد البلاستيكية والميكانيكية صناعات متطورة نسبيا في الجزائر، تشكل كل مخاطر التسربات الطارئة للمواد الخطرة يتوقع مستقبلا تسجيلا، مع قدم المنشآت المصنفة حوادث بإمكانها أن تتسبب في أضرار معتبرة هذا والقطاع الصناعي والجماعات المحلية غير محضرين للمواجهة بفعالية.

ونذكر بعض الحوادث الصناعية التي مست دول العالم والجزائر، والتي كانت لها آثار سلبية على المحيط الحضري، والممتلكات العامة والأفراد .

6- لمحة عن كوارث صناعية في دول العالم :

نلاحظ أن الكارثة الصناعية مختلفة باختلاف الحادث، ومتعلقة بالتطور الذي تمثله في مرحلة من مراحل الإنتاج الصناعي، أو الاستهلاك أو الاستغلال أو متعلق بنقل هذه المواد المنتجة .

وهذه الآن بعض الحوادث الصناعية التي سجلها التاريخ، تبقى شاهدة على الخطر والدمار وما يجب أن نعتبر منها ونتفادها مستقبلا .

6-1 - كارثة (بنسلفينيا - الولايات المتحدة)

1948: غطت سحابة ضخمة من الضبخان (Smog) سماء مدينة (دونورا) لمدة أسبوع، وقد نتج عن ذلك وفاة 22 شخصا وإصابة 6000 شخص بأمراض مختلفة، أي تقريبا نصف أهالي المدينة، وكان سبب تلك الكارثة البيئية هو الغازات الخطرة المنبعثة من المصانع المحيطة بالمدينة، كغاز ثاني أكسيد الكبريت، وثالث أكسيد الكبريت، الزنك، حمض الكبريتيك .

بحوث وتقارير: 2007/03/19 (www.greenline.com.kw/Reports/002.asp - 17k)

6-2 - كارثة (الكويت) :

1966: وقعت تلك الكارثة في منطقة قريبة من منطقة الشعبية الصناعية، حيث تتركز معامل تكرير البترول ومصانع الأسمدة، فقد زادت نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون المتصاعد من هذه المعامل والمصانع إلى درجة كبيرة، كانت نتيجتها إصابة عشرات الناس بالتهابات بالعيون وضيق بالتنفس .

بحوث وتقارير: 2007/03/19 (www.greenline.com.kw/Reports/002.asp - 17k)

6-3 - حادث فلكسبورو:

1974: حادث فلكسبورو هو عبارة عن انفجار حدث في مصنع ، وكان سبب ذلك تسرب سائل الهكسان ينتج عن صناعة النايلون حيث اندفع منها نحو 50 طنا من سائل الهكسان الحلقي

الساخن وقد اشتعلت الأبخرة الناتجة وأدت إلى انفجار هائل سمع صوته على بعد 50 كيلومترا من المصنع، وأدى هذا الانفجار إلى تدمير جميع الأجهزة والمباني المجاورة للمصنع .

وقد كان بالموقع 72 فردا مات منهم 28 فردا، وأصيب 36 فردا بجروح، كما أصيب نحو 53 فردا من خارج المصنع . (أحمد مدحت إسلام، 1990، ص 116)

6-4 - كارثة (بنسلفينيا - الولايات المتحدة)

1979: نتجت تلك الكارثة عن تسرب غاز مشع من أحد المفاعلات النووية، وقد تم إجلاء المواطنين حماية لهم ولولا هذا لكانت الخسائر البشرية رهيبة .

بحوث وتقارير: 2007/03/19 (17 - www.greenline.com.kw/Reports/002.asp)

6-5 - حادث المكسيك:

1984: ذلك انفجر في المكسيك نحو ثمانين ألف برميل من الغاز الطبيعي المسال ، واشتعلت فيها النيران ، مما أدى إلى وفاة نحو 452 فردا، وإصابة نحو 4248 آخرين بجراح، كما فقد في هذا الحادث مائة شخص على الأقل. (أحمد مدحت إسلام، المرجع السابق، ص 118)

6-6 - كارثة (بوبال - الهند) :

1984: تسرب غاز (ايزوسيانات الميثيل) السام من أحد مصانع المبيدات الحشرية، واندفع الغاز بكميات ضخمة مغطيا مساحة كبيرة من الأرض بلغت نحو 40 كيلومتر مربع . وقد أصيب جميع الأهالي تقريبا وعددهم 800.000 نسمة بالتهابات شديدة في العين والحنجرة، وتوفي بعضهم وهو نائم وتوفي البعض الآخر وهو في طريقه للهرب من المدينة . (المرجع نفسه، ص 117)

6-7 - حادثة شرنوبيل:

26 أبريل 1986: انفجار المركب النووي بـ " شرنوبيل "

لقد أدى هذا الحادث إلى انفجار كميات ضخمة من المواد المشعة إلى الجو ، وأصاب الإشعاعات النووية كثيرا من الدولة الأوروبية ودول غرب إفريقيا وشمال آسيا. وكونت هذه المواد سحابة هائلة من الغاز والغبار المشع ، التي انتشرت فوق مكان الحادث وحملتها الرياح إلى البلاد المجاورة وهي مناطق آهلة بالسكان .

وتذكر التقارير أن هذا الانفجار أدى إلى وفاة 32 شخصا في الحال ، وتم ترحيل سكان المنطقة بعيدا عن الحادث ، وأثار هذا الحادث انزعاجا شديدا في كل أنحاء العالم فقد تسببت

السحابة المشعة الناتجة منه في تلوث المزارع والمحاصيل . (محمد كمال عبد العزيز، 1998، ص 87)

6-9 - انفجار بالكويت: 01-02-2002

2002: حريق ضخم أعقب انفجارا بحقل الروضتين النفطي الكويتي ، أدى لمقتل أربعة وجرح 18 شخصا، وتعطل الإنتاج بالحقل الذي تبلغ طاقته 450 ألف برميل يوميا .

المصدر: 2007/03/31 (www.aljazeera.net/NR/exeres/5821FD01-1521-4C57-BA83 - EF417F7B99A1.htm)

7 - نحة عن بعض الكوارث الصناعية في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر العديد من الكوارث التي مصدرها المنشآت المصنفة، من الصنف الأول نذكر منها:

7-1 - كارثة مصفاة سكيكدة :

2004: لاحظنا أن كارثة مصفاة سكيكدة الواقعة على مسافة 500 كلم شرق الجزائر كانت لها آثار سيئة وسلبية على السكان، والمحيط المجاور (الممتلكات، والتجهيزات) .

حيث أدت هذه الانفجار إلى تحطيم نصف الموقع الغازي بسكيكدة في الجزائر ، وتسبب في تحطيم واجهات المباني والعديد من المحلات التجارية الخاصة بالسكان ، حيث قامت السلطات الأمنية والوقائية التحكم في الحريق، وتطوير أي خطر للتلوث .

وأدى كذلك إلى وفاة 27 شخص، و72 جريح، ويعتبر هذا الحادث أو الانفجار أكبر كارثة

صناعية عرفت الجزائر منذ الاستقلال . المصدر: 2007/03/25 (www.alqanat.com/news/shownews.asp)

وحدث حريق آخر في سنة 2005 في مخزن النفط الخام في ميناء سكيكدة المتوسطي يوم الثلاثاء 4 أكتوبر قتل شخصين وجرح أربعة آخرين .

غير أن الحريق الذي صدر في مركب سكيكدة البتروكيماوي والمصفاة، خلف خسائر مادية بلغت 5 إلى 6 ملايين دولار.

المصدر: 2007/03/25 (www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/section/business)

7-2 - انفجار لأنبوب غاز في الغرب الجزائري:

2002: أدى انفجار أنبوب غاز قرب بلدة بخايي بولاية مستغانم (350 كلم غرب العاصمة) إلى إصابة 78 جريح، وكان سبب الحادث انفجار أنبوب غاز يصل حقول حاسي الرمل في الصحراء بمدينة أرزيو الساحلية.

حيث لوحظ أنه تضررت منازل عدة في قرية بخايي من الانفجار والحريق الذي تلاه .

المصدر: 2007/03/31 (www.alraynews.com/google/20073/8280.htm)

ونستنتج من دراستنا للحوادث والانفجارات الصناعية التي مست الجزائر ، أنها كدول العالم الأخرى تعاني الكوارث والأخطار الصناعية الناجمة عن المنشآت المصنفة ذات الخطورة الأكبر ، وتشير التقارير إلى أن هناك ثلثة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المنشآت في الجزائر، منها الانفجارات والحرائق الكبرى، والتلوث على نطاق واسع .

وقد تأثرت الجزائر بالحوادث الصناعية والانفجارات التي مست ولاياتها ، مما أدى إلى وضع ملتقى دولي حول الأخطار الصناعية في الجزائر وكان ذلك من 17-19 جانفي 2006 . عرف هذا الملتقى بسكيكدة ، توافد عدة أخصائيين وطنيين ودوليين : (أمريكا، إيطاليا، فرنسا، كندا) نلاحظ أنه شارك في هذا الملتقى كثير من دول العالم ، لوضع حلول للتحكم وتسيير هذه المنشآت المصنفة، دون الإساءة للمحيط المجاور من سكان ومباني وممتلكات وأفراد.

8- معالجة بقايا المنشآت المصنفة:

"إن الدول النامية تواجه مضايقات كثيرة في تقييم التأثير على صحة البيئة، ويعتبر نقص البيانات أول المتاعب، فليس سهلا أن توجد مصادر يعتمد عليها في إعطاء بيانات عن الملوثات الكيميائية الناجمة من مصادر المنشآت الصناعية، وعن العوامل المتصلة باختيار المواقع وما يؤثر عليها، وعن مدى قدرة البيئة على احتواء ملوثات الهواء والمياه والتربة". (منظمة الصحة العالمية، 1989، ص 10) وقد تضافرت جهود مجموعة من "المنظمات الدولية، لوضع أسلوب سليم للتخلص من النفايات الخطرة " ويتضح ذلك فيما يلي :

1- في عام 1983 نشرت هيئة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة دليلا لكيفية التخلص من هذه النفايات والوقاية منها .

2- وفي عام 1985 نشر برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة تقريرا كاملا عن كيفية معاملة النفايات الخطرة التي تحتوي على كيماويات خاصة، وكيفية التخلص منها .

3- وفي عام 1986 تعاونت عدة منظمات دولية لنشر دليل عن سياسات، واستراتيجيات التخلص من النفايات الخطرة في آسيا ودول العالم.

4- تعاونت عدة منظمات دولية مع منظمة التعاون الدولي الاقتصادي على وضع برنامج لحركة النفايات الخطرة، كما قامت بوضع مواصفات وأسماء للمواد الخطرة. (أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، 1991، ص 26)

نلاحظ أن معظم دول العالم المتطورة صناعيا تعاني من النفايات الخطرة، التي تفرزها المنشآت المصنفة، مما تأثر سلبا على البيئة والمحيط الحضري وعلى الصحة العمومية والسكان .

9- النفايات الخطرة للمنشآت المصنفة وصعوبة التخلص منها:

تعاني الدول النامية عدة مشاكل في مجال التخلص من النفايات الخطرة ، وقد أشار إلى ذلك العديد من الكتاب من بينهم الكاتب أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي :

9-1- الإمكانيات المحدودة لدى أغلب الدول :

نلاحظ أن الإمكانيات المحدودة لدى بعض الدول تنتج عنها مشكلة التخلص من النفايات الخطرة، بالإضافة إلى قلة الخبرات الماهرة في هذا المجال، لأن معالجة النفايات أو وسائل الحد من إنتاجها تحتاج إلى تكنولوجيا خاصة، ومتطورة تتم من خلالها معالجة هذه النفايات بطريقة عقلانية دون الإساءة إلى البيئة، والمحيط الحضري وإلى الصحة العمومية وفق إجراءات وقوانين إدارية .

9-2- الأسباب السياسية:

نلاحظ أن الثقافة البيئية للمواطنين بخصوص معرفة الأضرار الصحية الناتجة عن المنشآت المصنفة لدى المجتمع والسلطات الإدارية ، لها دور هام في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الملوثات .

9-3- كيفية تخزين النفايات:

إن تخزين النفايات دون معاملة في مقالب بجوار المصانع في غياب أية وسيلة من وسائل المعالجة، قد تفاجأ المصانع بعد عدة أعوام بأن مشاكل تلوث البيئة تبدو واضحة، وتصبح أضرارها الصحية خطرة، ويتحتم اتخاذ كافة الإجراءات للحد من الأضرار الناتجة عنها .

9-4- الجهل بأضرار هذه المنشآت:

نلاحظ أن عدم دراية منتجي هذه النفايات في الدول النامية يلعب دورا كبيرا في سوء التعامل مع هذه المواد، حيث أن الكمية المنتجة صغيرة ولكن الأضرار الناتجة عنها قد تكون كبيرة فمثلا نفايات المبيدات، وتعتبر شديدة السمية للإنسان ولمصادر المياه الأرضية .

ونستنتج من هذا العرض للمشاكل التي تعاني منها باقي الدول للتخلص من النفايات الخطرة، ناجم عن عدة أسباب منها اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ مما أدى إلى محاولة هذه الدول وضع قوانين وإجراءات إدارية، يلتزم بها أصحاب المنشآت المصنفة، وذلك للتخلص من النفايات الخطرة، ومعالجتها بطرق قانونية، دون الإساءة إلى الموارد الطبيعية والتأثير على الصحة العمومية .

خلاصة الفصل:

نستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة في الجزائر، أن هناك قوانين تسير وتتحكم في هذا النوع من المنشآت المصنفة ضمن النسيج العمراني، حيث وضح لنا هذا القانون كيفية استغلال رخصة البناء لهذا النوع من المنشآت بطرق قانونية، والإجراءات الخاصة بإقامتها، وكيفية تحديد طلب رخصة استغلال منشأة مصنفة .

مع اتخاذ إجراءات ردعية تطبق على الذي يخالف القوانين المتعلقة برخصة البناء، وباستغلال هذه المنشآت، حيث وضع المشرع الجزائري لجنة على مستوى كل ولاية تقوم بمراقبة هذه المنشآت إذا رأت اللجنة أي مخالفة لهذه القوانين، تتخذ إجراءات قانونية وصارمة على صاحب المنشأة؛ وذلك لتجنب مخاطرها من ناحية الانفجار والحريق والتلوث البيئي.

والهدف من هذه القوانين والإجراءات الإدارية والردعية تنظيم استغلال المجال الحضري، دون الإساءة إلى البيئة والمحيط العمراني والسكان .

الفصل الثالث

العلاقة المبرجدة بين القطاعات والمنشآت المصنفة

- مقدمة

1- مدينة المسيلة

1-1- موقع مدينة المسيلة

2-2- المحيط الحضري للمدينة

2-3- القطاعات المكونة للمدينة

2- مراحل التوسع العمراني للمدينة

3- النمو السكاني لمدينة المسيلة

3-1- تطور السكان وعلاقته بالمنشآت المصنفة

3-2- تطور النمو السكاني للمدينة

3-3- تطور المنشآت المصنفة للمدينة

- خلاصة الفصل

مقدمة :

إن التوسع العمراني لمدينة المسيلة ظهر وفق فترات مختلفة، وذلك بسبب النمو الديموغرافي للسكان حيث وصل عدد السكان لسنة 2003 إلى حوالي 117910 نسمة، وبسبب هذه الظاهرة لاحظنا توطن وظهور منشآت مصنفة داخل المحيط الحضري للمدينة، ونمو هذه الأخيرة كان وفق مراحل مختلفة وكل مرحلة تختلف على الأخرى، مما أدى إلى انتشار وتوزيع المنشآت المصنفة عبر التجمعات السكانية .

وقسم مجال الدراسة أي المحيط الحضري لمدينة المسيلة إلى سبع قطاعات مختلفة، من حيث نمط البناء، والنسيج العمراني .

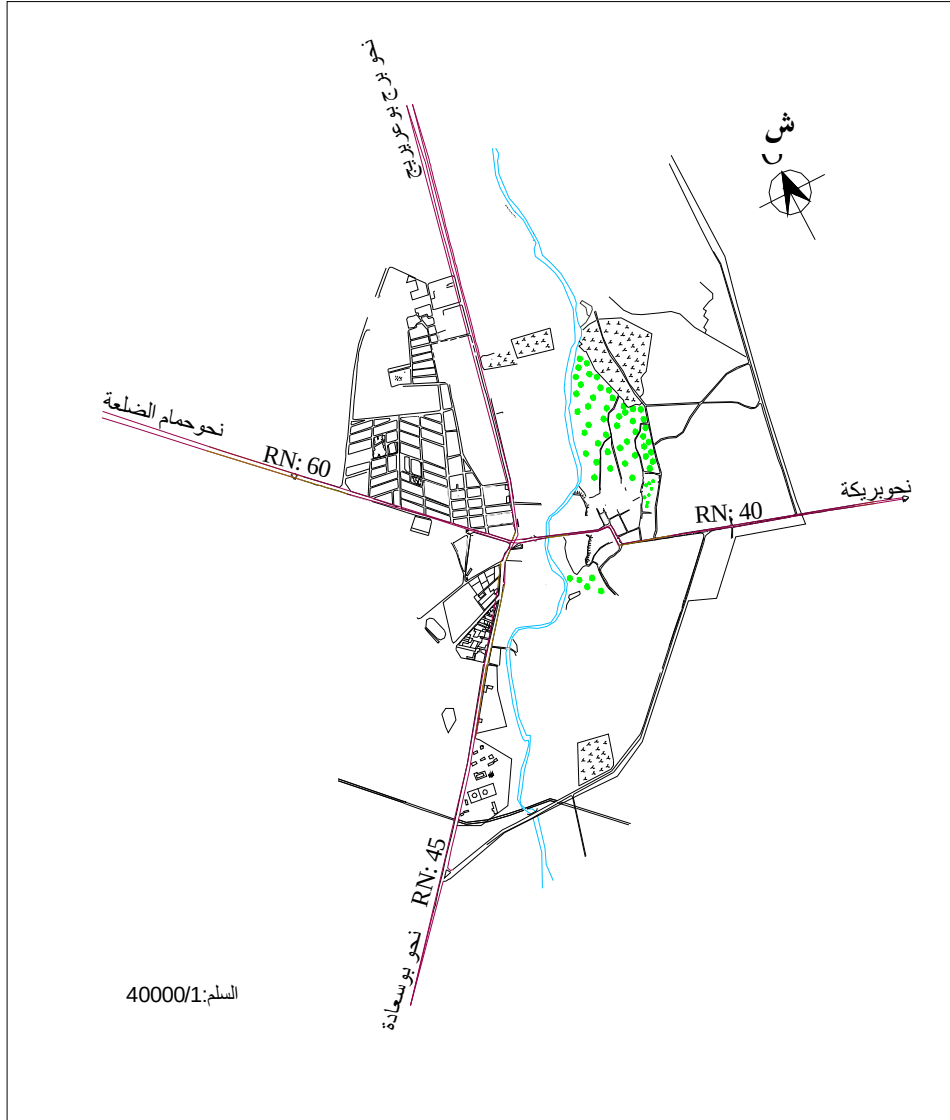
لكن في الدراسة نحاول أن نركز على المحيط الحضري للمدينة، وذلك لتواجد به أكبر عدد من المنشآت المصنفة .

1 - مدينة المسيلة :

1-1 - موقع المدينة :

تقع مدينة المسيلة في الجهة الشمالية الغربية لحوض شط الحضنة، حيث يحدها من الشمال سلسلة جبال الحضنة، ومن الناحية الجنوبية شط الحضنة. وهي نقطة تقاطع لكل من الطريق الوطني رقم 40، والطريق الوطني رقم 45، ويمر بها واد القصب حيث يعبر بجانب الأحياء المتواجدة في شمال المدينة وبمحاذاة المركز، وشرق المنطقة الصناعية ويواصل مجراه بالقرب من منطقة مزير، حيث تتواجد المياه الجوفية التي تغذي المدينة ليصل إلى شط الحضنة .

تعتبر مدينة المسيلة مقر الولاية، وذلك ابتداء من سنة 1974، إذ تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ 20.000 كلم²، ومع بداية 1974 بدأت مدينة المسيلة تعرف العديد من المشاريع الصناعية والسكنية، تركز بعضها في مقر الولاية، والبعض الآخر في أهم الدوائر الأخرى، وأصبحت هذه الولاية تضم 47 بلدية و15 دائرة، وذلك ابتداء من التقسيم الإداري لعام 1984 .



الشكل رقم (1-3): يمثل موقع مدينة المسيلة
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

2-1- المحيط الحضري للمدينة

نحاول أن ندرس في هذه النقطة العلاقة الموجودة بين المنشآت المصنفة، والقطاعات المكونة للمحيط الحضري .

ولقد اعتمدنا في دراستنا على القطاعات التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU, وذلك لتسهيل مهمة البحث بالاعتماد على عدد المنشآت المصنفة، وتحديد نوع النشاط على مستوى كل قطاع .

1- 3- القطاعات المكونة للمدينة :

قسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لسنة 1995، المحيط الحضري لمدينة المسيلة إلى سبع قطاعات والمتمثلة فيما يلي:

1- القطاع الأول :

يمثل القطاع الأول (الشكل (4-7) ص102) المركز القديم للمدينة، والذي يحده من الغرب الطريق الوطني رقم 45 ومن الشرق حدود إقليم البلدية .

تقدر مساحته الإجمالية بـ 317.3 هكتار، المساحة المبنية المستغلة قدرت بـ 100.6 هكتار بينما مساحة البساتين فهي تقدر بـ 153.7 هكتار، وأخذت نسبة التجهيزات حوالي 32 هكتار . ومن خصائص هذا القطاع أنه يتكون من أحياء عتيقة منها (العرقوب، الكوش، الجعافرة، الجنان الكبير، حي سيدي عمارة، حي قرفالة)، بها ممرات ضيقة وشوارع ملتوية، يحتوي على سكنات فردية متراصة لا تتعدى طابقين في أغلبها مواد بناء تقليدية تفتقر إلى مرآب .

2- القطاع الثاني :

أما القطاع الثاني حسب (الشكل (4-8) ص105)، يمثل مركز المدينة، والذي تتمركز به النشاطات والخدمات الإدارية، والتجارية والتجهيزات التربوية والثقافية .

تقدر مساحته الإجمالية بـ 240 هكتار، منها 72 هكتار مستغلة في الإطار المبنى (السكنات) بينما شبكة الطرقات أخذت نسبة تقدر بـ 60 هكتاراً التجهيزات قدرت نسبتها بحوالي 180 هكتار.

ومن خصائص هذا القطاع أنه يتكون من مجموعة من الأحياء الجديدة منها (حي وعواع المدني، حي البدر 500 مسكن، حي 300 مسكن)، يحتوي على سكنات فردية تتعدى طابقين إلى ثلاث طوابق .

3- القطاع الثالث :

يمثل هذا القطاع الثالث حسب (الشكل (4-9) ص108)، المنطقة السكنية الحضرية، حيث حاولت هذه الأخيرة إعطاء شكل متجانس للنسيج الحضري الجديد .

يستغل مساحة عقارية تقدر بـ 172 هكتار، ومن خصائص هذا القطاع أنه يتكون من مجموعة من الأحياء الجديدة منها (حي 1000 مسكن، حي الثقافة 128 مسكن، حي 150 مسكن)،

يحتوي على سكنات جماعية , وقدرت نسبة التجهيزات بـ 42 هكتار، تتوفر به مجموعة من التجهيزات العمومية (دار الشباب، مراكز تعليمية) .

4- القطاع الرابع :

يعتبر القطاع الرابع حسب (الشكل (4-10) ص111)، المنطقة السكنية الحضرية، ويستغل مساحة إجمالية تقدر بـ 168 هكتار، بينما يأخذ الإطار المبنى نسبة تقدر بحوالي 34.4 هكتار منجز، بينما نسبة التجهيزات أخذت نسبة 20 هكتار .

ومن خصائص هذا القطاع أنه يتميز بنسيج عمراني مكثف، يأخذ هذا القطاع طابع (السكن الفردي) عبارة عن تجزئات ترايبية، مع وجود تعاونيات عقارية، الطبيعة العقارية تغلب عليها الملكية الخاصة.

5- القطاع الخامس :

يمثل القطاع الخامس حسب (الشكل (4-11) ص114)، مختلف التجزئات الترابية الجديدة، حيث يستغل مساحة إجمالية تقدر بالتقريب 323 هكتار، والتجهيزات قدرت نسبتها بحوالي 88 هكتار من خصائص هذا القطاع أنه يحتوي على تجزئات ترايبية (سكن فردي)، يتميز بنسيج مكثف ويتضمن مجموعة من التجهيزات العمومية منها (قاعة متعددة الرياضات، دار الشباب، جامعة محمد بوضياف، القطب الجامعي الجديد) .

6- القطاع السادس :

يستغل القطاع السادس حسب (الشكل (4-12) ص117)، مساحة إجمالية تقدر بحوالي 480 هكتار منها 47 هكتار (سكنات موحودة)، بينما قدرت نسبة التجهيزات المستغلة بـ 32 هكتار، وتضمن مساحة حرة قدرت بـ 191 هكتار .

من خصائص هذا القطاع أنه يوجد به حي قديم (اشبيليا)، كما يحتوي على تجزئات ترايبية جديدة ذات طابع سكن فردي مثل حي 504 مسكن (اشبيليا الجديدة)، وحي 200 مسكن، وبعض الأحياء الأخرى منها السكنات الجماعية مثل حي 05 جويلية .

غير أنه توجد به بعض الأحياء السكنية التي لم تكتمل تهيئتها من ناحية (البناء، تهيئة الطرق، ويفتقر إلى الشبكات والمرافق العمومية) مثل حي 1200 مسكن .

7- القطاع السابع:

يعتبر القطاع السابع حسب (الشكل (4-13) ص120)، المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين، حيث تمثل هذه المنطقة من أحسن المناطق المتواجدة عبر التراب الوطني ، إذ تتربع على مساحة إجمالية قدرت بـ 280 هكتار، مع العلم أن هذه المنطقة تحتوي على مؤسسات هامة . من خصائص هذا القطاع أنه يأخذ طابع أو جانب اقتصادي ، ونلاحظ انعدام به السكنات سواء (سكنات جماعية، سكنات فردية)

2- مراحل التوسع العمراني للمدينة :

مرت مدينة المسيلة بعدة مراحل مختلفة في التطور العمراني ، حيث امتازت كل فترة ببعض الخصائص والتي قد تنعكس على واقع المنشآت المصنفة، ويمكن أن نلخص هذه الفترات كما يلي:

2-1- فترة ما قبل 1962 :

غلبت على هذه الفترة الصناعة التق لميدية، التي تركزت بالدرجة الأولى في حي العرقوب إضافة إلى بعض المنشآت المصنفة من الصنف الرابع مثل : المخازن، والحمامات .

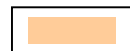
وأهم ما ميز هذه الفترة ظهور محطة الضخ رقم3 التابعة لشركة سوناطراك Station de pompage N3

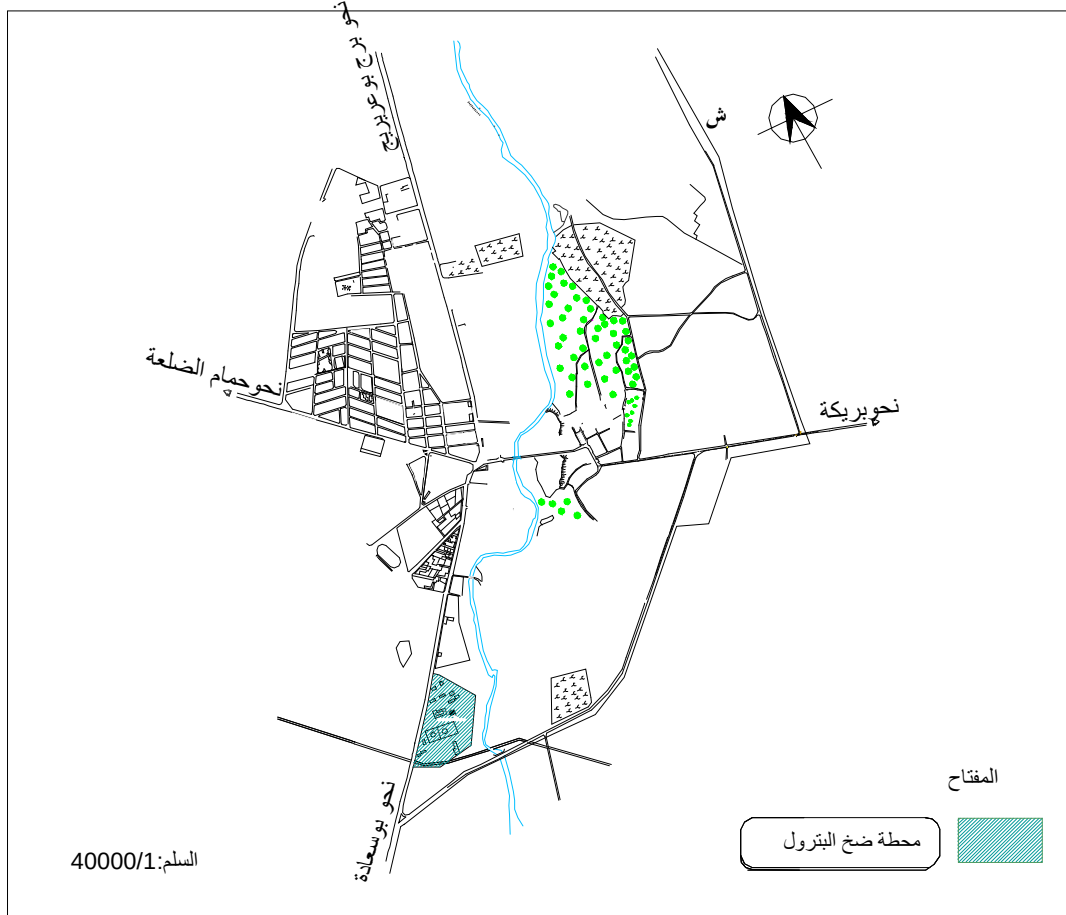
2-1-1- المنشآت المتواجدة في الفترة ما قبل 1962 : (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU)

الفترة ما قبل سنة 1962							المنشآت/ الرقم
منشآت تعليمية تربوية	منشآت إدارية	منشآت صحية	منشآت اجتماعية وثقافية	منشآت صناعية وحرفية	منشآت رياضية وترفيهية	منشآت تجارية وخدماتية	
مدرستين أساسيتين	الدائرة	مستشفى	مسجد	محطة الضخ SP3	مساحة رياضية	محطة خدمات	01
	البلدية		مقبرة إسلامية	مطاحن	قاعة الرياضات		02
	مكتب مسح الأراضي		مقبرة مسيحية	مذبح			03
	مكتب الري لسدالقص		مقبرة يهودية	حمامات			04
	مركز الشرطة						05
	مركز الهاتف						06
	محطة المسافرين						07

الجدول (3-1)

منشآت مصنفة





الشكل رقم (3-2): يوضح فترة ما قبل 1962
المصدر: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير

في هذه الفترة ظهرت عدة منشآت مختلفة منها تعليمية ، وإدارية، وصحية واجتماعية وثقافية ورياضية، ومنها منشآت مصنفة مثل محطة الضخ، وحمامات .



الصورة 01,02 توضح حمامين بينما الصورة 03 توضح محطة ضخ البترول .
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

نلاحظ من خلال الصور رقم 01 و 02، يوضحان وجود حمامين من فترة 1962، المتواجدين بالقطاع رقم 01 وهما يعتبران أقدم حمامين ظهر بمدينة المسيلة .

بينما الصورة رقم 03 توضح محطة ضخ البترول station de pompage (SP3) المتواجدة بالقرب من منطقة النشاطات والتخزين أي بالقطاع 07 .

2-2 - الفترة ما بين 1962 - 1974 :

في هذه الفترة تم إنشاء حي البدر 500 مسكن، وحي الزاهر 300 مسكن إثر الزلزال الذي ضرب المدينة في جانفي سنة 1965، وكان الحيين عبارة عن منطقتي سكن خاليين من جميع المنشآت المصنفة .

2-2-1 - المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1962 - 1974: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU)

الفترة ما بين 1962 - 1974							المنشآت/ الرقم
منشآت تجارية وخدماتية	منشآت رياضية وترفيهية	منشآت صناعية وحرفية	منشآت اجتماعية وثقافية	منشآت صحية	منشآت إدارية	منشآت تعليمية تربوية	
محطة خدمات	مساحات رياضية	محطة الضخ SP3	مسجد	مستشفى	مقر الولاية	(10مدارس) أساسية	01
سوق مغطاة	مسبح	مطاحن	مقبرة إسلامية	مركز صحي	مقر الدائرة	(03إكمالات)	02
	قاعة لرياضات	مذبج	مقبرة مسيحية		مقر البلدية		03
	ساحة عمومية	حمامات	مقبرة يهودية		مكتب مسح الأراضي		04
					مكتب الري		05
					مركز الشرطة		06
					الدرك الوطني		07
					مركز الهاتف		08
					البريد والمواصلات		09
					مؤسسة النقل		10
					مديرية الري		11
					الحماية المدنية		12
					المحكمة		13
					تعاونية فلاحية		

الجدول (2-3)

منشآت مصنفة





الشكل رقم (3-3): يوضح فترة ما بين 1962-1974
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

تميزت هذه الفترة عن الفترة السابقة بظهور منشآت أخرى، منها تعليمية وثقافية وإدارية وصحية، إلا أن المنشآت المصنفة بكل أنواعها لم تظهر بشكل واضح، مما يعكس عدم وجود مشاريع في هذه الفترة .

2-3 - الفترة ما بين 1974-1984 :

أهم ما ميز هذه الفترة هو الترقية الإدارية إلى مركز ولاية، وذلك إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، حيث استفادت المدينة من عدة هياكل ومشاريع إدارية وخدمية، وكذا برامج سكنية (ظهور تجزئات ترايبية 504 مسكن، 383 و217 مسكن) وظهور منطقة التوسع السكني الحضري، وتجهيزات عامة (ظهور منطقة النشاطات والتخزين والمنطقة الصناعية)، مما جعلها تعرف توسعا كبيرا .

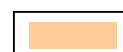
وفي هذه الفترة ظهرت بعض المنشآت المصنفة في المنطقة الصناعية أهمها : مؤسسة تيندال (تتاج الأقمشة الصناعية) سنة 1979، ومؤسسة أعمال الطباعة سنة 1976، المتواجدة بمنطقة النشاطات والتخزين، ومطاحن الحفنة سنة 1981، وظهرت بعض النشاطات من الصنف الثالث على مستوى بعض الأحياء . (المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لمدينة المسيلة)

وابتداء من سنة 1977 استفادت المدينة من أول دراسة ميدانية، ومخطط عمراني وهو المخطط العمراني الموجه (P.U.D) .

2-3-1- المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1974-1984: (المخطط التوجيهي للتنهية والتعمير PDAU)

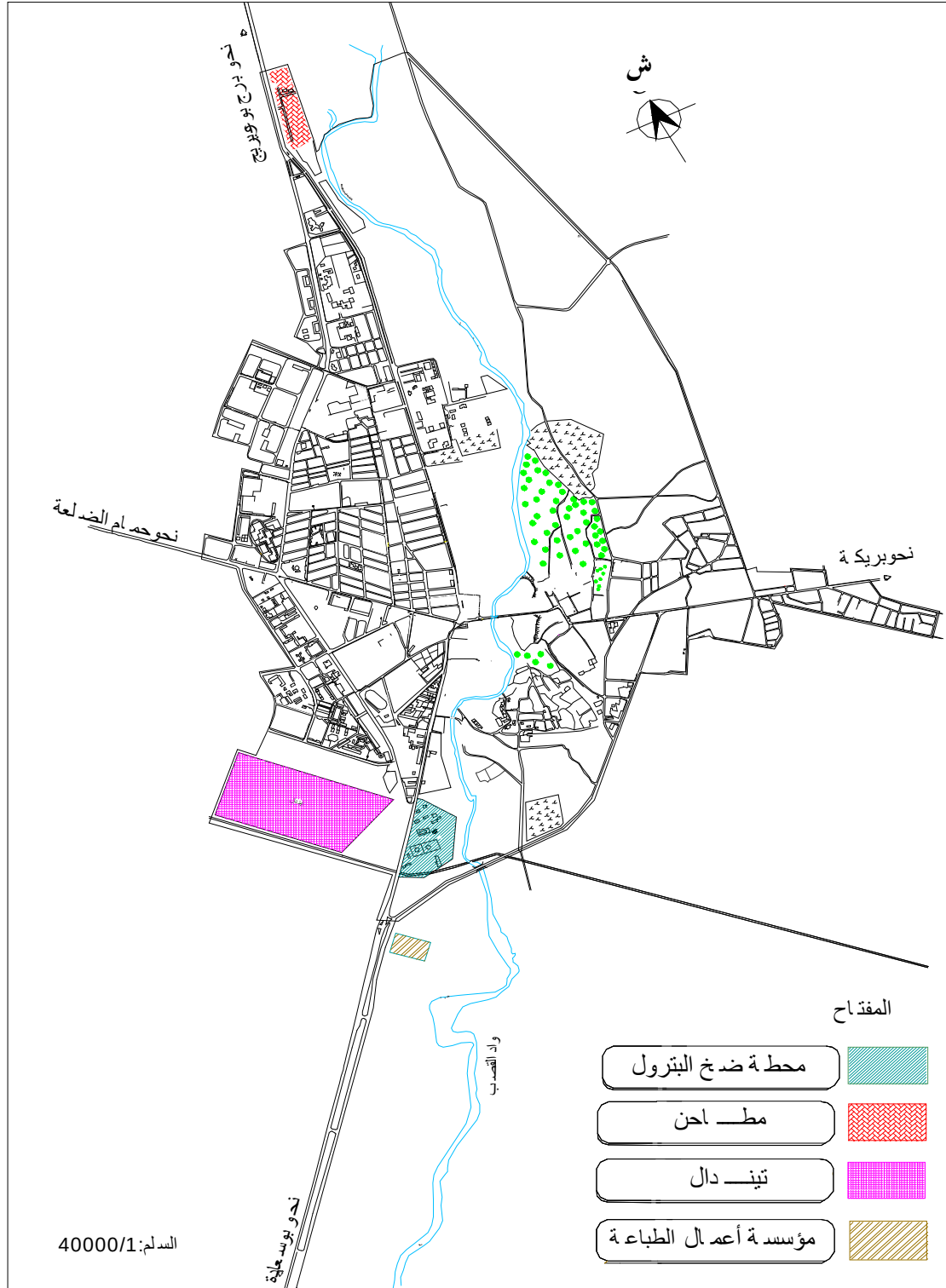
الفترة ما بين 1974 - 1984							المنشآت/ الرقم
منشآت تجارية وخدماتية	منشآت رياضية وترفيهية	منشآت صناعية وحرفية	منشآت اجتماعية وثقافية	منشآت صحية	منشآت إدارية	منشآت تعليمية وتربوية	
محطة خدمات	مساحات رياضية	محطة الضخ SP3	مسجد	مستشفى	مقر الولاية	10مدارس أساسية	01
سوق مغطاة	مسبح	المنطقة الصناعية	مقبرة إسلامية	مركز صحي	مقر الدائرة	8 أكماليات	02
فندق	قاعة متعددة الرياضات	منطقة النشاطات والتخزين	مقبرة مسيحية	صيدلية	مقر البلدية	ثانوية (03 ثانويات)	03
محطة لسافرين	ساحة عمومية	مذبح	مقبرة يهودية	مستشفى	مكتب مسح الأراضي		04
	مساحة خضراء	مطاحن	قاعة معارض		مكتب الري		05
			قاعة سينما		مركز الشرطة		06
			دار الشباب		الدرك الوطني		07
			دار الثقافة		مركز الهاتف		08
					البريد والمواصلات		09
					مؤسسة النقل		10
					مديرية الري لواء القصب		11
					الحماية المدنية		12
					المحكمة		13
					مصلحة الضرائب		14
					البنك الوطني		15
					مديريات الولاية		16
					القرض الشعبي الجزائري		17
					تعاونية فلاحية		18
					حظيرة العتاد		19
					حظيرة الولاية		20
					مكتب الأشغال لعمومية		21
					ديوان العتاد الفلاحي		22

منشآت مصنفة



الجدول (3-3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3)، أن هذه الفترة تميزت عن الفترة السابقة بظهور منشآت مصنفة بالمنطقة الصناعية، ومنطقة النشاطات والتخزين من الصنف الأول والصنف الثاني .



الشكل رقم (3-4): يوضح فترة ما بين 1974-1984
المصدر: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير



05



04

الصورة 05,04 توضح مؤسسة تيندال ومؤسسة مطاحن الحضنة.
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

نستنتج من خلال الصورة رقم 04 والتي توضح مؤسسة تيندال (إنتاج الأقمشة الصناعية)، المتواجدة بالمنطقة الصناعية في القطاع رقم 07، وهي تعتبر مؤسسة مصنفة خاضعة لترخيص وزاري، بينما الصورة رقم 05 والتي تبين مؤسسة مطاحن الحضنة المتواجدة بالقطاع رقم 02 الخاضعة إلى ترخيص ولائي .

2-4 - الفترة ما بين 1984 – 2007:

الفترة من سنة 1984 إلى يومنا هذا: في هذه الفترة أستبدل المخطط العمراني الموجه سنة 1990، بوسيلة جديدة مماثلة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، وكذا ظهور مخطط شغل الأراضي (POS)، كما شهدت هذه المرحلة ميلاد العديد من الأحياء الجماعية، وكذلك التجزئات الترابية إلى جانب توطين وإقامة العديد من المرافق والتجهيزات ذات مجال نفوذ تمتد خارج مجال المدينة .

ظهرت في هذه الفترة العديد من المنشآت المصنفة المتواجدة بالمنطقة الصناعية، أهمها مؤسسة ألكال (إنتاج مواد الألمنيوم) سنة 1985 المتواجدة بالمنطقة الصناعية، ومركز تعمير الغاز بمنطقة النشاطات والتخزين سنة 1985 .

وظهر مركز تخزين المحروقات سنة 1992، ومؤسسة نفطال سنة 1994، وحدة إنتاج السميد والفرينة سنة 1998، ملبنة الحضنة سنة 2000 . (المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لمدينة المسيلة)

وفي هذه الفترة ظهر العديد من المنشآت المصنفة على مستوى أحياء مدينة المسيلة ، وفي المحيط المجاور، أهمها منشآت مصنفة خاضعة لترخيص بلدي مثل : (غسل وتشحيم السيارات ، حدادة فنية، تغليب وتغليف الحبوب الجافة، صناعة عوارض من الاسمنت) .

ومنشآت خاضعة لتصريح بلدي مثل: (نجارة الخشب، المخازن، تنظيف الملابس، التصليح الميكانيكي للسيارات، نجارة الألمنيوم) .

2-4-1- المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1984-2007 : (المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير PDAU)

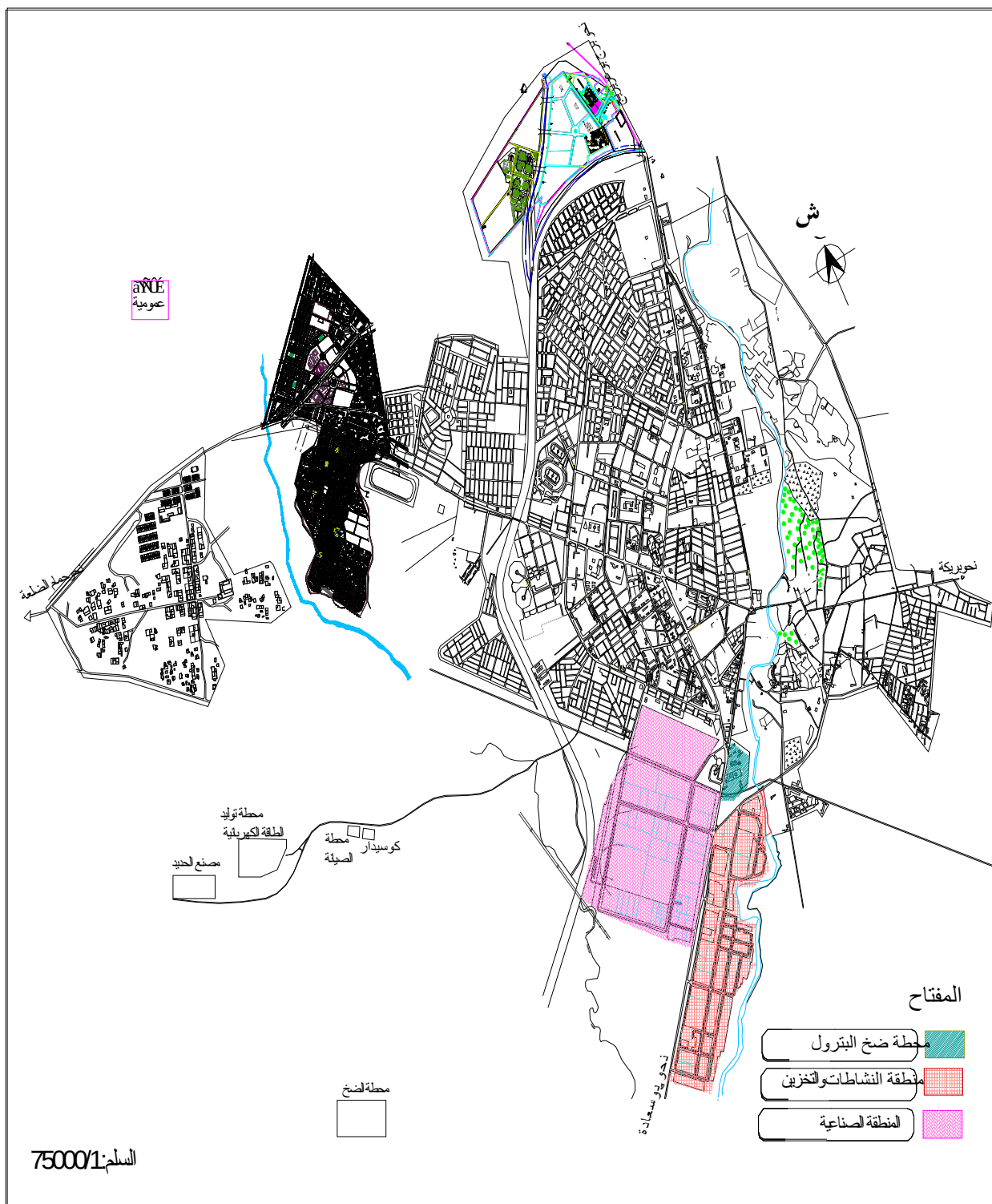
الفترة ما بين 1984 - 2007							المنشآت/ الرقم
منشآت تجارية وخدماتية	منشآت رياضية وترفيهية	منشآت صناعية وحرفية	منشآت اجتماعية وثقافية	منشآت صحية	منشآت إدارية	منشآت تعليمية تربية	
محطة خدمات	مساحات رياضية	المنطقة الصناعية	مساجد	مستشفى الزهراوي	مقر الولاية	مدرسة أساسية (38 مدرسة)	01
سوق مغطاة	مسبح أولمبي	منطقة النشاطات والتخزين	مقبرة إسلامية	عيادة طبية	مقر الدائرة	أكاديمية (16 أكاديميات)	02
فنادق	قاعة متعددة الرياضات	محطة الضخ SP3	مقبرة مسيحية	عيادة طبية خاصة	مقر البلدية	ثانوية (09 ثانويات)	03
مركز تجاري	ساحات عمومية	مطاحن الرياض	مقبرة يهودية	عيادة التوليد	مكتب مسح الأراضي	مركز التكوين المهني	04
محطة النقل بسكك الحديدية	مساحات خضراء عمومية	مذبح	قاعة معارض		مكتب الري لسد القصب	مركز التكوين شبه طبي	05
مركز المراقبة التقنية للسيارات	مسبح بلدي	مخابز	قاعة سينما		مركز الشرطة	مركز التكوين الإداري	06
محطة المسافرين	ملعب بلدي	التصليح الميكانيكي للسيارات	دار الشباب		الدرك الوطني	معهد التكوين المهني	07
بيع زبوت التشحيم		غسل وتشحيم السيارات	دار الثقافة		مركز الهاتف	جامعة محمد بوضياف	08
		حدادة فنية، طحن البن			البريد والمواصلات	القطب الجامعي الجديد	09

الفترة ما بين 1984 - 2007							المنشآت/ الرقم
منشآت تجارية وخدماتية	منشآت رياضية وترفيهية	منشآت صناعية وحرفية	منشآت اجتماعية وثقافية	منشآت صحية	المنشآت إدارية	منشآت تعليمية تربية	
		صناعة الحلوات والمربطبات			مؤسسة النقل البري		10
		طلاء السيارات			مديرية الري لواء القصب		11
		تنظيف الملابس			الحماية المدنية		12
		صناعة الطوب			المحكمة		13
		تعليب الحبوب الجافة			مصلحة الضرائب		14
		تجارة لحديد القديم			البنك الوطني الجزائري		15
		خياطة الملابس			مديرية الولاية		16
		تربية الدواجن			القرض الشعبي الجزائري		17
		ذبح الدواجن			فرع بلدي		18
		المطابع			محافظة الغابات		19
		صناعة مواد التنظيف			مركز التأمين لغير الأجراء		20
		بيع غاز البوتان، صناعة مواد البناء			فرع الأمن الحضري		21
		المعادن (تخزين بقايا الحديد)			مديرية إدارة السجون		22
		خرطة وتقويم			مقر الحرس البلدي		23
		نجارة الخشب			المجلس القضائي		24
		نجارة الألمنيوم			الجزائرية للمياه		25
		صبغة الملابس			تعاونية فلاحية		26
		تغذية الأنعام			نقابة		27
		قطع غيار قديم			حظيرة العتاد		28
		صناعة النسيج			حظيرة الولاية		29
		حمامات			مكتب الأشغال		30
		تأليف الوشائع			ديوان العتاد الفلاحي		31

الجدول (3-4) تابع للجدول السابق

منشآت مصنفة

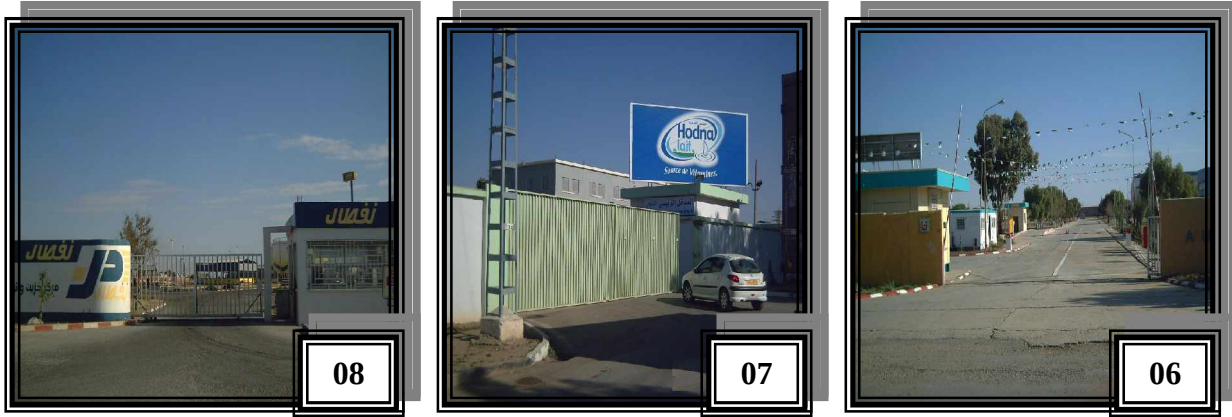




الشكل رقم (3-5): يوضح فترة مابين 1984-2007

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

فترة 1984-2007 حيث نلاحظ في هذه الفترة بروز وبشكل كبير، عدة منشآت مختلفة ومتنوعة سواء تعليمية أو إدارية أو ثقافية أو تجارية، إلا أنه ظهرت المنشآت المصنفة في هذه الفترة على مستوى النسيج العمراني لمدينة المسيلة، خاصة من الصنف الثالث والصنف الرابع .



الصورة 06, 07, 08 توضح مؤسسة ألقال، ملبنة الحضنة، مركز تخزين وتوزيع الوقود .
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

نلاحظ من خلال الصورة رقم 06، والتي تمثل مؤسسة ألقال (إنتاج مواد الألمنيوم)، وهي تعتبر خاضعة لترخيص وزاري، بينما الصورة رقم 07 و 08 ، والتي تمثل ملبنة الحضنة ومؤسسة تخزين وتوزيع الوقود، وحسب القانون هما خاضعان لترخيص ولائي .
بالنسبة إلى مؤسسة ألقال، ومؤسسة تخزين وتوزيع الوقود، وملبنة الحضنة متواجدة هذه المؤسسات المصنفة بالمنطقة الصناعية، أي بالقطاع رقم 07 .
وهذا النوع من المؤسسات المصنفة يخضع إلى دراسة الخطر والتأثير على البيئة، وعلى سكان المدينة.



الصورة 09 و 10 توضح منشأة غسل وتشحيم السيارات، حدادة فنية
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

بالنسبة لمنشأة غسل وتشحيم السيارات، وحدادة فنية متواجدين في القطاع رقم 04، وداخل الأحياء السكنية بحي الأمل 32 مسكن، وحسب القانون يوضح أن هذا النوع من النشاط يعتبر مصنف .



الصورة 11، 12 توضح منشأة نجارة الخشب
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

توضح الصورة رقم 11 منشأة نجارة الخشب المتواجدة بالقطاع رقم 02 بحي البدر 500 مسكن، بينما الصورة رقم 12 تمثل أيضا منشأة نجارة الخشب المتواجدة بالقطاع رقم 04 بحي الأمل 32 مسكن .



الصورة 13، 14 توضح منشأة التصليح الميكانيكي للسيارات
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

نلاحظ من الصور رقم 13 و 14 يمثلان منشأة التصليح الميكانيكي للسيارات، المتواجدان بالقطاع رقم 04 بحي 924 مسكن وحي الأمل 32 مسكن، وهذا النوع من النشاط مصنف حسب القانون ويتركز موقعه داخل النسيج العمراني للمدينة .



الصورة 15، 16، 17 توضح منشأة تنظيف الملابس، وحمام، ومنشأة نجارة الألمنيوم
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

بالنسبة للصورة رقم 15 تمثل منشأة تنظيف الملابس المتواجدة بالقطاع رقم 03 بحي 150 مسكن، بينما الصورة رقم 16 و 17 توضح وجود حمام ومنشأة نجارة الألمنيوم بالقطاع رقم 04، الحمام موجود بحي الأمل، بينما منشأة نجارة الألمنيوم متواجدة بحي 100 مسكن .

نستنتج من خلال دراستنا للتطور العمراني لمدينة المسيلة، أنه مر بعدة فترات مختلفة من حيث النمو السكاني والتوسع العمراني للمدينة، حيث لاحظنا في الفترة 1962، ظهور منشأة مصنفة خاضعة لترخيص وزاري مثل محطة الضخ SP3 .

أما الفترة ما بين 1962-1974 لاحظنا أنها تركزت في القطاع 02، حيث لم تظهر منشآت بارزة في هذه الفترة، لكن تميزت بخلق أحياء جديدة (توسع عمراني) .
بالنسبة الفترة ما بين 1974-1984 لاحظنا أنها تميزت بعدة خصائص أهمها:

- ظهور توسع عمراني (توسع سكاني) كبير، مما أدى إلى ظهور بعض التجزئات الترابية (حي 504 مسكن، حي 383 و 217 مسكن) .

- ظهور المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين، مما أدى إلى ظهور بعض المنشآت المصنفة من الصنف الأول، والصنف الثاني .

أما الفترة الأخيرة 1984-2007 تميزت هذه الفترة بما يلي :

للاحظنا في هذه الفترة ظهور أدوات التعمير منها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، ومخطط شغل الأراضي ، مما أدى إلى ظهور العديد من التجزئات الترابية والسكنات الجماعية.

تستنج أيضا ظهور مجموعة من المنشآت المصنفة ، سواء من الصنف الأول أو الصنف الثاني، والصنف الثالث، والرابع .

3- النمو السكاني لمدينة المسيلة

3-1- تطور السكان وعلاقته بالمنشآت المصنفة :

شهدت مدينة المسيلة نموا ملحوظا لعدد سكانها ومتباينا بين مختلف القطاعات، حيث اعتمدنا في تقسيم المراحل على فترات الإحصاء العام للسكان :

3-1-1- المرحلة الأولى 1966-1977 :

أهم ما ميز هذه المرحلة أن المدينة ترقى إلى مركز ولاية إثر التقسيم الإداري 1974، حيث كان عدد السكان 19657 نسمة سنة 1966، ووصل عدد سكان المدينة في سنة 1977 إلى 29512 نسمة بمعدل 4.18 % .

3-1-2- المرحلة الثانية 1977-1987 :

تزايد عدد السكان خلال هذه الفترة إلى أكثر من الضعف، حيث وصل إلى 65805 نسمة، سنة 1987 بمعدل نمو 8.1 % وقد تميزت هذه الفترة بما يلي :

- التزوح الريفي الكبير لتلك الفترة إذ استحوذت المدينة على جملة من المرافق، والتجهيزات منها: المرافق التعليمية والتربوية والصحية، والمرافق الدينية (المساجد) .
- بروز المنطقة كقطب تنموي جديد، واستفادتها من عدة مشاريع تنموية وخاصة المنطقة الصناعية المتواجدة بجنوب المدينة .

3-1-3- المرحلة الثالثة 1987-1998 :

تزايد السكان خلال هذه الفترة، حيث وصل خلال سنة 1998 إلى 99855 نسمة، وقدر معدل النمو في هذه الفترة 4.09 % .

3-1-4 - المرحلة الرابعة 1998-2003 :

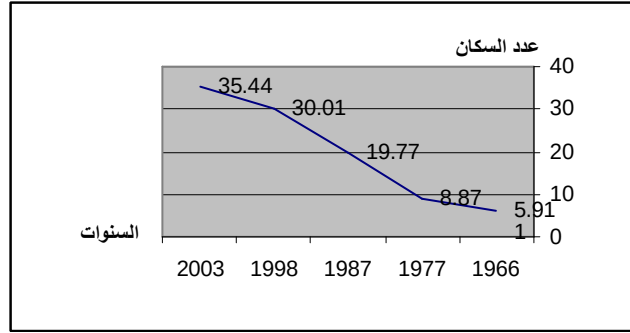
تزايد السكان خلال هذه الفترة إلى 117910 نسمة، وقدر معدل النمو بحوالي 1.05 % واستحوذت المدينة على نسبة كبيرة من التجهيزات والمرافق مثل (المراكز التعليمية والتربوية، والتجارية والثقافية والإدارية) .

3-2 - تطور النمو السكاني للمدينة:

السنوات/ عدد السكان	عدد السكان					المدينة
	2003	1998	1987	1977	1966	
النسبة %	35.44	30.01	19.77	8.87	5.91	%100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لمدينة المسيلة

الجدول (3-5)



منحنى (3-1): يوضح تطور النمو السكاني لمدينة المسيلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أن تطور النمو السكاني لمدينة المسيلة، مر بعدة مراحل مختلفة ومتطورة، حيث كان هناك زيادة في النمو السكاني للمدينة في كل فترة، إلا أنه سنة 1966 قدر عدد السكان بـ 19657 نسمة أي بنسبة 5.91 %، وفي سنة 1977 قدر بـ 29512 نسمة والذي تقدر نسبته بحوالي 8.87 %، وفي سنة 1987 قدر بـ 65805 نسمة، أما سنة 1998 وصل عدد السكان بحوالي 99855 نسمة، وفي سنة 2003 قدر عدد السكان بـ 117910 نسمة، والذي وصلت نسبته بالتقريب 35.44 % .

ونستنتج أنه "كلما زادت الصناعة بالإقليم كلما زاد عدد السكان به، حيث توجد فرص واسعة للعمل". (محمود محمد سيف، 1990، ص 362). وهذا ما يؤثر سلباً على المدينة وبقيّة المحيط المحاور، ويؤدي إلى تركّز وكثافة السكان في المدينة .

ولاحظنا من هذه الدراسة للنمو السكاني لمدينة المسيلة أنه مر بمراحل مختلفة، وفي كل فترة تزايد في نسبة عدد السكان، مما أدى إلى ظهور توسع عمراني على مستوى المدينة .

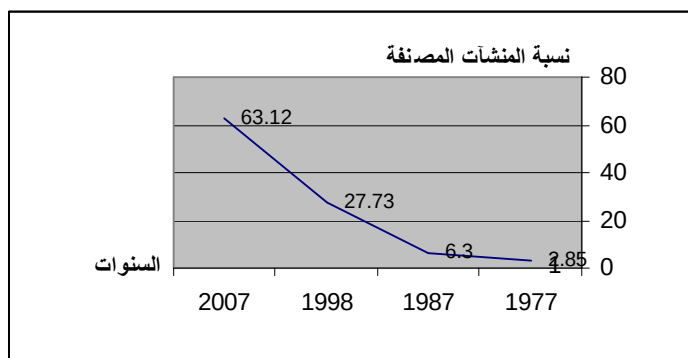
3-3- تطور المنشآت المصنفة للمدينة:

إن تطور المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة، وحسب الإحصاء الذي قامت به مديرية الحماية المدنية للمدينة، ومرت بعدة فترات مختلفة والجدول رقم (3-6) يوضح ذلك:

المجموع	عدد المنشآت المصنفة				السنوات/ العدد
	2007	1997	1987	1977	
1334	842	370	84	38	المدينة
% 100	63.12	27.73	6.30	2.85	النسبة %

المصدر: مديرية الحماية المدنية لمدينة المسيلة

الجدول (3-6)



منحنى (3-2): يوضح تطور المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أن تطور المنشآت المصنفة (لجميع الأصناف) لمدينة المسيلة مر أيضا بعدة فترات مختلفة، وهناك نمو للمنشآت المصنفة في كل مرحلة، حيث قدر عدد المنشآت سنة 1977 بحوالي 38 منشأة أي بنسبة 2.85 %، بينما وصلت عدد المنشآت في سنة 1987 إلى 84 منشأة مصنفة وبحوالي 6.30 %، وفي سنة 1997 وصل عدد المنشآت بالتقريب 370 منشأة

مصنفة أي بنسبة 27.73 %، وفي الأخير سنة 2007 قدرت عدد المنشآت المصنفة بالتقريب 842 منشأة أي بنسبة 63.12 %.

ونستنتج من دراستنا لتطور النمو السكاني، وتطور المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة:

- أنه كلما يزداد النمو الديموغرافي للسكان، نلاحظ ظهور توسع عمراني جديد عبر القطاعات التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU .
- وكلما يظهر توسع عمراني جديد سواء داخل المحيط الحضري للمدينة على مستوى القطاعات، أو في المحيط المجاور نلاحظ ظهور وانتشار منشآت مصنفة أخرى .

خلاصة الفصل:

نستنتج من دراستنا لهذا الفصل أن في سنة 1974 بدأت مدينة المسيلة تعرف عدة مشاريع صناعية وسكنية، وابتداء من التقسيم الإداري لعام 1984، أصبحت ولاية تضم 47 بلدية و15 دائرة .

كما أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1995، قسم المحيط الحضري لمدينة المسيلة إلى 07 قطاعات مختلفة من حيث نمط البناء، والنسيج العمراني، ومرت مدينة المسيلة في نموها السكاني بعدة فترات مختلفة من حيث النسبة، حيث وصل عدد السكان لسنة 2003 إلى 113643 نسمة، بينما في توسعها العمراني لسنة ما قبل 1962 كانت توجد سكنات عتيقة مثل حي العرقوب وحي الكوش .

وتليه الفترة ما بين 1962-1974 عرفت هذه الفترة وجود مشاريع سكنية جديدة، غير أنها لم تعرف مشاريع صناعية أخرى .

بينما فترة 1974-1984 لاحظنا في هذه الفترة وجود مشاريع صناعية، مثل ظهور المنطقة الصناعية، ومنطقة النشاطات والتخزين.

وفي الأخير الفترة ما بين 1984-2007 والتي تميزت بظهور مشاريع سكنية وصناعية، مما أدى إلى ظهور منشآت مصنفة من كل الأنواع، على مستوى المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين والأحياء السكنية .

الفصل الرابع

المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة

- مقدمة

1 - المنشآت المصنفة بالمدينة

1-1 - المنشآت المصنفة على مستوى الولاية

1-1-1 - عدد المنشآت المصنفة بالولاية

1-2 - المنشآت المصنفة على مستوى القطاعات (الأحياء)

1-2-1 - عدد المنشآت المصنفة على مستوى مدينة المسيلة

1-2-2 - المنشآت المصنفة على مستوى كل قطاع

2 - المنشآت المصنفة حسب نوع النشاط لكل قطاع

- خلاصة الفصل

مقدمة:

إن تواجد المنشآت المصنفة عبر النسيج العمراني لمدينة المسيلة، يختلف من حيث النوع والعدد، ونتيجة للتوسع العمراني الذي عرفته مدينة المسيلة، أدى إلى ظهور وتركز المنشآت المصنفة على مستوى المحيط الحضري للمدينة، وقدر عددها بحوالي 842 منشأة مصنفة، وفي الدراسة الميدانية واستنادا للإحصائيات الموجودة (المنشآت المصنفة) على مستوى البلديات، ووصل عددها إلى حوالي 2190 منشأة مصنفة، ويليه على مستوى المحيط الحضري للمدينة .

وتم التطرق لدراسة هذه المنشآت من حيث نوع النشاط على مستوى المدينة، وتحديد العدد والنوع لكل قطاع بمدينة المسيلة، والتي حددها (القطاعات) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

1- المنشآت المصنفة بالمدينة :

نحاول أن نتطرق في هذه النقطة إلى دراسة عددية (التوزيع العددي)، وفضائية (التوزيع المجالي)، لمختلف المنشآت المصنفة بمدينة المسيلة، مع الإشارة إلى هذه المنشآت المصنفة على مستوى أهم التجمعات السكانية بالولاية، إضافة إلى تحديد هذه المنشآت، وكذلك نوعيته (حسب نوع النشاط في كل قطاع) ، إلا أن موقع المنشآت المصنفة يختلف على مستوى الأحياء السكنية للمدينة، وذلك من حيث عدد المنشآت المصنفة، ولاحظنا من الدراسة التحليلية للمدينة أن معظم المنشآت المصنفة تتركز في الأحياء السكنية الفردية مثل منشأة التصليح الميكانيكي، حدادة فنية، نجارة الخشب. أما السكنات الجماعية يتواجد بها عدد قليل من المنشآت المصنفة مثل المخابر، صناعة الحلويات والمرطبات، تنظيف الملابس .

1-1- المنشآت المصنفة على مستوى الولاية :

قبل التطرق إلى دراسة المنشآت المصنفة ضمن المحيط الحضري للمدينة، نتوقف قليلا لنشير إلى عدد المنشآت المصنفة لكل تراب الولاية .

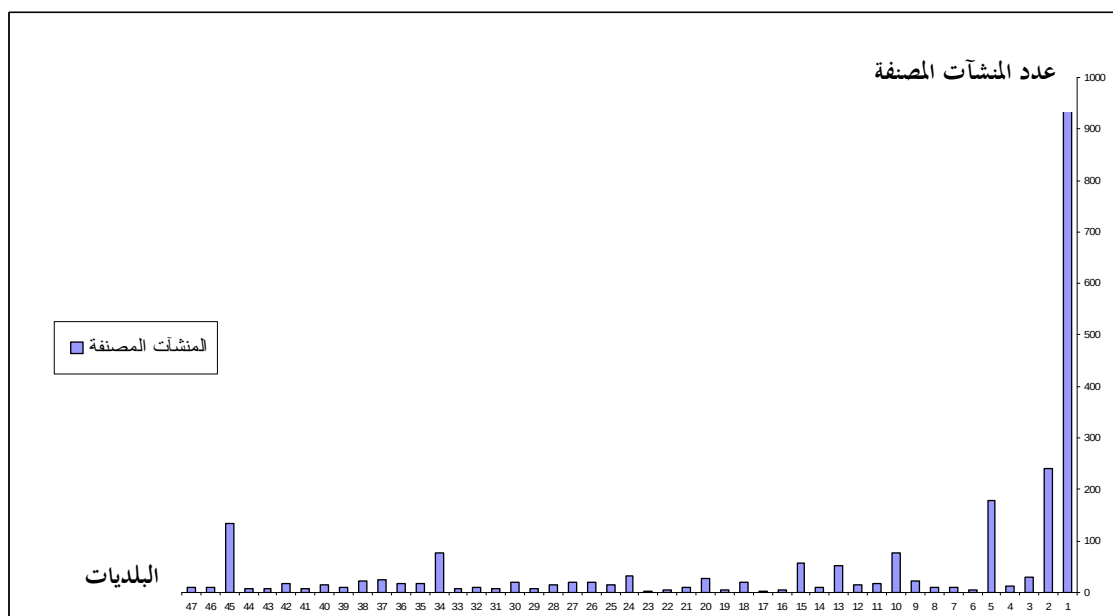
1-1-1- عدد المنشآت المصنفة بالولاية :

الرقم	الدائرة	البلدية	منشآت مصنفة/ الفئة 01	منشآت مصنفة/ الفئة 02	منشآت مصنفة/ الفئة 03	منشآت مصنفة/ الفئة 04	المجموع
1	المسيلة	المسيلة	5	15	260	570	842
2	بوسعادة	بوسعادة	0	0	110	131	241
3		الهامل	0	0	15	14	29
4		ولتام	0	0	5	7	12
5	أولاد دراج	أولاد دراج	0	0	32	146	178
6		السوامع	0	0	2	3	5
7		معاذيد	0	0	3	8	11
8		المطارفة	0	1	2	6	9
9		أولاد عدي القبالة	0	0	8	14	22
10	مقرة	مقرة	0	0	33	43	76
11		بلعائية	0	0	7	11	18
12		عين الخضراء	0	0	6	9	15
13		برهوم	0	0	19	33	52
14		الدهاينة	0	0	4	7	11
15	عين الملح	عين الملح	0	0	21	35	56
16		سيدي محمد	0	0	2	2	4
17		بئر فضة	0	0	1	2	3
18		عين الريش	0	0	8	12	20
19		عين فارس	0	0	2	2	4
20	بن سرور	بن سرور	0	0	12	15	27
21		محمد بوضياف	0	0	3	7	10
22		زرزور	0	0	2	2	4
23		أولاد سليمان	0	0	1	2	3
24	عين الحجل	عين الحجل	0	0	13	19	32
25		سيدي هجرس	0	0	6	8	14
26	سيدي عامر	سيدي عامر	0	0	9	12	21
27		التامسة	0	0	5	14	19
28	أمجدل	أمجدل	0	0	5	9	14
29		مناعة	0	0	3	5	8
30	أولاد سيدي إبراهيم	أولاد سيدي إبراهيم	0	0	8	11	19
31		بن زوح	0	0	3	4	7
32	جبل مساعد	جبل مساعد	0	0	5	6	11
33		سليم	0	0	3	4	7

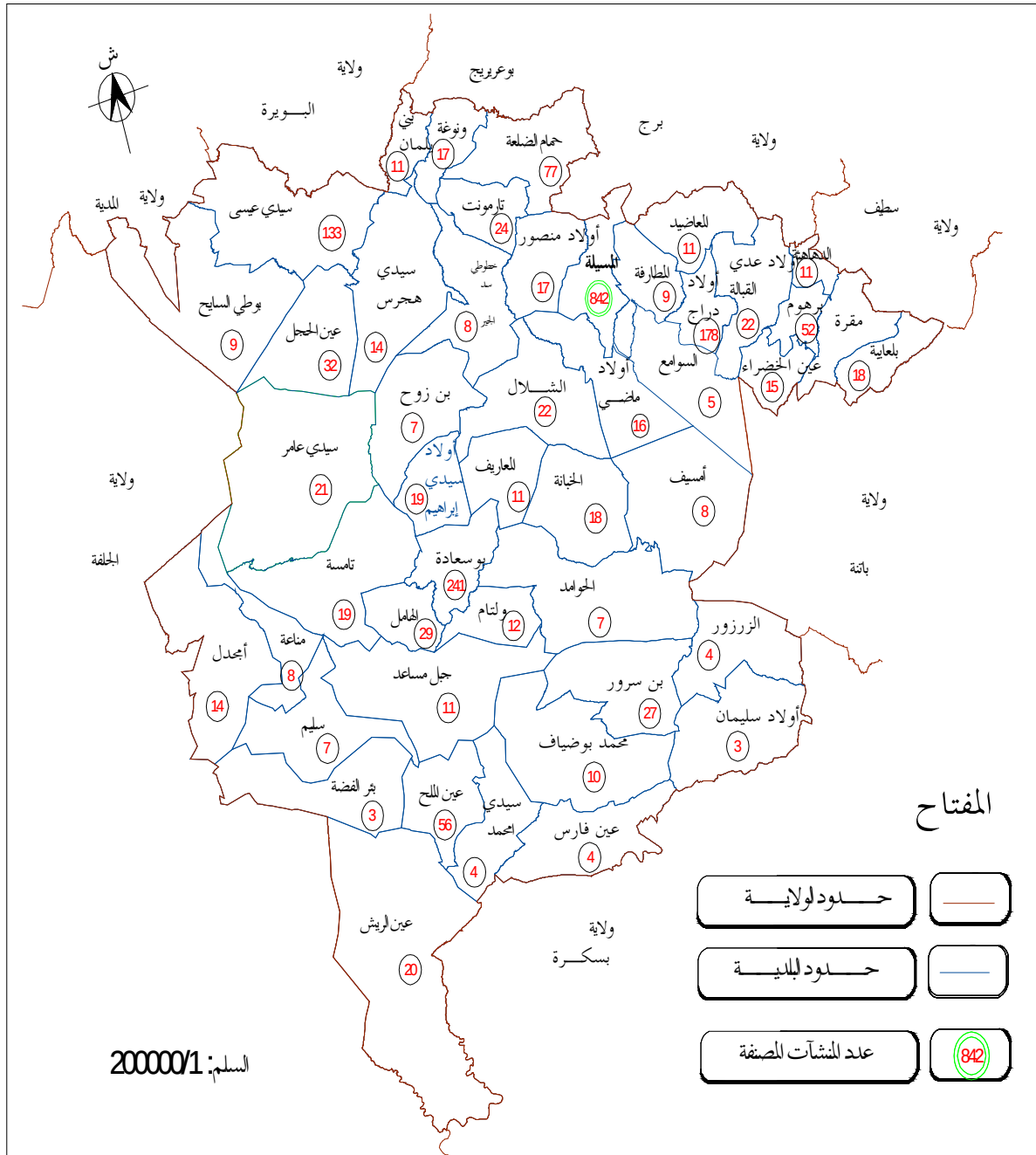
الرقم	الدائرة	البلدية	منشآت مصنفة/ الفئة 01	منشآت مصنفة/ الفئة 02	منشآت مصنفة/ الفئة 03	منشآت مصنفة/ الفئة 04	المجموع
34	حمام الضلعة	حمام الضلعة	1	0	46	30	77
35		ونوغة	0	0	5	12	17
36		أولاد منصور	0	0	7	10	17
37		تارمونت	0	0	8	16	24
38	الشلال	الشلال	0	0	10	12	22
39		المعاريف	0	0	6	5	11
40		أولاد مدهي	0	0	8	8	16
41		خطوطي سد الجير	0	0	5	3	8
42	الخبانة	الخبانة	0	0	8	10	18
43		امسيف	0	0	0	8	8
44		الحوامد	0	0	2	5	7
45	سيدي عيسى	سيدي عيسى	0	0	82	51	133
46		بوتي السايح	0	0	5	4	9
47		بني يلما	0	0	6	5	11
	المجموع الإجمالي		6	16	816	1352	2190

المصدر : مديرية الحماية المدنية لمدينة المسيلة

الجدول (1-4) تابع للجدول السابق



منحنى (1-4): يمثل عدد المنشآت المصنفة لبلديات ولاية المسيلة



الشكل رقم (4-1): بين توزيع المنشآت المصنفة على مستوى بلديات ولاية المسيلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-1) أن المجموع الكلي للمنشآت المصنفة على مستوى ولاية المسيلة قدر بالتقريب 2190 منشأة مصنفة إلى غاية 2007، مقسمة إلى أربع أصناف (الصف الأول، الصف الثاني، الصف الثالث، والصف الرابع) منها:

- 1352 منشأة مصنفة من الصف الرابع، هذا الأخير يخضع إلى تصريح بلدي .

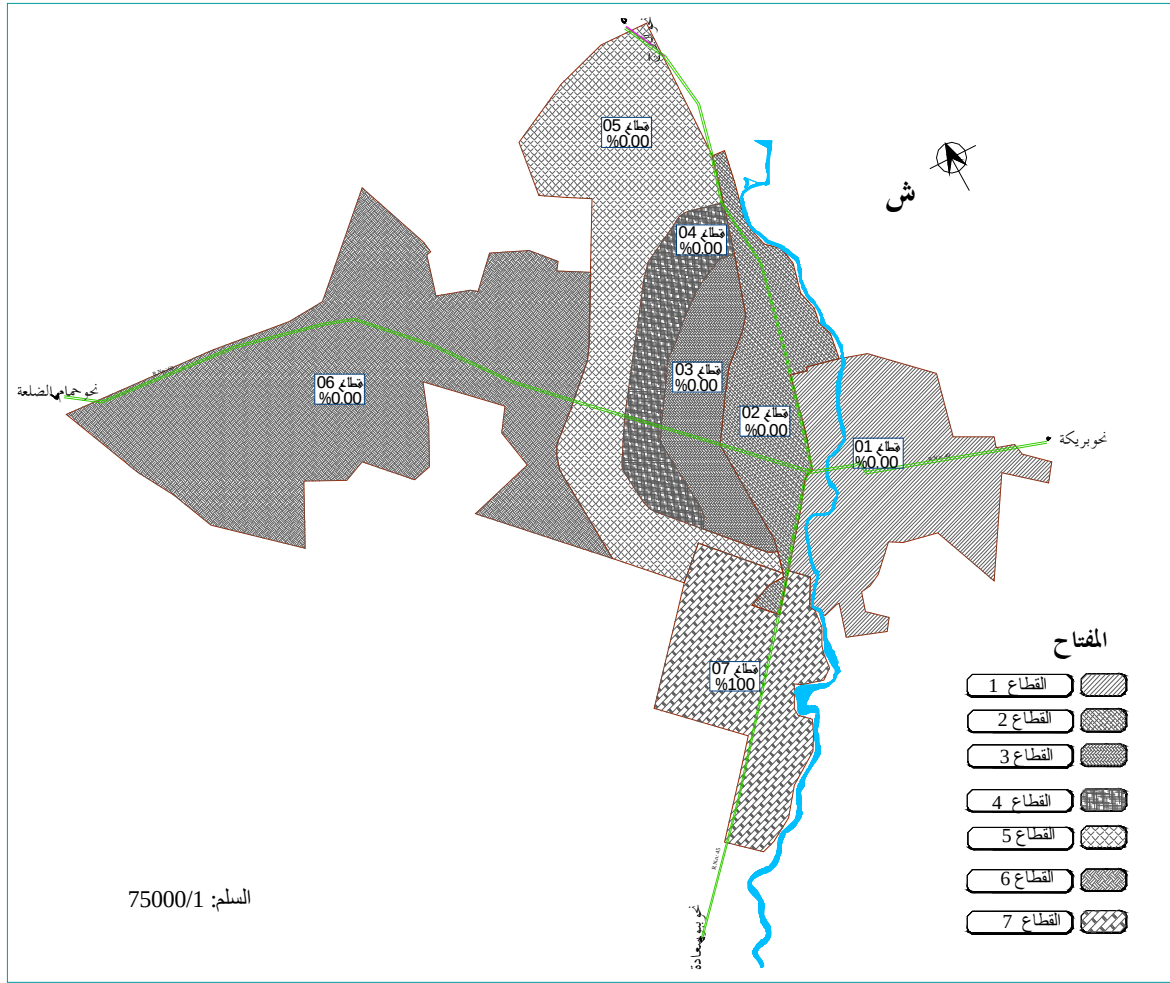
يليه في المرتبة الثانية منشآت مصنفة من الصف الثالث ، والتي وصل عددها إلى حوالي 816 منشأة خاضعة إلى ترخيص لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي .

يأتي في المرتبة الثالثة منشآت مصنفة من الصف الثاني ، والتي قدر عددها بحوالي 16 منشأة خاضعة إلى ترخيص ولائي .

- وفي الأخير يأتي في المرتبة الرابعة منشآت مصنفة من الصف الأول، بعدد يساوي 06 منشآت خاضعة إلى ترخيص وزاري .

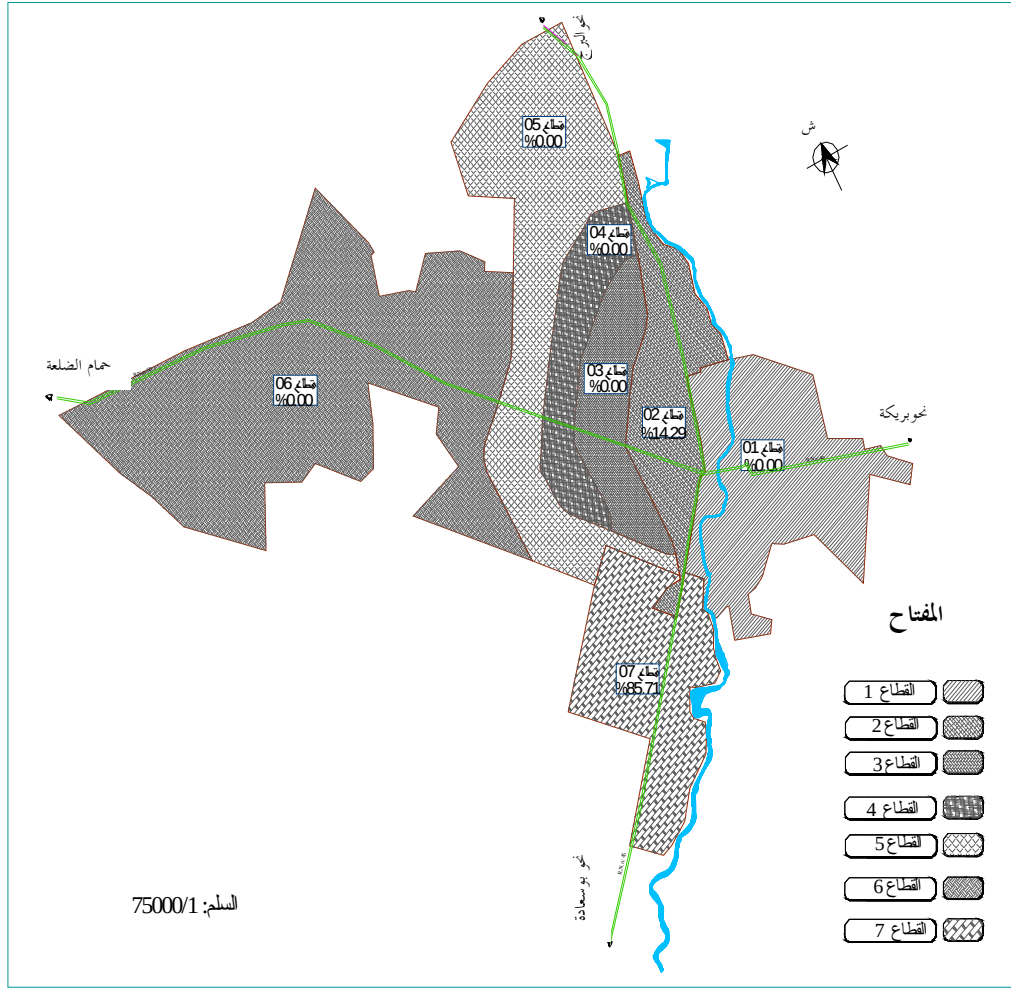
من هذه الدراستنتج أن المؤسسات المصنفة من الصف الأول ، التي تحتاج إلى ترخيص وزاري تتمركز في مدينة المسيلة باستثناء ACC (الشركة الوطنية للإسمنت) ، الموجودة بحمام الضلعة أي بالناحية الشمالية لمدينة المسيلة على بعد حوالي 25 كلم .

ونلاحظ أيضا أن مدينة المسيلة تحتل المركز الأول من حيث عدد المنشآت المصنفة، سواء كانت من الصف الأول أو الصف الثاني أو الثالث والرابع .



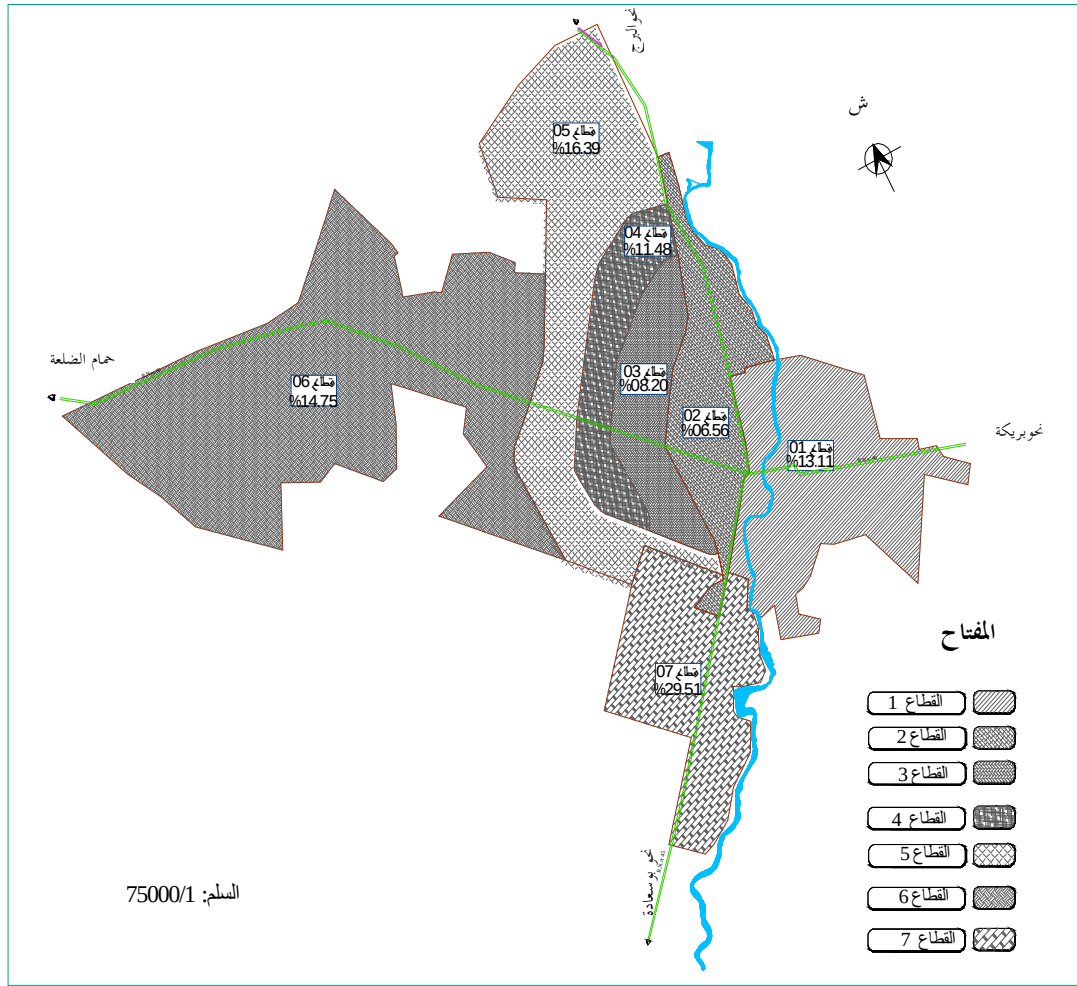
الشكل رقم (4-2): يوضح نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الأول لجميع قطاعات مدينة المسيلة
المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-2) نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الأول ، تركزت في القطاع السابع (منطقة الخدمات) بنسبة تقدر بـ (100 %)، بينما بقية القطاعات لا يتواجد بها.



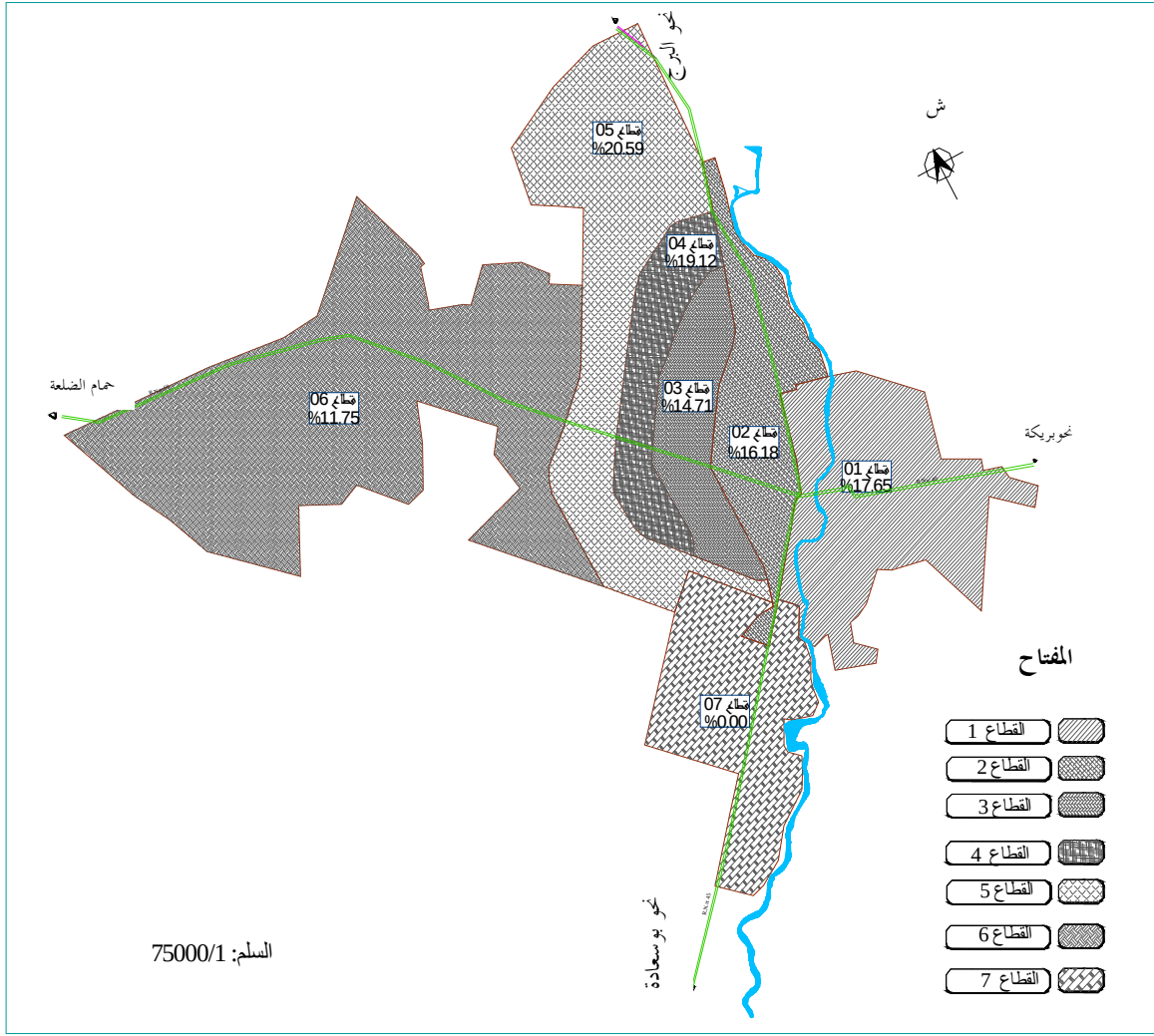
الشكل رقم (4-3): يوضح نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الثاني لجميع قطاعات مدينة المسيلة
المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة .

أما المنشآت المصنفة من الصنف الثاني تتواجد بالقطاع السابع ، والتي تساوي (85.71%) ،
والقطاع الثاني والتي تقدر بحوالي (14.29%) .



الشكل رقم (4-4): يوضح نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الثالث لجميع قطاعات مدينة المسيلة
المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة .

نلاحظ من خلال الشكل (4-4) أن نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الثالث تنتشر في جميع القطاعات المكونة لمدينة المسيلة ، وكانت أكبر نسبة تتواجد بالقطاع السابع (منطقة الخدمات) والتي تقدر بالتقريب (29.51 %). ويلقي في المرتبة الثانية القطاع الخامس بنسبة تقدر بحوالي (16.39 %)، ويليه القطاع السادس والأول على التوالي بنسبة (14.75 و 13.11 %)، ويأتي في المركز الخامس القطاع الرابع بنسبة تساوي (11.48 %)، ويليه في الأخير القطاع الثالث والثاني على التوالي بنسبة تقدر بحوالي (8.20 و 6.56 %).



الشكل رقم (4-5): يوضح نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الرابع لجميع قطاعات مدينة المسيلة
المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة .

أما بالنسبة للمنشآت المصنفة من الصنف الرابع نجدها تنتشر في جميع القطاعات المكونة لمدينة المسيلة ما عدى القطاع السابع كانت أكبر نسبة تتواجد بالقطاع الخامس والتي تقدر بحوالي (20.59%) في المرتبة الثانية القطاع الرابع بنسبة تقدر بالتقريب (19.12%)، ويليه القطاع الأول والثاني على التوالي بنسبة تساوي (17.65 و 16.18%)، ويأتي في المركز الخامس القطاع الثالث بنسبة تساوي (14.71%)، ويليه في الأخير القطاع السادس بنسبة تقدر بالتقريب (11.75%).

نستنتج من خلال دراستنا لأنواع المنشآت المصنفة على مستوى المدينة ما يلي:

- تركز المنشآت المصنفة من الصنف الأول والتي تعتبر حسب القانون (98-339)، ذات خطورة أكبر وخاضعة لدراسة التأثير والخطر على البيئة في المنطقة الصناعية أي بالقطاع السابع للمدينة والتي وصلت نسبته (100%).

تركز المنشآت المصنفة من الصنف الثاني ، والتي تعتبر خاضعة لدراسة التأثير والخطر على البيئة في المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات بنسبة (85.71%) والقطاع الثاني بنسبة (14.29%) .

بالنسبة إلى المنشآت المصنفة من الصنف الثالث من خلال الإحصائيات توصلنا إلى أنها تنتشر في جميع أنحاء المدينة (القطاعات)، أكبر نسبة تتركز في القطاع السابع بنسبة تقدر بحوالي (29.51%)، ويليه القطاع الخامس بنسبة تساوي (16.39%) .

وفي الأخير المنشآت المصنفة من الصنف الرابع أيضا من خلال الإحصاءات توصلنا إلى أنها تتركز في جميع أنحاء المدينة ، باستثناء القطاع السابع (منطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين).

1-2- المنشآت المصنفة على مستوى القطاعات (الأحياء) :

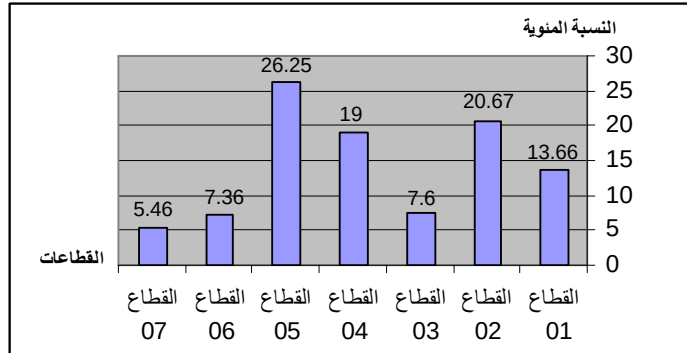
لكون أن مدينة المسيلة تتكون من عدد كبير من الأحياء (يقارب 60 حي)، مقسمة بمدينة المسيلة إلى مجموعة من القطاعات عددها 07 (حسب تقسيم PDAU) لسنة 1995، حيث كل قطاع يتكون من مجموعة من الأحياء المتشابهة فيما بينها، من حيث الجانب العمراني والسوسيو اقتصادي. وتسهلا لعملية الدراسة وخاصة في المرحلة الأولى المتمثلة في جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمنشآت المصنفة على مستوى كل حي ، اعتمدنا في الخطوة الأولى تقسيم المدينة إلى قطاعات، بينما في المرحلة الثانية درسنا المنشآت على مستوى كل حي بالمدينة .

1-2-1- عدد المنشآت المصنفة على مستوى مدينة المسيلة:

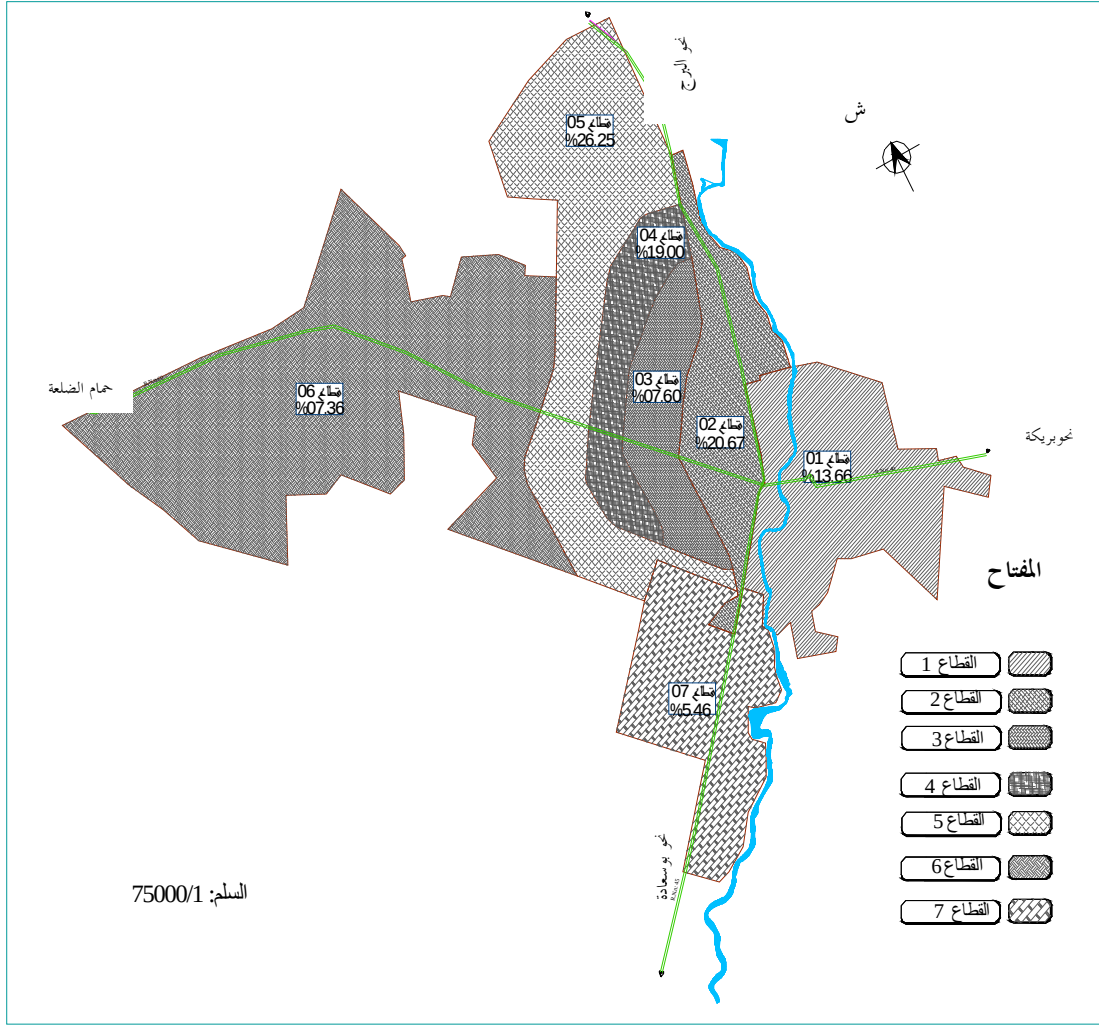
القطاعات	القطاع 01	القطاع 02	القطاع 03	القطاع 04	القطاع 05	القطاع 06	القطاع 07	المجموع
العدد	115	174	64	160	221	62	46	842
النسبة %	13.66	20.67	7.60	19.00	26.25	7.36	5.46	%100

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول (2-4)



المنحنى (2-4): نسبة المنشآت المصنفة (جميع الأصناف) لكل قطاع بالمدينة



الشكل رقم (4-6): يوضح نسبة المنشآت المصنفة (لجميع الأصناف) لكل قطاع بالمدينة
المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة .

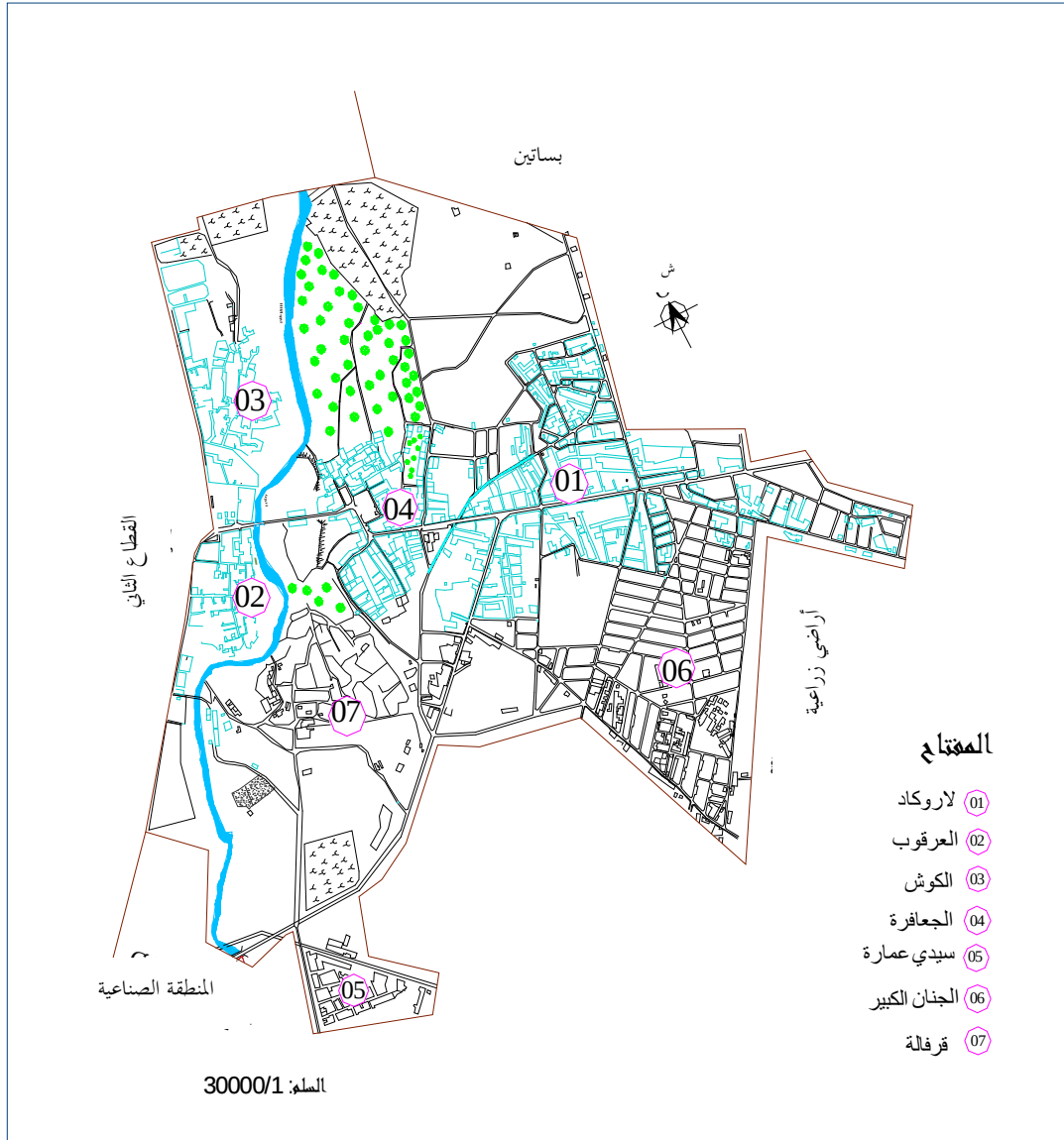
من خلال القراءة الأولية للجدول رقم (4-2) نلاحظ أن انتشار المنشآت المصنفة عبر القطاعات غير منتظمة فعدد المنشآت المصنفة المتواجدة بالقطاع رقم 05 يصل إلى 221 منشأة، أي أكبر نسبة حيث تقدر بحوالي (26.25 %)، ويليه القطاع رقم 02 والقطاع رقم 04 بأعداد 174، 160 على التوالي أي بنسبة تقدر بحوالي (20.67 و 19.00 %)، بعدها يأتي القطاع رقم 01 بعدد 115 منشأة مصنفة أي بنسبة (13.66 %) .

بينما لا يتعدى عدد المنشآت المصنفة المتواجدة بالقطاع الثالث 64 منشأة مصنفة ، والقطاع السادس 62 منشأة، ويأتي في المركز الأخير القطاع رقم 07 بحوالي 46 منشأة أي بنسبة (5.46 %).
 إذن نلاحظ تفاوت كبير بين عدد المنشآت المصنفة بمختلف القطاعات المتكونة من مجموعة من الأحياء هذا لا يعكس بالضرورة التفاوت من حيث نوع النشاط ، وبالتالي كيفية التأثير المتبادل بين المنشآت المصنفة والنسيج العمراني .

1-2-2- المنشآت المصنفة على مستوى كل قطاع بالمدينة

1- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الأول:

الأحياء / نوع النشاط	حي لاروكاد	حي العرقوب	حي الكوش	حي الجعافرة	حي سيدي عمارة	حي قرفالة	حي الجنان الكبير	المجموع
صناعة الطوب	1	0	0	0	1	0	1	3
غسل وتشحيم السيارات	4	0	0	1	0	0	1	6
تعليل وتغليف الحبوب الجافة	2	0	3	0	0	0	0	5
نجارة الخشب	5	0	1	2	1	1	3	13
تجارة الحديد القديم الخردة	3	0	0	0	0	0	0	3
صناعة الحلويات والمرطبات	4	0	0	1	0	0	0	5
المخابز	2	1	1	2	0	0	0	6
طلاء السيارات	5	0	0	0	0	0	1	6
حدادة فنية	3	1	0	1	0	1	2	8
تلفيف الوشائع	1	0	0	0	0	0	0	1
الحمامات	5	3	3	3	0	0	0	14
تحميص وطحن البن	3	1	1	0	0	0	0	5
التصليح الميكانيكي للسيارات	4	0	0	3	0	0	5	12
قطع غيار قديم	4	0	0	0	0	0	0	4
خياطة وتقصيل الملابس	5	2	0	0	0	1	1	9
صناعة النسيج	0	0	1	0	0	0	0	1
صبغة الملابس	0	0	0	1	0	0	1	2
خراطة وتقويم	0	0	0	2	0	0	0	2
نجارة الألمنيوم	0	0	0	3	0	0	0	3
صناعة وتغذية الأنعام	0	0	0	0	1	0	0	1
صناعة عوارض من الإسمنت	0	0	0	0	2	0	0	2
تربية الدواجن	0	0	0	0	0	0	3	3
ذبح الدواجن	0	0	0	0	0	0	1	1
المجموع	51	8	10	19	5	3	19	115



الشكل رقم (4-7): يوضح أحياء القطاع رقم 01
المصدر: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) أن القطاع رقم 01 يحتوي على 115 نشاط مصنف، منتشرة على مستوى الأحياء السكنية ونستنتج أن حي لارو كاد يحتوي على 51 منشأة مصنفة، والذي قدرت نسبته بحوالي (44.35%)، الأنشطة التي تتواجد بكثرة في حي لارو كاد هي منشآت طلاء السيارات ،غسل وتشحيم السيارات ،وصناعة الحلويات والمرطبات ، الحمامات .

حي الجعافرة وحي الجنان الكبير تضمنا عدة أنشطة مصنفة مختلفة ، بعدد يساوي 19 منشأة مصنفة والذي قدرت نسبته بحوالي (16.52%)، وأهم النشاطات التي تتواجد بكثرة هي التصليح الميكانيكي للسيارات، نجارة الخشب .

حي الكوش يحتوي على نشاطات مصنفة عددها 10 منشآت أي بنسبة (8.70%) منها: الحمامات، تغليب وتغليف الحبوب الجافة، نجارة الخشب، مخبزة .

أما حي العرقوب فيحتوي على نشاطات مصنفة مختلفة عددها 08 منشآت أي بحوالي (6.96%) منها الحمامات، خياطة وتفصيل الملابس، ونلاحظ نقص في أنواع النشاطات الأخرى .

حي سيدي عمارة يحتوي على 05 نشاطات مصنفة، حيث قدرت نسبته بالتقريب (4.35%) منها: صناعة وتغذية الأنعام، صناعة الطوب، صناعة عوارض من الإسمنت .

أما حي قرفالة فتضمن 03 منشآت مصنفة ، والذي لم تتجاوز نسبته بحوالي (2.61%) منها: خياطة وتفصيل الملابس، ونجارة الخشب ونستنتج نقص كبير في المنشآت الأخرى .

حي الجنان الكبير يحتوي على 19 نشاط مصنف منها: نجارة الخشب، طلاء السيارات ، صباغة الملابس .

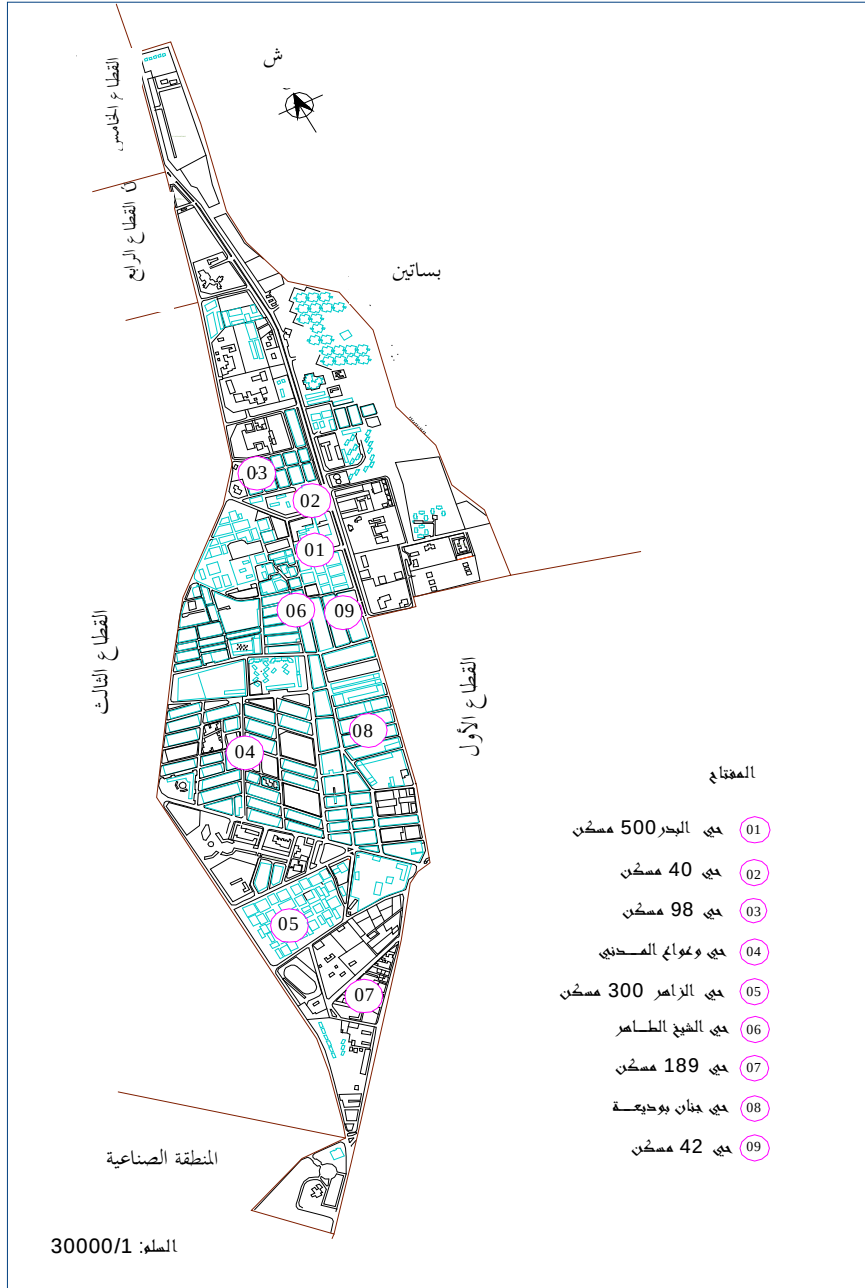
ونستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطاع الأول أن حي لارو كاد ، وحي الجعافرة يتواجد بهما عدد كبير من المنشآت المصنفة ، سواء من الصنف الثالث مثل غسل وتشحيم السيارات ، حدادة فنية أو الصنف الرابع مثل صناعة الحلويات والمرطبات، المخابر، التصليح الميكانيكي للسيارات .

2- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الثاني:

الأحياء / نوع النشاط	حي البدر 500) (مسكن	حي 40 مسكن	حي 98 مسكن	حي وعواع المدني	حي الزاهر 300) (مسكن	حي الشيخ الطاهر	حي 189 مسكن	حي الجنان بوديعة	حي 42 مسكن	المجموع
غسل وتشحيم السيارات	0	1	0	1	0	0	0	1	3	6
نجارة الخشب	4	0	1	2	3	0	0	1	3	14
التصليح الميكانيكي للسيارات	3	0	3	6	2	2	1	3	4	24
نجارة الألمنيوم	1	0	0	0	1	0	0	3	2	7
طلاء السيارات	2	1	0	1	1	1	1	1	0	8
الحمامات	5	0	1	6	4	1	0	0	0	17
صناعة الحلويات والمرطبات	1	0	0	6	2	3	0	0	0	12
خياطة وتفصيل الملابس	2	0	2	30	5	2	0	2	2	45
المخابز	2	1	1	3	2	2	2	0	1	14
تنظيف الملابس	0	0	0	3	0	1	1	0	1	6
صناعة النسيج	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
صباغة الملابس	0	0	0	2	0	0	0	0	0	2
المطابع	0	0	0	1	1	0	0	0	0	2
خرائط وتقويم	0	0	0	1	0	0	1	1	3	6
تلفيف الوشائع	0	0	0	2	1	0	0	1	3	7
حدادة فنية	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
محطة توزيع الوقود	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
مطاحن الحنطة	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
المجموع	20	3	10	65	22	12	6	13	23	174

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول (4-4)



الشكل رقم (4-8): يوضح أحياء القطاع رقم 02
المصدر: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-4) أن القطاع رقم 02 يحتوي على 174 نشاط مصنف، أما حي وعوac المدي نلاحظ أنه يحتوي على 65 نشاط مصنف، أي بنسبة تقدر بحوالي (37.36%) أهمها: نشاط غسل وتشحيم السيارات، صناعة النسيج، مخابز، حمامات، خياطة وتفصيل الملابس .

حي 42 مسكن نستنتج أنه يحتوي على 23 منشأة مصنفة حيث تقدر بحوالي (13.22%) أهمها: التصليح الميكانيكي للسيارات ،غسل وتشحيم السيارات ، مخبزة، تنظيف الملابس ،نجارة الألمنيوم .

حي الزاهر 300 مسكن يحتوي على 22 نشاط مصنف، والذي وصلت نسبته بحوالي (12.64%) منها: نجارة الخشب، التصليح الميكانيكي للسيارات، الحمامات، تلفيف الوشائع .

أما حي البدر 500 مسكن يوجد به 20 منشأة مصنفة، حيث تقدر نسبته بحوالي (27.03%) منها: نجارة الألمنيوم، ميكانيك السيارات، نجارة الخشب، حمامات .

حي الجنان بوديعة ويحتوي على 13 منشأة مصنفة، والذي وصلت النسبة به إلى حوالي (7.47%) أهمها: غسل وتشحيم السيارات، نجارة الألمنيوم، تلفيف الوشائع، النشاط الذي يتواجد بكثرة في حي الجنان بوديعة ميكانيك السيارات ونجارة الألمنيوم .

حي تعاونية الشيخ الطاهر يوجد به 12 منشأة مصنفة، والذي تقدر بحوالي (6.90%) أهمها: المخابز، صناعة الحلويات والمرطبات ، ميكانيك السيارات، والنشاط الذي يتواجد بكثرة صناعة الحلويات .

حي النبلاء 98 مسكن، يحتوي على 08 نشاطات مصنفة أي بحوالي (4.60%) أهمها: ميكانيك السيارات، مخبزة، حمام.

حي 189 مسكن، يتضمن 06 منشآت مصنفة والذي لم تتجاوز بالتقريب (3.45%) أهمها: تنظيف الملابس، مخابز، ميكانيك السيارات، خراطة وتقويم .

حي 40 مسكن، يوجد به ثلاث 03 منشآت مصنفة والذي تقدر نسبته بحوالي (1.72%) منها: غسل وتشحيم السيارات، مخبزة، طلاء السيارات .

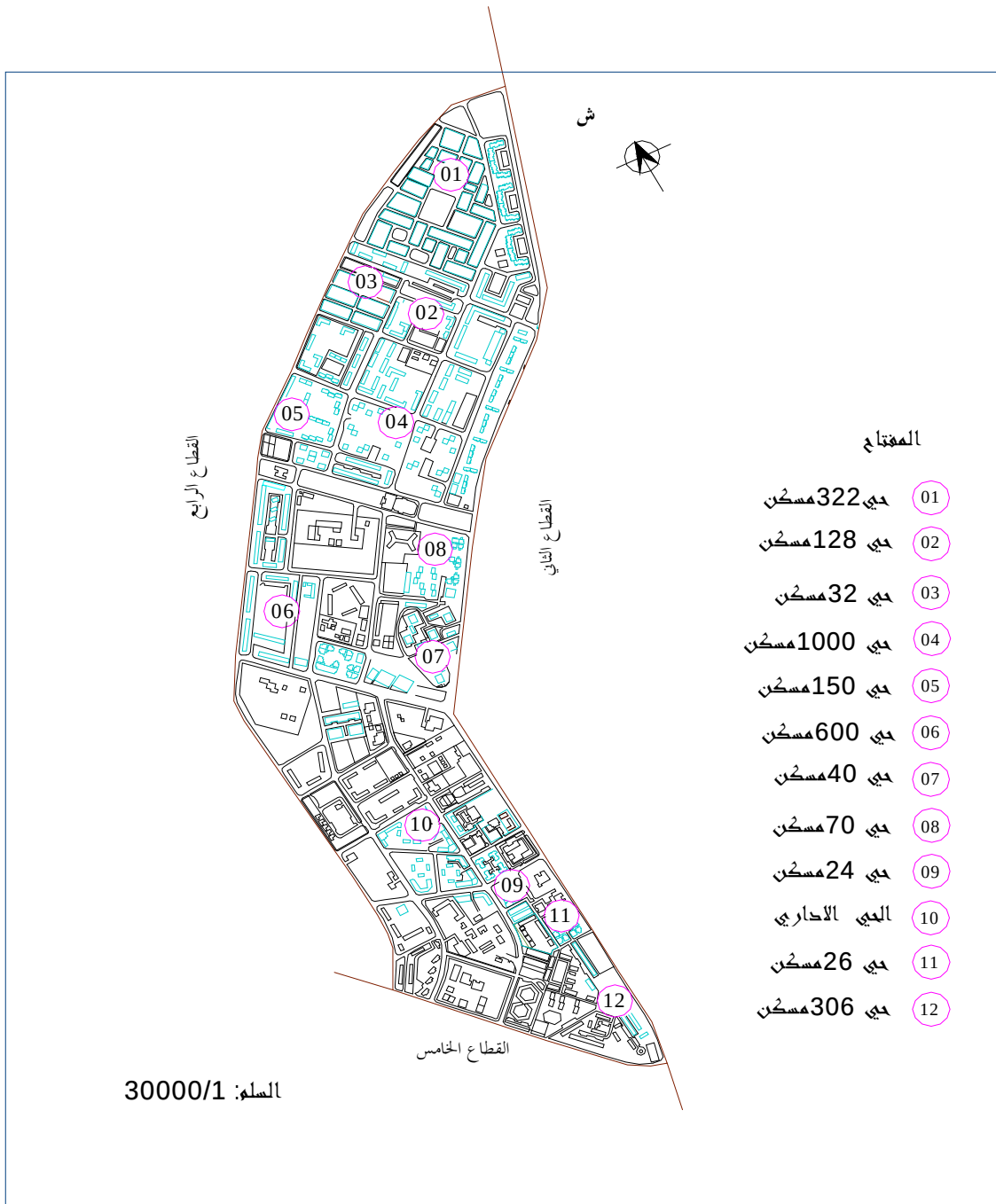
ونستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطاع الثاني ، أن حي وعوac المدي وحي 42 يتواجد بهما عدد كبير من النشاطات المصنفة سواء من الصنف الثالث مثل : غسل وتشحيم السيارات ، حدادة فنية ،أو الصنف الرابع مثل صناعة الحلويات والمرطبات ، المخابز، التصليح الميكانيكي للسيارات، تنظيف الملابس .

3- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الثالث:

الأحياء / نوع النشاط	حي 322	حي 128	حي 32	حي 1000	حي 150	حي 600	حي الورد (40 مسكن)	حي 70	حي 24	حي الإداري	حي 26	حي 306	المجموع
غسل وتشحيم السيارات	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
نجارة الخشب	4	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	6
التصليح الميكانيكي للسيارات	2	0	3	0	0	0	0	0	1	0	0	0	6
نجارة الألمنيوم	2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	4
طلاء السيارات	2	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	3
الحمامات	3	0	2	0	0	0	0	0	2	0	0	0	7
حدادة فنية	2	0	1	0	0	0	0	0	3	0	0	0	6
المخابز	2	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	5
بيع قطع غيار قديم	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
صناعة الحلويات والمربطات	0	1	1	0	2	2	0	1	1	1	0	1	10
تلفيف الوشائع	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تجارة الحديد القديم الخردة	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المطابع	0	0	0	1	0	1	1	0	0	1	0	0	4
خياطة وتفصيل الملابس	1	0	2	2	0	1	0	0	0	0	0	0	6
تنظيف الملابس	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	1	2
المجموع	21	2	12	4	3	5	2	1	9	2	1	2	64

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول (4-5)



الشكل رقم (4-9): يوضح أحياء القطاع رقم 03
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) أن القطاع رقم 03 يحتوي على 64 منشأة مصنفة، ونستنتج أن حي 322 مسكن يوجد به 21 نشاط مصنف حي تقدر نسبته بحوالي (32.81%) أهمها: نشاط غسل وتشحيم السيارات، نجارة الألمنيوم، حمامات، حدادة فنية .

حي 32 مسكن تضمن عدة منشآت مصنفة عددها 12 منشأة، والتي تقدر بحوالي (18.75%) أهمها: حدادة فنية، نجارة الخشب، ميكانيك السيارات، حمامات .

أما حي 24 مسكن يحتوي على عدة نشاطات مختلفة ، عددها على مستوى الحي 09 منشآت مصنفة حيث تقدر بحوالي (14.06%) أهمها: صناعة الحلويات والمرطبات ، ورشة حدادة فنية، نجارة الألمنيوم .

حي 600 مسكن يحتوي على 05 منشآت مصنفة ، حيث تقدر بحوالي (7.81%) أهمها: صناعة الحلويات والمرطبات، مخبزة، مطبعة .

حي 1000 مسكن ويوجد به 04 منشآت مصنفة والتي لم تتجاوز (6.25%) أهمها: خياطة وتفصيل الملابس، مخبزة، مطبعة .

حي 150 مسكن ويحتوي على 03 منشآت مصنفة والتي وصلت بالتقريب (4.69%) منها: صناعة الحلويات والمرطبات، تنظيف الملابس .

حي الثقافة (128 مسكن) وحي الورود (40 مسكن)، الحي الإداري وحي 306 مسكن، حيث وصل عدد المنشآت بحوالي 02 لكل حي أي بنسبة (3.13%) .

بينما حي 70 مسكن وحي 26 مسكن يحتويان على منشأة واحدة لكل حي ، والتي تقدر بالتقريب (1.56%) .

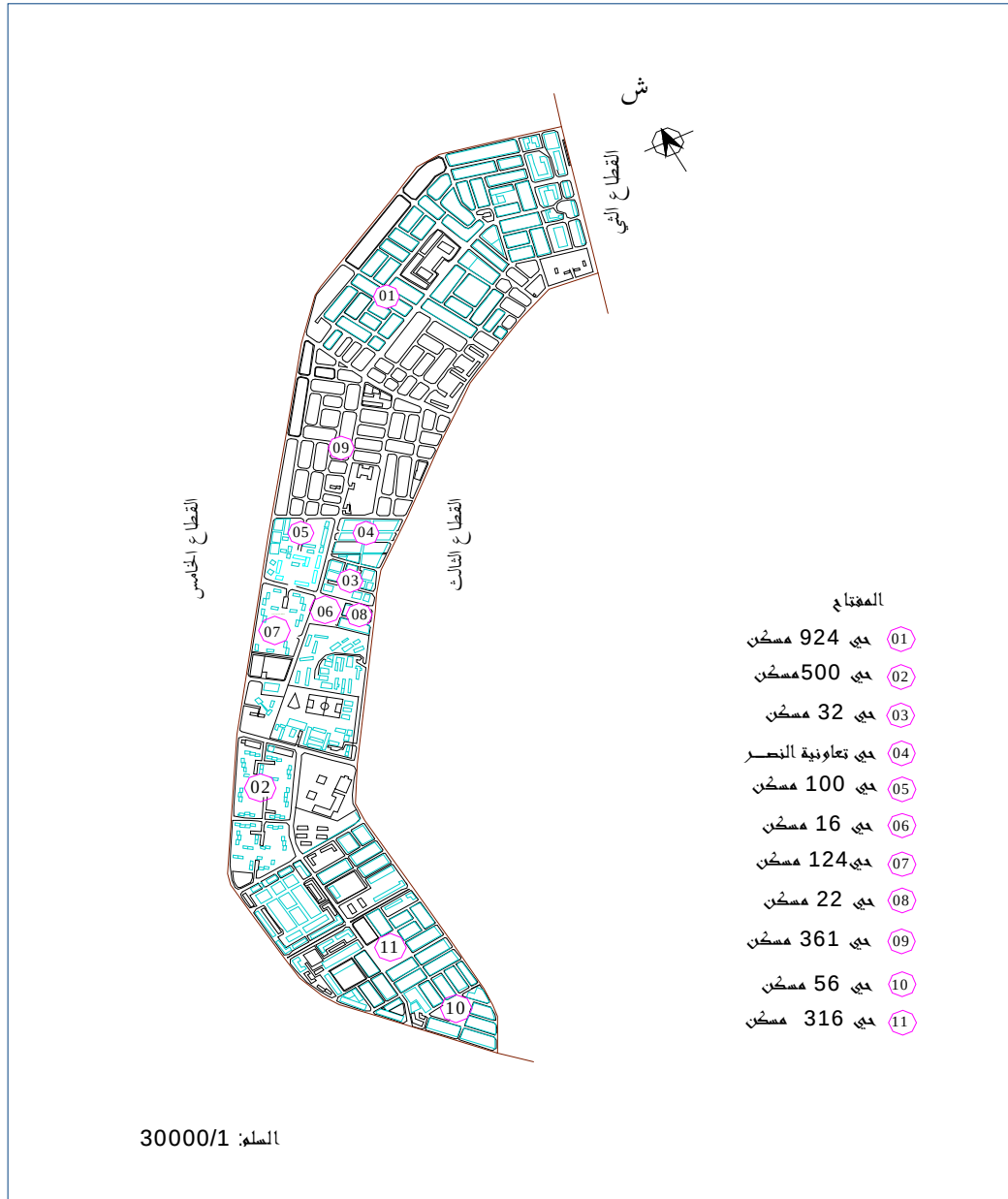
نستنتج من خلال دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطاع 03 أن حي 322 مسكن، وحي 32 مسكن يتواجد بهما عدد كبير من المنشآت المصنفة ، سواء من الصنف الثالث مثل: حدادة فنية، غسل وتشحيم السيارات ، طلاء السيارات أو الصنف الرابع مثل : التصليح الميكانيكي للسيارات، تلفيف الوشائع، صناعة الحلويات والمرطبات .

4- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الرابع :

الأحياء / نوع النشاط	حي 924	حي 500	حي 32	حي تعاونية النصر	حي 100	حي 16	حي 124	حي 22	حي 361	حي 56	حي 316	المجموع
غسل وتشحيم السيارات	3	0	2	0	0	1	0	0	1	0	4	11
نجارة الخشب	7	0	2	1	0	1	0	1	4	0	1	17
التصليح الميكانيكي	10	0	2	2	2	1	0	0	5	0	4	26
نجارة الألمنيوم	3	0	0	2	3	0	1	0	2	0	3	14
طلاء السيارات	5	0	0	0	0	1	0	0	2	0	0	8
الحمامات	6	0	2	1	2	0	0	2	5	0	4	22
حدادة فنية	3	0	2	0	0	0	0	0	2	0	0	7
المخابز	1	0	1	1	0	0	0	0	1	0	2	6
تغليف الحبوب الجافة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تفصيل الملابس	2	2	2	0	0	0	0	0	3	0	2	11
خراطة وتقويم	1	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	5
بيع قطع غيار قديم	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2
تجارة الحديد القديم الخردة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
صناعة الحلويات والمرطبات	2	3	0	0	1	0	0	0	1	1	5	13
صناعة البسكويت	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2
تحميص وطحن البن	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
بيع زيوت التشحيم	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	2
صناعة النسيج	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	2
المطابع	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	1	3
تنظيف الملابس	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	1	3
تلفيف الورشائع	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1
صناعة مواد التنظيف (جافيل، صابون)	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1
المعادن (تخزين بقايا الحديد)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
المجموع	47	5	13	8	9	4	3	4	33	2	32	160

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول (4-6)



الشكل رقم (4-10): يوضح أحياء القطاع رقم 04
المصدر: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير .

نستنتج من خلال الجدول رقم (4-6) أنه يحتوي على 160 منشأة مصنفة تنتشر على مستوى القطاع رقم 04، ونستنتج أن حي 924 مسكن يوجد به 47 نشاط مصنع، والذي وصلت نسبته بحوالي (29.38%) أهمها: ميكانيك السيارات، نجارة الألمنيوم، تعليب وتغليف الحبوب الجافة، طلاء السيارات، الحمامات .

حي 361 مسكن وحي 316 مسكن على التوالي، بعدد يساوي 33 و32 منشأة مصنفة، أي بنسبة (20.63 و20.00%) منها: ميكانيك السيارات، خراطة وتقويم، نجارة الخشب .

حي الأمل (32 مسكن) يوجد به 13 منشأة مصنفة، حيث تقدر بالتقريب (8.13%) وتختلف حسب النوع منها :غسل وتشحيم السيارات ، ميكانيك السيارات ،نجارة الخشب ، حمامات .

حي 100 مسكن وتعاونية النصر على التوالي بعدد يساوي 9 و8 منشآت مصنفة، أي بنسبة (5.63 و5.00%) منها: ميكانيك السيارات، خراطة وتقويم، نجارة الخشب، بيع الزيوت .

حي 500 مسكن يحتوي على 05 منشآت مصنفة وتقدر بالتقريب (3.12%) أهمها: صناعة الحلويات والمرطبات، خياطة وتفصيل الملابس .

حي 16 مسكن وحي 22 مسكن من خلال الجدول نلاحظ أنهما يحتويان على 04 منشآت مصنفة، أي بنسبة (2.50%) منها: غسل وتشحيم السيارات، نجارة الخشب، طلاء السيارات .

حي 124 مسكن، تضمن 03 نشاطات مصنفة والتي تقدر بحوالي (1.88%) أهمها: نجارة الألمنيوم، مطبعة .

حي 56 مسكن تضمن 02 منشأتين مصنفتين تقدر بالتقريب (1.25%) أهمها: صناعة الحلويات والمرطبات .

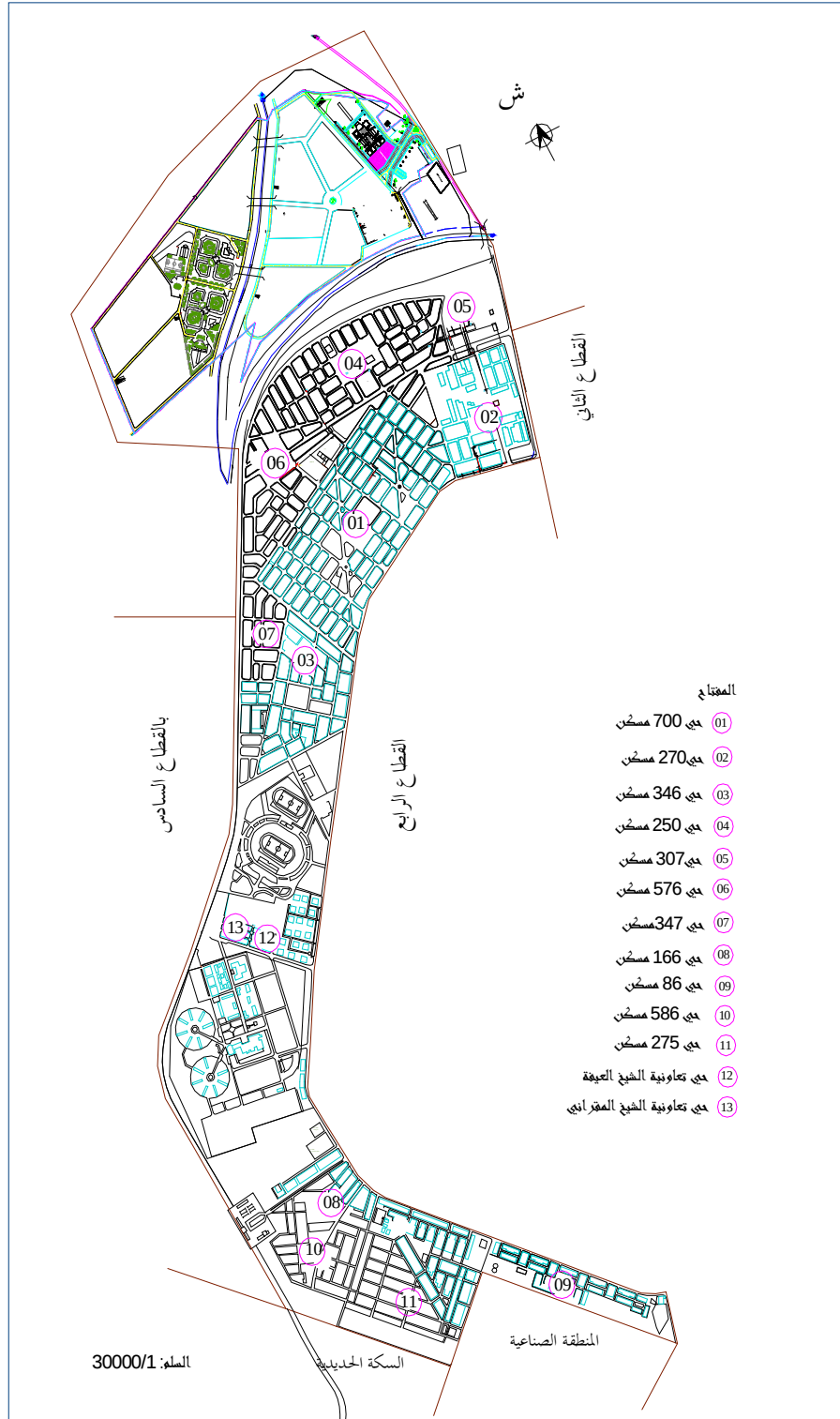
نستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطاع رقم 04 أن حي 924 مسكن، وحي 361 مسكن، حي 346 اجد بهما عدد كبير من المنشآت المصنفة ، سواء من الصنف الثالث مثل: حدادة فنية، غسل وتشحيم السيارات، طلاء السيارات مطبعة أو الصنف الرابع مثل : التصليح الميكانيكي للسيارات، تلفيف الوشائع، تنظيف الملابس، نجارة الألمنيوم .

5- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع الخامس:

الأحياء/ نوع النشاط	حي 700	حي 270	حي 346	حي 250	حي 307	حي 576	حي 347	حي 166	حي 86	حي 586	حي 275	حي تعاونية الشيخ العيفة	حي تعاونية الشيخ المقراني	المجموع
غسل السيارات	3	5	1	0	0	4	0	3	3	3	1	0	0	23
نجارة الخشب	9	2	3	0	1	3	1	6	2	2	2	0	0	31
التصليح الميكانيكي للسيارات	9	7	5	1	0	1	2	6	6	1	4	0	0	42
نجارة الألمنيوم	3	0	3	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	9
طلاء السيارات	3	4	1	0	0	4	0	3	1	0	1	0	0	17
الحمامات	4	2	3	0	0	2	0	3	3	0	0	1	0	18
حدادة فنية	7	2	5	0	0	4	0	6	0	2	0	0	0	26
المخابز	2	1	1	0	0	2	0	0	1	0	0	0	0	7
صناعة الحلويات	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	6
صبغة الملابس	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المطابع	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تحميص البن	1	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4
بيع زيوت التشحيم	1	0	1	0	1	0	0	2	1	0	0	0	0	6
تلفيف الوشائع	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
خياطة وتفصيل الملابس	4	2	3	0	0	2	2	0	0	0	0	0	1	14
خرطة وتقويم	0	0	1	0	0	0	0	2	1	0	1	0	0	5
صناعة البلاط	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	2
تغليف الحبوب الجافة	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
تنظيف الملابس	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	3
صنع الأكياس البلاستيكية	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
بيع قطع غيار قديم	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	3
المجموع	49	29	29	1	3	23	6	36	21	8	10	3	2	221

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول (4-7)



الشكل رقم (4-11): يوضح أحياء القطاع رقم 05
المصدر: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير .

نلاحظ من خلال الجدول (4-7) أن القطاع رقم 05 يحتوي على 221 منشأة مصنفة ، تنتشر على مستوى الأحياء السكنية ، ونستنتج أن حي 700 مسكن تضمن 49 نشاط مصنف ، أي بنسبة (22.17%) وتختلف حسب النوع منها :نشاط غسل وتشحيم السيارات ، نجارة الخشب ، حدادة فنية، الحمامات .

حي 166 مسكن يحتوي على 36 منشأة مصنفة ، والتي تقدر بحوالي (16.29%) أهمها: غسل وتشحيم السيارات، نجارة الخشب، حدادة فنية .

أما حي 270 و 346 مسكن لهما نفس العدد 29 نشاط مصنف، منتشرة على مستوى الحيين وتقدر النسبة بهما بحوالي (13.72%) أهمها: ميكانيك السيارات، غسل وتشحيم السيارات، حمامات ونجارة الخشب، خياطة وتفصيل الملابس.

حي 576 مسكن يحتوي على 23 منشأة مصنفة، والتي تقدر بالتقريب (10.41%) منتشرة على مستوى الحي أهمها: صناعة البلاط، غسل وتشحيم السيارات، حدادة فنية، طلاء السيارات . حي 86 مسكن يحتوي على 21 منشأة مصنفة أي بنسبة (9.50%) أهمها: غسل وتشحيم السيارات ، تنظيف الملابس، قطع غيار قديم .

حي 275 مسكن وحي 586 يوجد بهما على التوالي 10 و 08 منشآت مصنفة، والتي تقدر بحوالي (4.52 و 3.62%) أهم هذه المنشآت : نجارة الألمنيوم، خراطة وتقويم، ميكانيك السيارات . حي 347 مسكن ويحتوي على 06 نشاطات مصنفة ، أي بنسبة (2.71%) أهمها: ميكانيك السيارات، تغليب وتغليف الحبوب الجافة .

حي 307 مسكن وحي تعاونية الشيخ العيفة ، ولكل حي يوجد به 03 منشآت مصنفة ، أي بحوالي (1.36%) أهمها: صناعة البلاط، بيع الزيوت .

حي تعاونية الشيخ المقراني وحي 250 مسكن، بهما منشآت مصنفة على التوالي بعدد يساوي 02 و 01 أي بنسبة (0.90 و 0.45%) أهمها :التصليح الميكانيكي للسيارات ، صناعة الحلويات والمرطبات.

نستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطاع رقم 05 أن حي 700 مسكن وحي 166 مسكن، وحي 270 مسكن يتواجد بهما عدد كبير من المنشآت المصنفة منتشرة على مستوى الحي سواء من الصنف الثالث مثل : حدادة فنية،غسل وتشحيم السيارات ،صنع الأكياس

البلاستيكية أو الصنف الرابع مثل :التصليح الميكانيكي للسيارات ،تنظيف الملابس ، نجارة الألمنيوم، مخازر .

6- المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع السادس:

الأحياء / نوع النشاط	حي اشبيليا	حي 504 مسكن	حي 209 مسكن	حي 608 مسكن	حي 60 مسكن (مويحة)	المجموع
غسل وتشحيم السيارات	1	2	0	0	0	3
نجارة الخشب	0	3	1	0	0	4
التصليح الميكانيكي للسيارات	1	3	3	0	2	9
طلاء السيارات	1	3	1	1	1	7
الحمامات	1	3	1	0	0	5
حدادة فنيّة	2	1	0	0	1	4
المخابز	0	1	0	1	0	2
صناعة الحلويات والمرطبات	3	0	0	0	0	3
بيع زيوت المحركات	1	1	0	0	0	2
خياطة وتفصيل الملابس	2	4	0	1	0	7
صناعة الطوب	3	0	0	0	0	3
صناعة مواد البناء	3	0	0	0	0	3
صناعة عوارض من الإسمنت	1	0	0	0	0	1
صناعة النسيج	1	2	0	0	0	3
تحميص وطحن البن	0	1	0	0	0	1
المعادن (تخزين واسترجاع بقايا الحديد)	0	1	0	0	0	1
بيع قطع غيار قديم	0	2	0	0	0	2
بيع غاز البوتان	0	1	0	0	1	2
المجموع	20	28	6	3	5	62

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول(4-8)



الشكل رقم (4-12): يوضح أحياء القطاع رقم 06
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

نلاحظ من خلال الجدول (4-8) أن القطاع رقم 06 تضمن عدة منشآت مصنفة، عددها 62 منشأة، منتشرة على مستوى الأحياء السكنية .

حي 504 مسكن تضمن 28 نشاط مصنع، والذي تقدر به نسبة المنشآت المصنفة بحوالي (45.16%) أهمها: صناعة النسيج، طحن البن، غسل وتشحيم السيارات ، بيع الزيوت ، بيع غاز البوتان .

حي اشبيليا تضمن 20 منشأة مصنفة منتشرة عبر الحي السكني ، أي بحوالي (32.26%) أهمها: صناعة الحلويات والمرطبات، صناعة الطوب، صناعة مواد البناء .

أما حي 209 مسكن يحتوي على 06 منشآت مصنفة، أي بالتقريب (9.68%) منتشرة عبر الحي أهمها: التصليح الميكانيكي للسيارات، حمام، طلاء السيارات .

حي 60 مسكن (مويلحة) وتوجد به 05 منشآت مصنفة أي بنسبة (8.06%) منتشرة عبر الحي منها: بيع غاز البوتان، طلاء السيارات .

حي 608 مسكن تضمن 03 منشآت مصنفة حيث لم تتجاوز (4.84%) أهمها : مخبزة، طلاء السيارات .

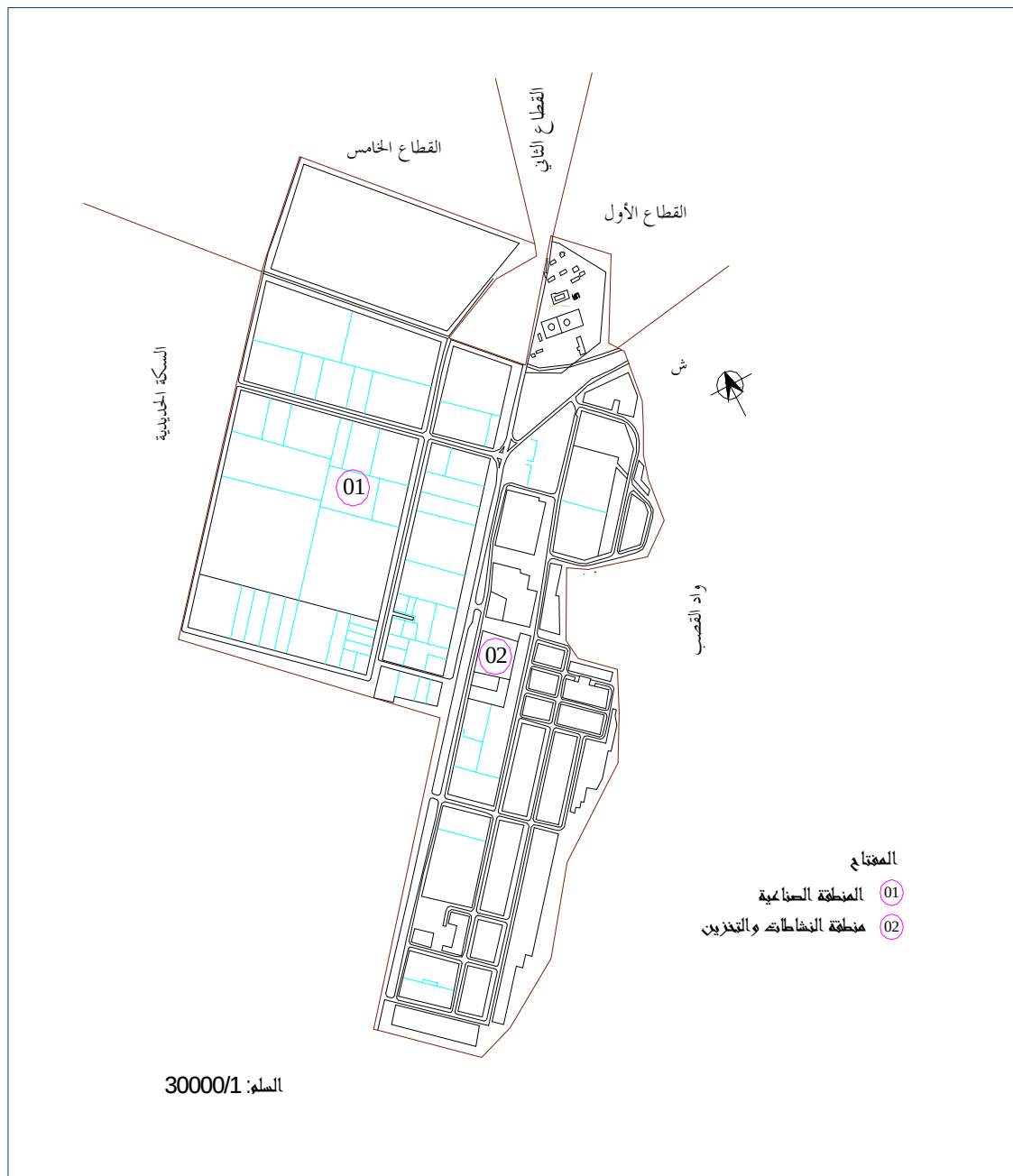
نستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطر ———— ع ر ق م 06 أن حي 504 مسكن، وحي اشبيليا يوجد بهما عدد كبير من المنشآت المصنفة منتشرة على مستوى التجمعات السكانية سواء من الصنف الثالث مثل : طحن البن، غسل وتشحيم السيارات، صناعة عوارض من الإسمت، حدادة فنية أو الصنف الرابع مثل : التصليح الميكانيكي للسيارات ، مخابز، قطع غيار قديم .

7- المنشآت المصنفة على مستوى القطاع السابع:

المجموع	منطقة النشاطات و التخزين	المنطقة الصناعية	المنطقة / نوع النشاط
1	0	1	مؤسسة ألقال (إنتاج مواد الألمنيوم)
1	0	1	مؤسسة تيندال (إنتاج الأقمشة الصناعية)
1	1	0	محطة ضخ البترول (SP3)
1	0	1	المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع الحبوب الجافة
1	0	1	الديوان الوطني لتغذية الأنعام
1	0	1	ملبنة الحضنة: إنتاج الحليب ومشتقاته
1	0	1	مؤسسة تحميص البن
2	1	1	مؤسسة إنتاج المشروبات الغازية
1	0	1	وحدة صناعة المواد المطاطية
1	0	1	المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المحروقات
1	0	1	نفطال محطة توزيع البنزين
1	0	1	المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المحروقات (مركز الزيوت والعجلات المطاطية)
2	0	2	وحدة صناعة البلاط
4	1	3	مؤسسة إنتاج مواد البناء (الإسمنت)
2	0	2	مؤسسة توزيع مواد النسيج
1	1	0	منشأة مذبح ومسلخ الدواجن
1	1	0	مكانيك عامة
2	2	0	نجارة عامة
1	1	0	مؤسسة مطحنة دقيق
1	1	0	وحدة صناعة الأجر
1	1	0	محطة تزييت
1	1	0	مستودعات التخزين (الحديد)
1	1	0	نفطال: تعبئة قارورات غاز البوتان
1	1	0	مؤسسة أعمال الطباعة
1	1	0	محطة خدمات - توزيع الوقود -
1	1	0	منشأة بيع الزيوت بمختلف أنواعها
6	6	0	وحدة صناعة البلاط
1	1	0	مؤسسة صناعة الطوب
3	3	0	أشغال البناء وتزييت الطرق
3	3	0	استرجاع العتاد القديم
46	28	18	المجموع

المصدر: شركة التسيير العقاري بالمسيلة

الجدول (4-9)



الشكل رقم (4-13): يوضح القطاع رقم 07 (المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين)
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

نلاحظ من خلال الجدول (4-9) أنه توجد 18 مؤسسة مصنفة على مستوى المنطقة الصناعية، أي بحوالي (39.13%) هناك مؤسسات خاضعة لترخيص وزاري مثل : مؤسسة تيندال (إنتاج الأقمشة الصناعية)، مؤسسة أقال (إنتاج الألمنيوم)، ومؤسسات خاضعة لترخيص ولائي مثل: ملبنة الحصنة .

ومؤسسات خاضعة لترخيص لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي مثل : مؤسسة إنتاج المشروبات الغازية .

ويوجد 28 مؤسسة مصنفة على مستوى منطقة النشاطات والتخزين ، حيث تقدر بها نسبة هذه المؤسسات بحوالي (60.87%) منها: الخبطة لترخيص ولائي مثل : محطة تزفيت، وحدة صناعة البلاط، مؤسسات خاضعة لترخيص بلدي مثل: منشأة بيع الزيوت .

نستنتج من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى القطاع رقم 07:

- أن (منطقة النشاطات والتخزين) يتواجد بها عدد أكبر من المنشآت المصنفة تقدر بحوالي (60.87%) مختلفة من حيث العدد والنوع .

- بينما أخذت المنطقة الصناعية عدد يساوي 18 منشأة مصنفة أي بنسبة (39.13%) .

من الدراسة الإحصائية للمنشآت المصنفة لمدينة المسيلة على مستوى القطاعات المكونة للمحيط الحضري للمدينة، لاحظنا أن القطاع رقم 05 أخذ أكبر عدد من المنشآت المصنفة على مستوى هذه القطاعات، حيث وصل عدده إلى حوالي 221 منشأة مصنفة أي بنسبة (26.25%) .

2- المنشآت المصنفة حسب نوع النشاط لكل قطاع:

عدد المنشآت المصنفة لجميع القطاعات المكونة للمحيط الحضري لمدينة المسيلة، والتي يوضحها الجدول التالي:

المجموع	القطاع 07	القطاع 06	القطاع 05	القطاع 04	القطاع 03	القطاع 02	القطاع 01	القطاعات/ نوع النشاط
51	0	3	23	11	2	6	6	غسل وتشحيم السيارات
7	1	3	0	0	0	0	3	صناعة الطوب
8	1	0	1	1	0	0	5	تغليب وتغليف الحبوب الجافة
87	2	4	31	17	6	14	13	نجارة الخشب
5	0	0	0	1	1	0	3	تجارة الحديد القديم الخردة
50	0	3	6	13	11	12	5	صناعة الحلويات والمرطبات
40	0	2	7	6	5	14	6	المخابز
49	0	7	17	8	3	8	6	طلاء السيارات
52	0	4	26	7	6	1	8	حدادة فنية
11	0	0	1	1	1	7	1	تأليف الوشائع
83	0	5	18	22	7	17	14	الحمامات
12	1	1	4	1	0	0	5	تحميص وطحن البن
120	1	9	42	26	6	24	12	التصليح الميكانيكي للسيارات
91	0	7	14	11	5	45	9	خياطة وتقصيل الملابس
37	0	0	9	14	4	7	3	نجارة الألمنيوم
9	2	3	0	2	0	1	1	صناعة النسيج
5	0	0	1	0	0	2	2	صبغة الملابس
14	0	0	3	3	2	6	0	تنظيف الملابس
18	0	0	5	5	0	6	2	خراطة وتقويم
12	0	2	3	2	1	0	4	قطع غيار قديم
2	1	0	0	0	0	0	1	صناعة وتغذية الأنعام
3	0	1	0	0	0	0	2	صناعة عوارض من الإسمنت
3	0	0	0	0	0	0	3	منشأة تربية الدواجن
2	1	0	0	0	0	0	1	منشأة ذبح الدواجن
11	1	0	1	3	4	2	0	الطباعة
2	0	0	0	2	0	0	0	صناعة البسكويت

المجموع	القطاع 07	القطاع 06	القطاع 05	القطاع 04	القطاع 03	القطاع 02	القطاع 01	القطاعات/ نوع النشاط
2	1	0	1	0	0	0	0	صناعة الأكياس البلاستيكية
1	0	0	0	1	0	0	0	صناعة مواد التنظيف (جافيل, صابون)
3	1	2	0	0	0	0	0	بيع غاز البوتان
12	2	2	6	2	0	0	0	بيع زيوت التشحيم
10	8	0	2	0	0	0	0	صناعة البلاط
7	4	3	0	0	0	0	0	صناعة مواد البناء (الإسمنت)
5	3	1	0	1	0	0	0	المعادن (تخزين واسترجاع بقايا الحديد)
2	2	0	0	0	0	0	0	مؤسسة إنتاج المشروبات الغازية
1	1	0	0	0	0	0	0	المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المحروقات - نפטال - مركز توزيع وتخزين الوقود
1	1	0	0	0	0	0	0	نفطال - محطة توزيع البنزين -
1	1	0	0	0	0	0	0	ملبنة الحضنة - إنتاج الحليب ومشتقاته -
1	1	0	0	0	0	0	0	مؤسسة أقال - إنتاج مواد الألمنيوم -
1	1	0	0	0	0	0	0	مؤسسة تيندال - إنتاج الأقمشة الصناعية -
2	1	0	0	0	0	1	0	مؤسسة طحن الدقيق
1	1	0	0	0	0	0	0	مؤسسة صناعة الأجر
1	1	0	0	0	0	0	0	محطة ترفيه
1	1	0	0	0	0	0	0	مستودعات التخزين (الحديد)
2	1	0	0	0	0	1	0	محطة خدمات - توزيع الوقود -
3	3	0	0	0	0	0	0	أشغال البناء وترفيه الطرق
1	1	0	0	0	0	0	0	محطة ضخ البترول SP3
842	46	62	221	160	64	174	115	المجموع

المصدر: مديرية البيئة لمدينة المسيلة

الجدول (4-10) تابع للجدول السابق

من خلال الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن النشاط الذي أخذ أكبر نسبة على مستوى مدينة المسيلة، نشاط التصليح الميكانيكي للسيارات بعدد يساوي 120 منشأة، والذي وصلت نسبته بحوالي (14.25%)، بعدها يأتي نشاط خياطة وتفصيل الملابس بعدد 91 منشأة أي بنسبة (10.81%)، ويأتي في المرتبة الثالثة نشاط نجارة الخشب، والذي وصل عدده إلى 87 منشأة مصنفة، ونسبته تقدر بحوالي (10.33%) .

ويليه في المركز الرابع الحمامات بعدد يقدر بحوالي 83 منشأة مصنفة، أي بنسبة (9.86%)، ويأتي في المركز الخامس نشاط حدادة فنية وغسل وتشحيم السيارات على التوالي بعدد 52 و51 منشأة أي بنسبة (6.17 و6.06%)، بعدها يأتي نشاط صناعة الحلويات والمرطبات وطلاء السيارات على التوالي بعدد يساوي 50 و49 منشأة مصنفة، والذي وصلت النسبة بهما بالتقريب (5.94 و5.82%)، ويليه في المركز السابع المخابز ونجارة الألمنيوم، بعدد يقدر بحوالي 40 و37 منشأة مصنفة أي بنسبة (4.75 و4.39%) .

ويأتي في المركز الثامن نشاط خراطة وتقويم وتنظيف الملابس على التوالي، بعدد يقدر بحوالي 18 و14 منشأة مصنفة أي بنسبة (2.14 و1.66%)، ثم يليه المركز التاسع مثل نشاط تجميع وطحن البن، قطع غيار قديم وبيع زيوت التشحيم، بعدد يساوي 12 منشأة لكل نشاط حيث لم تتجاوز نسبته بحوالي (1.43%)، ثم يليه نشاط صناعة البلاط، صناعة النسيج وتعليب الحبوب الجافة، صناعة الطوب، بأعداد متفاوتة والذي لم يتجاوز عددها 10 و09 و08 و07 منشآت مصنفة، بحيث لم تصل نسبتهم بالتقريب (1.19 و1.07 و0.95 و0.83%)، وفي الأخير تأتي بقية الأنشطة الأخرى .

نستنتج من خلال دراستنا للمنشآت المصنفة حسب النشاط، أنها تختلف من حيث العدد والتوزيع الفضائي والنوع .

1- على مستوى التوزيع العددي: من دراستنا للمنشآت المصنفة على مستوى مدينة المسيلة توصلنا إلى النتائج التالية:

نلاحظ أن أكبر نسبة للمنشآت المصنفة حسب العدد، كانت لمنشأة التصليح الميكانيكي للسيارات والذي قدرت به النسبة بحوالي (14.25%)، ويليه نشاط خياطة وتفصيل الملابس ووصلت النسبة به إلى (10.81%)، ويأتي نشاط نجارة الخشب والحمامات على التوالي، أي بنسبة (10.33 و9.86%) .

ويأتي في المركز الخامس نشاط حدادة فنية بنسبة تساوي (6.17%)، يليه غسل وتشحيم السيارات بنسبة تقدر بالتقريب (6.06%)، ونشاط صناعة الحلويات والمرطبات بنسبة (5.94%)، بعدها يأتي نشاط طلاء السيارات بنسبة تساوي (5.82%) منشأة مصنفة .

2- **على مستوى الانتشار:** من خلال هذه الدراسة للمنشآت المصنفة لاحظنا انتشار هذه المنشآت بطريقة عفوية، وعدم وجود توازن في انتشارها، وأيضا عدم وجود قراءة واضحة لهذا النوع من النشاط .

حيث نلاحظ التواصل (الاحتكاك المباشر بين سكان الأحياء ومختلف المنشآت المصنفة)، مما يجعلنا نتساءل عن تأثير ذلك على حياة السكان المعنيين .

3- **حسب نوع النشاط:** نستنتج من هذه الدراسة أن معظم المنشآت المصنفة، نجدها منتشرة في الأحياء ذات الطابع الفردي خاصة هذا النوع من الأنشطة (التصليح الميكانيكي للسيارات، غسل وتشحيم السيارات، حدادة فنية، نجارة الألمنيوم، تلفيف الوشائع) .

بينما الأحياء ذات الطابع الجماعي ينتشر بها القليل من المنشآت المصنفة مثل: المخابر، تنظيف الملابس، صناعة الحلويات والمرطبات .

مثلا لاحظنا سابقا من دراسة المنشآت المصنفة، تفاوت كبير بين عدد المنشآت المصنفة بمختلف القطاعات، نلاحظ هنا أيضا تفاوت هذه المنشآت من حيث النوع والنشاط .

خلاصة الفصل:

نستخلص من كل ماسبق أنه تم التركيز في هذا الفصل على دراسة مجالية، وإحصائية لعدد المنشآت المصنفة، وكان ذلك على مستوى ولاية المسيلة حيث حددنا عدد هذه المنشآت لكل بلدية بالولاية، والتي وصلت نسبتها الإجمالية إلى حوالي 2190 منشأة مصنفة.

ويليه دراسة عددية ومجالية للمنشآت المصنفة على مستوى المحيط الحضري للمدينة، وحددت نسبته تقريبا بحوالي 842 منشأة مصنفة، وقمنا بتحديد نوع ونشاط هذه المنشآت على مستوى النسيج العمراني للمدينة .

وقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU مدينة المسيلة إلى 07 قطاعات مختلفة، حيث قمنا بالتركيز على دراسة عددية لهذه المنشآت على مستوى كل قطاع بالمدينة، وبعدها حددنا نسبة تواجدها ونوع نشاطها على مستوى كل حي بالقطاع .

ولاحظنا من دراستنا لهذا الفصل أن هذه المنشآت المصنفة تنتشر وتتوزع على مستوى المحيط الحضري للمدينة، وعلى مستوى الأحياء السكنية والمحيط المجاور، غير أنها تختلف من حيث النوع والعدد والنشاط .

الفصل الخامس

المواقع المعاش للسكان

- مقدمة

1- تحليل الاستثمار

1-1- المنهج المتبع

1-2- سبب اختيار الحي

1-3- الكيفية التي تم بها العمل المتعلق بالاستثمار

2- سكان حي 700 مسكن

3- تحليل الفرضيات

- خلاصة الفصل

مقدمة

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن حي 700 مسكن المتواجد بالقطاع رقم 05، الذي يحتوي على أكبر عدد من المنشآت المصنفة ، من الصنف الثالث والصنف الرابع لهذا تم اختيارنا لهذا الحي لدراسة مدى تأثير هذه المنشآت على السكان ، خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي (الضوضاء، الرائحة، الوسخ، الحوادث) .

1- تحليل الاستثمار

1-1- المنهج المتبع :

المنهج الوصفي التحليلي وأعتمدنا على العينة العشوائية، حيث تم اختيار عينة من حي 700 مسكن، و قمنا باستجواب 100 مسكن عن طريق استمارة ، ومجموعة أسئلة موجهة للمستغلين (الحرفين) عن طريق المقابلة.

1-2- سبب اختيار الحي :

لأننا من الدراسة التحليلية للمنشآت المصنفة لمدينة المسيلة ، أن حي 700 مسكن يحتوي على عدد كبير من المنشآت المصنفة، المتواجد بالقطاع رقم 05 .

1-3- الكيفية التي تم بها العمل المتعلق بالاستمارة :

تم اختيار مجموعة من الأسئلة بحيث أن الإجابات عليها لا يمكن لنا أن نتحصل عليها من خلال المعاينة الميدانية، وتساعدنا في فهم (معرفة) ما مدى تأثير المنشآت المصنفة على السكان والبيئة الحضرية.

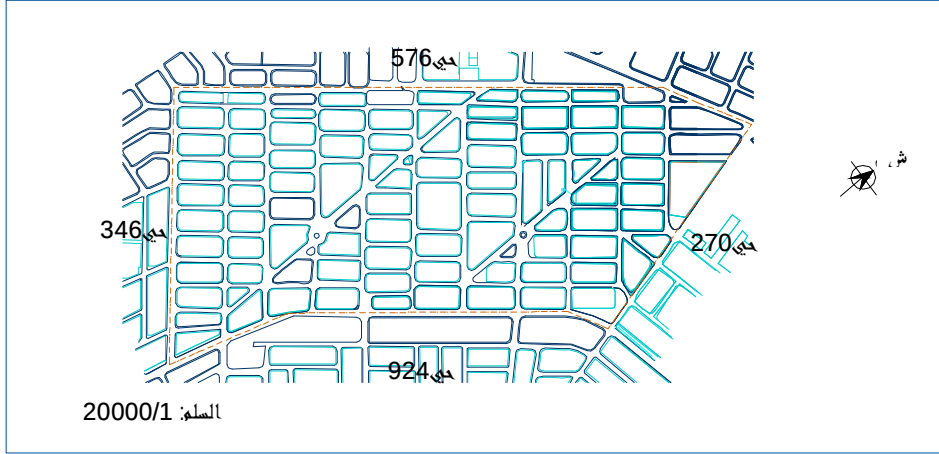
- ومحو هذه الأسئلة الموجهة إلى السكان ، يدور حول معنى المنشآت المصنفة والقوانين التي تسيّر وتتحكم في هذه المنشآت .

ومدى أثر هذه المنشآت على السكان وعلى المحيط الحضري ، من حيث التلوث (الضوضاء، الروائح "الناجمة عن الطلاء"، الأوساخ، الحوادث) .

- كما وجهنا مجموعة من الأسئلة للمستغلين (الحرفيين) وكانت عن طريق المقابلة ، واخترنا مجموعة من النشاطات مثل (ورشة حدادة فنية ، نجارة الخشب ، غسل وتشحيم السيارات ، التصليح الميكانيكي للسيارات ، الحمامات)، والتي تنتشر بكثرة مقارنة بالنسبة للمنشآت الأخرى .

2- سكان حي 700 مسكن:

يقع حي 700 مسكن في الشمال الغربي لمدينة المسيلة ، حيث يتربع على مساحة تقدر بحوالي 49 هكتار، ويصل عدد سكانه إلى حوالي 4800 نسمة :

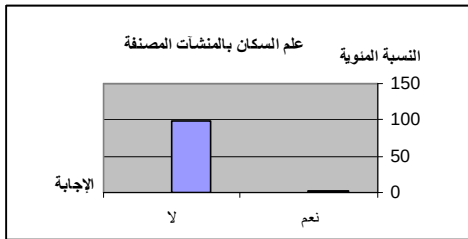


الشكل رقم (5-1): يوضح موقع حي 700 مسكن المتواجد بالقطاع رقم 05 المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

يحدّه شمالاً : التجزئة الترابية 576 مسكن وجنوباً: التجزئة الترابية 924 مسكن شرقاً : التجزئة الترابية 270 مسكن وغرباً : التجزئة الترابية 346 مسكن

2-1- السكان وعلاقتهم بالمنشآت المصنفة

1- مدى علم السكان بالمنشآت المصنفة:

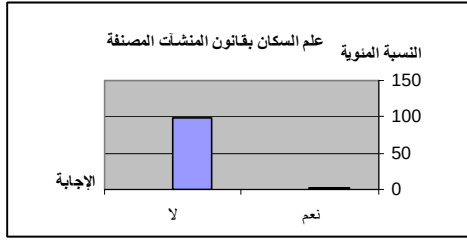


الإجابة	نعم	لا	المجموع
العدد	2	98	100
النسبة %	2	98	100

الجدول (5-1)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-1) أن نسبة معرفة السكان بكلمة منشآت مصنفة لم تتجاوز 2 % ، بينما الذين ليس لهم علم بهذه المنشآت قدرت نسبتهم بحوالي 98 %.

2- نسبة معرفة السكان بالقانون المتعلق بالمنشآت المصنفة:



الإجابة	نعم	لا	الجموع
العدد	2	98	100
النسبة %	2	98	100

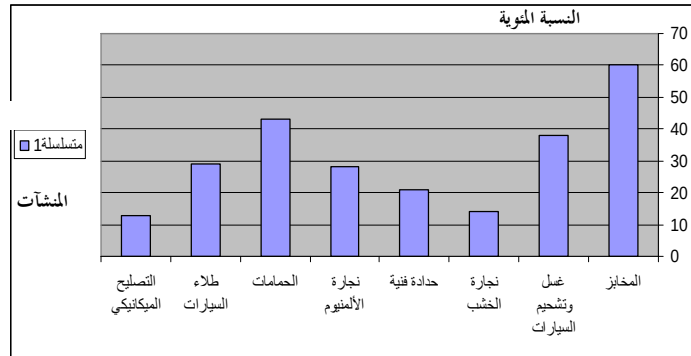
الجدول (2-5)

كما أن نسبة الذين ليس لهم علم بأن هناك قانون يحكم المنشآت المصنفة ، وصلت إلى 98% كما هو مبين في الجدول رقم (2-5)، أما الذين لهم علم بهذا القانون فإن نسبتهم لم تتعد 2%.

3- النشاطات التي يرضى صاحب المسكن أن تكون قريبة إلى مسكنه:

الإجابة	المخازن	غسل وتشحيم السيارات	نجارة الخشب	حدادة فنية	نجارة الألمنيوم	الحمامات	طلاء السيارات	التصليح الميكانيكي
العدد	60	38	14	21	28	43	29	13
النسبة %	60	38	14	21	28	43	29	13

الجدول (3-5)



من خلال الجدول نستنتج أن صاحب المسكن ، المنشأة التي يرضى أن تكون أقرب إلى مسكنه، أخذت المرتبة الأولى المخازن والتي وصلت إلى 60%، ويليه الحمامات والتي قدرت بحوالي 43% في المرتبة الثالثة منشأة غسل وتشحيم السيارات بحوالي 38%، وبعدها تأتي منشأة طلاء السيارات والتي لم تتجاوز حوالي 29% وبعدها تأتي بقية المنشآت الأخرى.

نستنتج من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- أن معظم سكان الحي ليس لهم علم بمفهوم المنشآت المصنفة.
- عدم معرفة كل سكان حي 700 مسكن، بالقانون الذي يسير ويتحكم في المنشآت المصنفة .

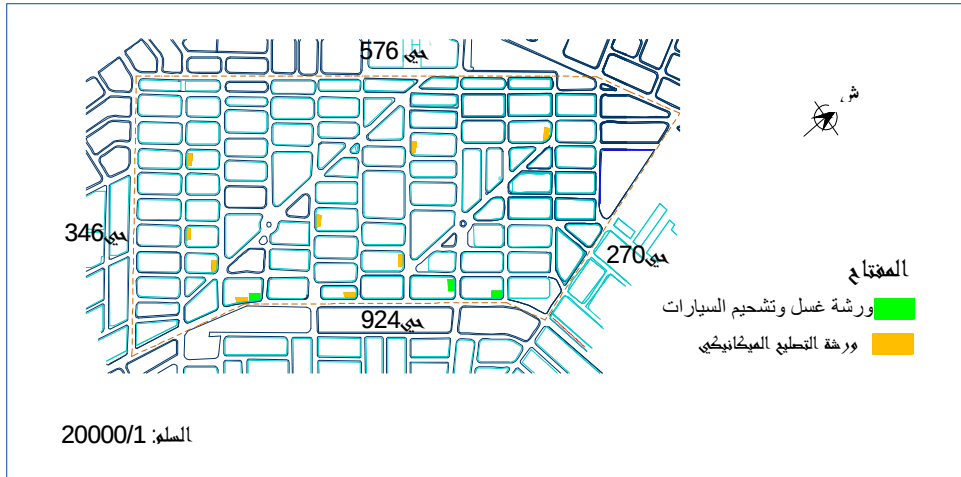
انزعاج السكان من تواجد بعض المنشآت المصنفة لقرىها لمسكنه م مثل: منشأة نجارة الخشب، حدادة فنية، التصليح الميكانيكي للسيارات .

2-2 - علاقة تصنيف المنشآت المصنفة مع الواقع:

حاولنا من خلال هذه النقطة أن ندرس مدى توافق التصنيف (المعايير) مع ما هو واقع في الحي المدروسة، كزنا على ثلاث معايير واستثنينا التصنيف حسب الكمية لعدم وجودها في الحي.

1- المنشآت التي تصنف حسب المساحة (م²)

1-1 - بالنسبة لمنشأة التصليح الميكانيكي للسيارات وغسل وتشحيم السيارات:

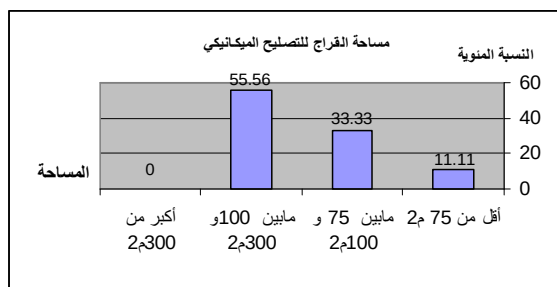
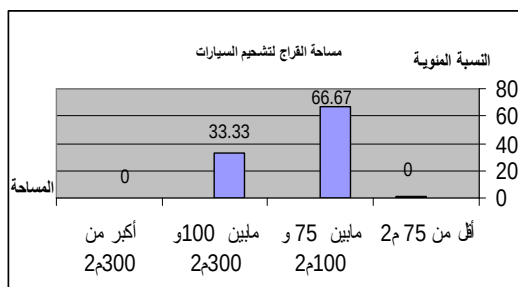


الشكل رقم (5-2): يوضح المنشآت المصنفة المتواجدة بحي 700 مسكن (لورشة غسل وتشحيم السيارات، التصليح الميكانيكي للسيارات)

1-1-1- مساحة الورشة "القراج":

المساحة/ النشاط	أقل من 75 م ²	ما بين 75 و 100 م ²	ما بين 100 و 300 م ²	أكبر من 300 م ²	المجموع
التصليح الميكانيكي للسيارات	1	3	5	0	9
غسل وتشحيم السيارات	0	2	1	0	3

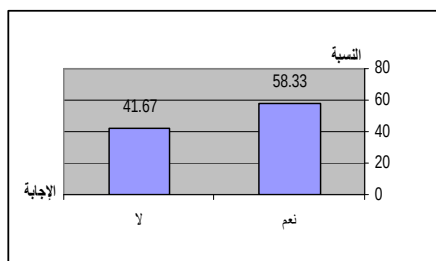
الجدول (4-5)



نلاحظ من خلال الجدول (4-5) أن مساحة الورشة "القراج" للتصليح الميكانيكي للسيارات تختلف من حيث المساحة ، حيث إذا كانت ما بين 100 و 300 م² أخذت 05 منشآت، أي بنسبة 55.56%، أما إذا كانت ما بين 75 و 100 م² قدرت بـ 03 منشآت أي بنسبة 33.33%، ويليه مساحة أقل من 75 م² وأخذت 01 منشأة واحدة أي بنسبة 11.11% .

أما ورشة غسل وتشحيم السيارات، إذا كانت المساحة ما بين 75 و 100 م² أخذت (02) منشأتين مصنفتين، أي بنسبة 66.67% ما بين 100 و 300 م² أخذت 01 منشأة مصنفة والتي قدر نسبته بحوالي 33.33% .

1-1-2- مساحة الورشة كافية أو غير كافية:



النشاط/ الإجابة	العدد		
	غسل وتشحيم السيارات	التصليح الميكانيكي للسيارات	المجموع
نعم	2	3	5
لا	1	6	7

الجدول (5-5)

نتنتج من خلال الجدول أن نسبة المساحة غير الكافية قدرت بحوالي 58.33%، بينما نسبة المساحة الكافية قدرت بحوالي 41.67% .

3-1-1- المساحة الخارجية التي تحتاج إليها " تستعملها " :

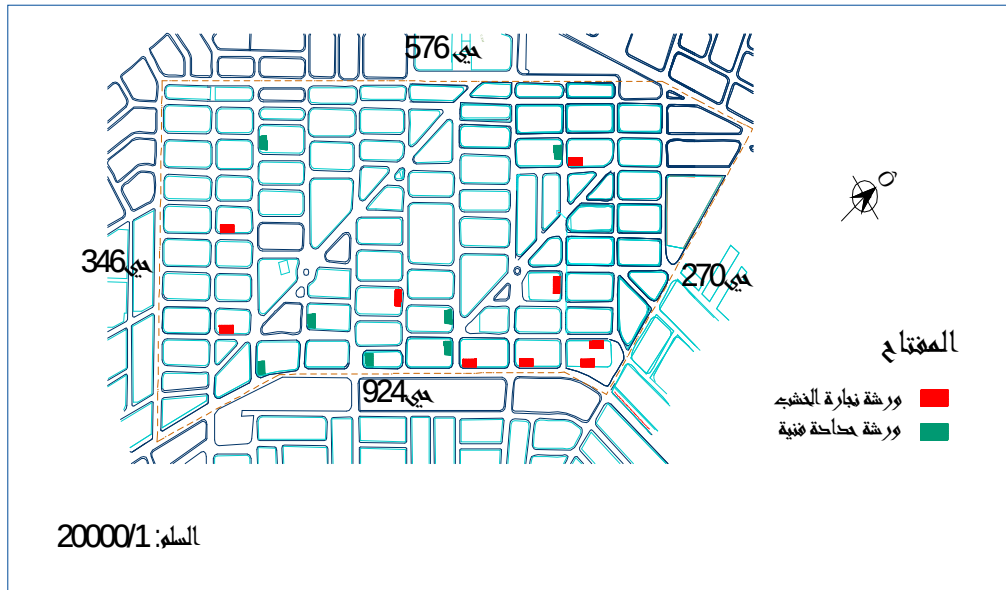
المساحة/ النشاط	10 م ²	20 م ²	30 م ²	40 م ²	المجموع
التصليح الميكانيكي للسيارات	0	2	4	3	9
غسل وتشحيم السيارات	0	1	2	0	3

الجدول (5-6)

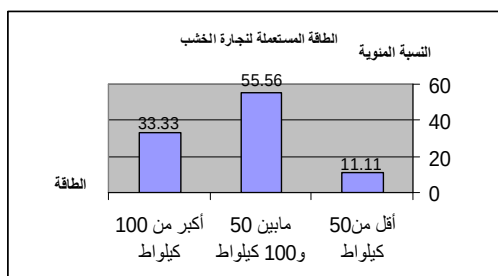
إن المساحة الخارجية التي يحتاج إليها المستغل لأنشطة التالية (التصليح الميكانيكي للسيارات) قدرت بحوالي 75 %، أما ورشة (فصل وتشحيم السيارات) والتي وصلت نسبتها بحوالي 25 % .

2- المنشآت التي تصنف حسب الطاقة (كيلواط):

1-2- ورشة نجارة الخشب (الطاقة)



الشكل رقم (3-5): يوضح المنشآت المصنفة المتواجدة بحي 700 مسكن (لورشة نجارة الخشب، حدادة فنية)

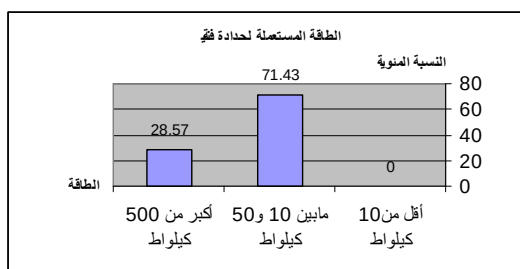


الطاقة/الإجابة	أقل من 50 كيلواط	ما بين 50 و 100 كيلواط	أكبر من 100 كيلواط	المجموع
العدد	1	5	3	9
النسبة %	11.11	55.56	33.33	100

الجدول (5-7)

بينما طاقة مجموع الآلات قدرت بحوالي 55.56 % إذا كانت ما بين 50 و 100 كيلواط، أكبر من 100 كيلواط قدرت بـ 33.33 %، أما أقل من 50 كيلواط حسب الاستمارة وإجابة العينة قدرت بالتقريب 11.11 %.

2-2- ورشة حدادة فنية (الطاقة)

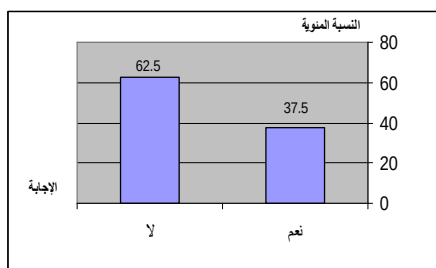


الطاقة/الإجابة	أقل من 10 كيلواط	ما بين 10 و 50 كيلواط	أكبر من 500 كيلواط	المجموع
العدد	0	5	2	7
النسبة %	0	71.43	28.57	100

الجدول (5-8)

نلاحظ من خلال الجدول (5-8) طاقة مجموع الآلات المساهمة في تشغيل الورشة قدرت بـ 71.43 % إذا كانت ما بين 10 و 50 كيلواط، أما إذا كانت أكبر من 500 كيلواط قدرت بـ 28.57 %، أما أقل من 10 كيلواط حسب إجابة العينة لا يوجد .

2-3- مساحة الورشة كافية أو غير كافية:

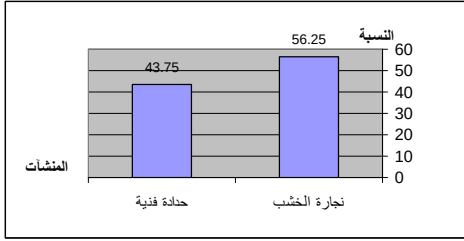


النشاط/الإجابة	العدد	
	حدادة فنية	نجارة الخشب
نعم	2	4
لا	5	5

الجدول (5-9)

نستنتج من خلال الجدول أن نسبة المساحة غير الكافية قدرت بحوالي 62.50 %، بينما نسبة المساحة الكافية قدرت بحوالي 37.50 %.

4-2- المساحة الخارجية التي تحتاج إليها " تستعملها " :

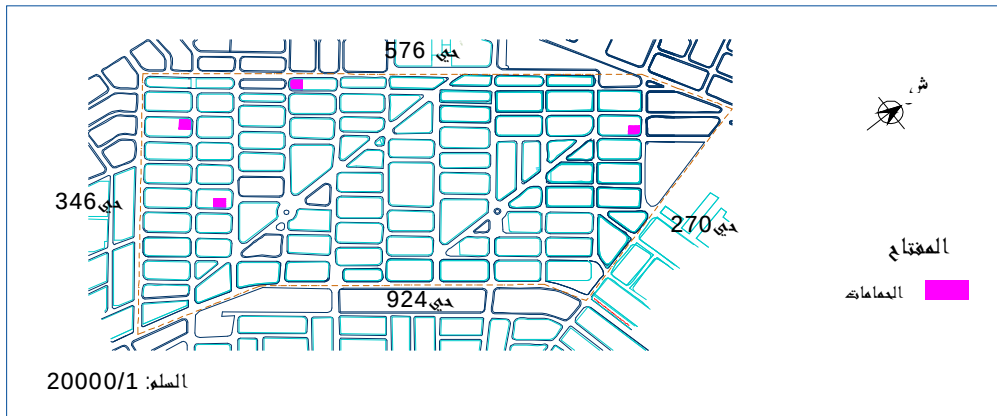


المساحة/ النشاط	1م ²	2م ²	3م ²	4م ²	المجموع
نجارة الخشب	1	3	3	2	9
حدادة فنية	1	2	2	2	7

الجدول (5-10)

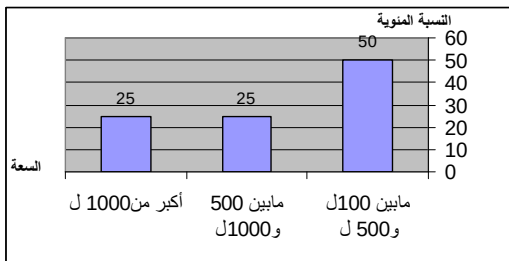
نستنتج أن المساحة الخارجية التي يحتاج إليها الحرفي تختلف حسب الاحتياج من 1م² إلى 4م²، حيث وصلت نسبة المساحة التي يحتاجها الحرفي لورشة نجارة الخشب إلى حوالي 56.25 %، أما ورشة حدادة فنية تقدر نسبة المساحة الخارجية التي يحتاجها الحرفي بالتقريب 43.75 %.

3- المنشآت التي تصنف حسب السعة (ل) :



الشكل رقم (5-4): يوضح المنشآت المصنفة المتواجدة بحسب 700 مسكن (الحمامات)

3- 1- سعة مولد البخار la chaudière بالنسبة للحمامات:



الإجابة	ما بين 100 ل و 500 ل	ما بين 500 ل و 1000 ل	أكبر من 1000 ل	المجموع
العدد	2	1	1	4
النسبة %	50	25	25	100

الجدول (5-11)

إن سعة مولد البخار داخل الحمام تختلّف من حيث السعة في حالة إذا كان ما بين 100 ل 500 ل والتي وصلت نسبته بحوالي 50% ، بينما إذا كان سعة مولد البخار ما بين 500 ل و 1000 ل وأكبر من 1000 ل، لاحظنا من خلال الجدول (5-11) وحسب إجابة العينة أن لهما نفس النسبة 25% .

نستنتج من خلال دراستنا للمعايير الثلاث (المساحة والطاقة والسعة) توصلنا إلى ما يلي:

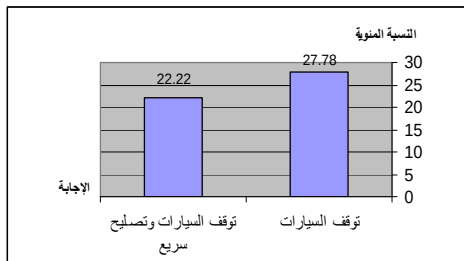
وموجود داخل المحيط الحضري منشآت من الصنف الثالث والرابع ، والتي يسمح القانون بإعطاء الرخصة لاستغلال هذا النوع من التصنيف وسط النسيج العمراني للمدينة .

- من الدراسة الميدانية توصلنا إلى وجود منشآت مصنفة من الصنف الثاني بحسب 700 مسكن، وحسب القانون هذا النوع من التصنيف يجب أن يكون خارج المحيط الحضري للمدينة .

- نلاحظ حسب الدراسة التي توصلنا إليها أن معايير التصنيف ، لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصنيف المنشآت المصنفة سواء من الصنف الثاني أو الثالث أو الرابع .

4- استغلال الرصيف

4-1- استغلال الرصيف لورشة "التصليح الميكانيكي للسيارات":



الاجموع	في ماذا		لا	نعم	الإجابة
	توقف السيارات وتصلح سريع	توقف السيارات			
العدد	4	5	1	8	18
النسبة %	22.22	27.78	5.56	44.44	100

الجدول (5-12)



20



19

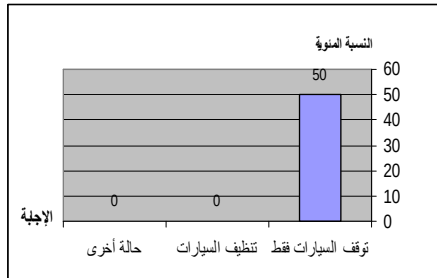


18

الصورة 18, 19, 20 وضح منشأة التصليح الميكانيكي للسيارات لحي 700 مسكن
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

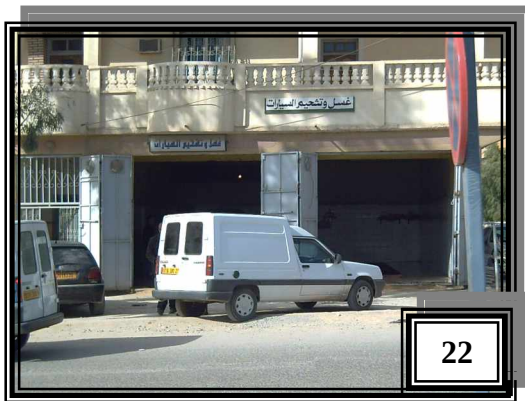
الصور 18، 19، 20 توضح استغلال الرصيف لورشة التصليح الميكانيكي للسيارات، وكانت وظيفته لتوقف السيارات، والتصليح السريع والذي يقدر بحوالي (27.78 % و 22.22 %).

4-2- استغلال الرصيف لورشة " غسل وتشحيم السيارات ":



المجموع	في ماذا			لا	نعم	الإجابة
	حالة أخرى	تنظيف السيارات	توقف السيارات فقط			
العدد	0	0	3	0	3	6
النسبة %	0	0	50	0	50	100

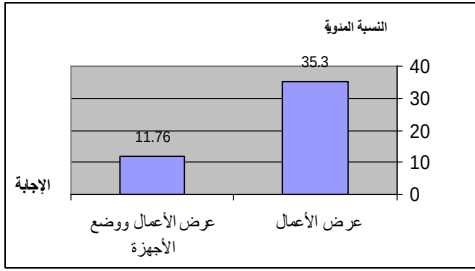
الجدول (5-13)



الصورة 21، 22 توضح منشأة غسل وتشحيم السيارات لحي 700 مسكن
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

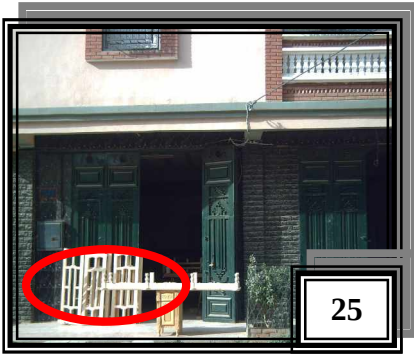
نلاحظ من خلال الصور 21، 22 أنها توضح استغلال الرصيف لورشة غسل وتشحيم السيارات وكانت وظيفته لتوقف السيارات فقط ، وحسب إجابة العينة يقدر بحوالي 50 % بينما تنظيف السيارات في الرصيف لا يوجد .

4-3- استغلال الرصيف لورشة " نجارة الخشب " :

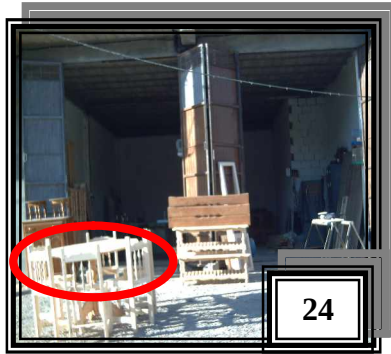


المجموع	في ماذا		لا	نعم	الإجابة
	عرض الأعمال ووضع الأجهزة	عرض الأعمال			
العدد	2	6	1	8	17
النسبة %	11.76	35.30	5.88	47.06	100

الجدول (5-14)



25



24

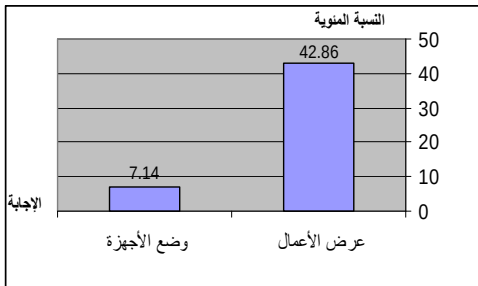


23

الصورة 25,24,23 توضح منشأة نجارة الخشب لحي 700 مسكن
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

نلاحظ من خلال الصور 25,24,23 أن استغلال الرصيف لورشة نجارة الخشب ، والذي تم استغلاله في عرض الأعمال حيث أخذ نسبة 35.30 %، بينما عرض الأعمال ووضع الأجهزة حسب إجابة العينة يقدر بحوالي 11.76 % .

4-4- استغلال الرصيف لورشة " حدادة فنية " :

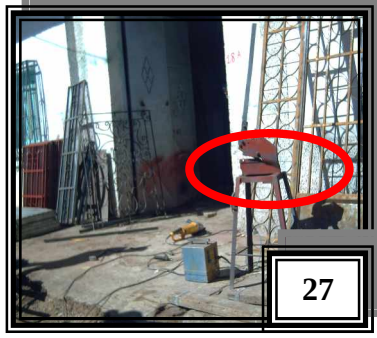


المجموع	في ماذا		لا	نعم	الإجابة
	وضع الأجهزة	عرض الأعمال			
العدد	1	6	0	7	14
النسبة %	7.14	42.86	0	50	100

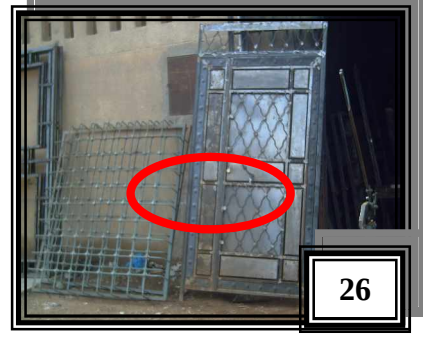
الجدول (5-15)



28



27



26

الصورة 26,27,28 توضح منشأة حدادة فنية لحي 700 مسكن
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

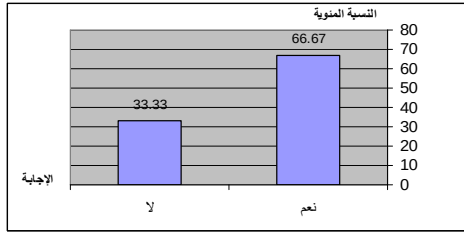
أما استغلال الرصيف لورشة حدادة فنية فكانت وظيفته في عرض الأعمال ، والذي أخذ نسبة 42.86%، ووضع الأجهزة يساوي 7.14 % .

نستنتج من خلال دراستنا لوظيفة استغلال الرصيف مايلي:

- الاختلاف من حيث الوظيفة (عرض الأعمال، تصليح سريع، توقف السيارات)
- استغلال الرصيف بطريقة غير قانونية ، حيث يمنع استعمال المساحة الخارجية للورشة لأن وظيفته للسير فقط .
- عدم المراقبة الدائمة من طرف المسؤولين، مما يسمح للمستغل (الحرفي) في بعض الأحيان تجاوز القانون الذي ينص على حماية البيئة ، وعدم الإساءة للجوار مثل (قانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة العمومية وترقيتها ، والقانون 10-03 الذي ينص على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة) .
- لاحظنا من الدراسة الميدانية المساحة التي حددها القانون حسب معايير التصنيف ، غير كافية مما يستدعي أو يتطلب (الحرفي) استعمال الرصيف في وظائف أخرى .

5- استعمال مواقف السيارات

5-1- هذا النوع من النشاط "التصليح الميكانيكي للسيارات" يحتاج إلى مواقف سيارات:

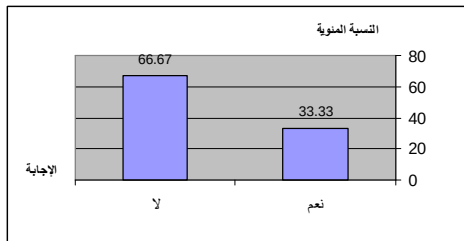


الإجابة	نعم	لا	المجموع
العدد	6	3	9
النسبة %	66.67	33.33	100

الجدول (5-16)

كانت نسبة الاحتياج لمواقف السيارات لورشة "التصليح الميكانيكي للسيارات" بحوالي 66.67%، بينما لا يحتاج إلى مواقف سيارات بنسبة 33.33% .

5-2- هذا النوع من النشاط "غسل وتشحيم السيارات" يحتاج إلى مواقف سيارات:

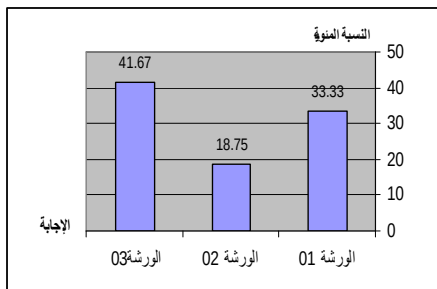


الإجابة	نعم	لا	المجموع
العدد	1	2	3
النسبة %	33.33	66.67	100

الجدول (5-17)

من الدراسة التحليلية نلاحظ أن هذا النوع من الأنشطة المصنفة وحسب إجابة العينة، لا يحتاج لمواقف سيارات، والتي تقدر النسبة بحوالي 66.67% .

5-2-1- وجود خزان ماء "غسل وتشحيم السيارات"

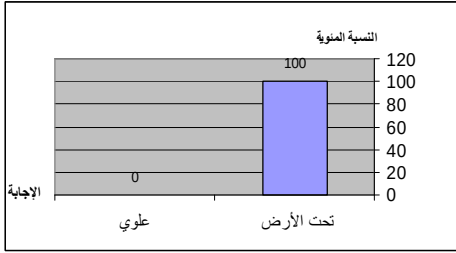


المجموع	حجم الخزان م ²			لا	نعم	الإجابة
	الورشة 03	الورشة 02	الورشة 01			
العدد	20 م ²	9 م ²	16 م ²	0	3	48
النسبة %	41.67	18.75	33.33	0	6.25	100

الجدول (5-18)

نستنتج من خلال الجدول أن معظم الورشات المتعلقة بـ "غسل وتشحيم السيارات" لديهم خزان ماء داخل الورشة .

5-2-2- موقع الخزان لورشة "غسل وتشحيم السيارات":

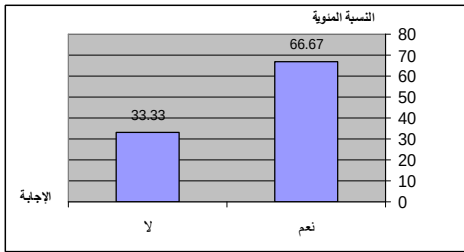


الإجابة	تحت الأرض	علوي	المجموع
العدد	3	0	3
النسبة %	100	0	100

الجدول (5-19)

نستنتج من خلال الجدول أن موقع الخزان لورشة غسل وتشحيم السيارات موجود تحت الأرض، والذي أخذ نسبة 100% .

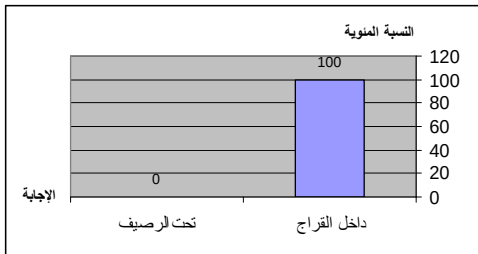
5-2-3- نقص الماء لورشة "غسل وتشحيم السيارات":



الإجابة	نعم	لا	المجموع
العدد	2	1	3
النسبة %	66.67	33.33	100

الجدول (5-20)

5-2-4- الخزان داخل القراج أو تحت الرصيف :



الإجابة	داخل القراج	تحت الرصيف	المجموع
العدد	3	0	3
النسبة %	100	0	100

الجدول (5-21)

نلاحظ من خلال الجدول (5-21)، أن الخزانات المتعلقة بورشة غسل وتشحيم السيارات متواجدة معظمها داخل المستودع .

نستنتج من خلال هذه الدراسة المتمثلة في استعمال مواقف السيارات حيث توصلنا إلى ما يلي:

ضرورة وجود مواقف سيارات بالنسبة لورشة التصليح الميكانيكي للسيارات ، والذي أخذ نسبة تقدر بحوالي 66.67% .

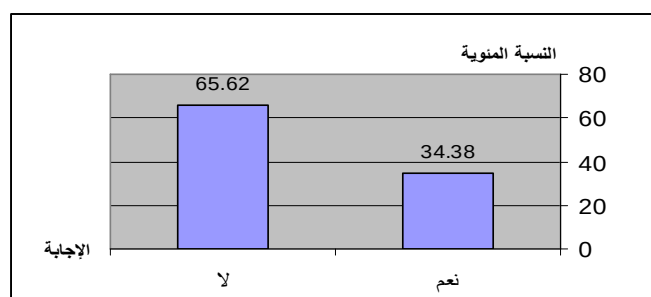
م- بالنسبة لورشة غسل وتشحيم السيارات حسب إجابة العينة ، لا يحتاج إلى مواقف السيارات.

3-2- المضايقات والإزعاجات التي تسببها هذه المنشآت لسكان الحي

2-3-1- مكان تواجد هذه الورشات تراه مناسباً:

العدد						النشاط / الإجابة
الاجموع	الحمامات	التصليح الميكانيكي للسيارات	غسل وتشحيم السيارات	نجارة الخشب	حدادة فنية	
11	4	2	1	3	1	نعم
21	0	7	2	6	6	لا

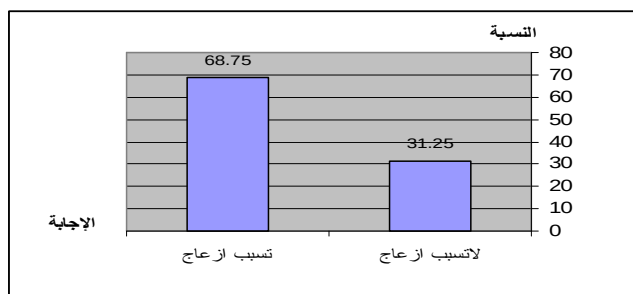
الجدول (22-5)



2-3-2- السبب :

العدد						النشاط / السبب
الاجموع	الحمامات	التصليح الميكانيكي للسيارات	غسل وتشحيم السيارات	نجارة الخشب	حدادة فنية	
10	4	2	1	1	2	لا تسبب إزعاج
22	0	7	2	8	5	تسبب إزعاج

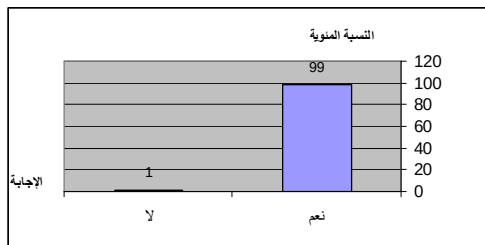
الجدول (23-5)



نلاحظ من خلال الجدول رقم (23-5) أن هذا النوع من الأنشطة يراه معظم السكان غير مناسب لقربه من الأحياء السكنية ، وذلك بسبب الإزعاج التي تسببها هذه الأنشطة المصنفة خاصة (رشة حدادة فنية ، نجارة الخشب ، التصليح الميكانيكي للسيارات ، غسل وتشحيم السيارات)،

حيث وصلت نسبة الإزعاج إلى 68.75% من مجموع المضايقات ، بينما نسبة عدم الإزعاج أخذت نسبة 31.25% .

2-3-3- نسبة المضايقات:

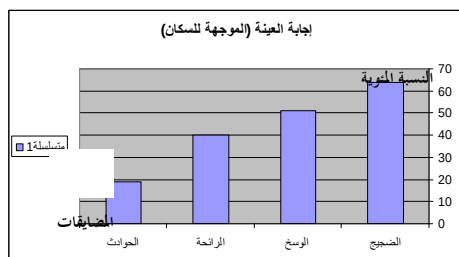


الإجابة	نعم	لا	المجموع
العدد	99	1	100
النسبة %	99	1	100

الجدول (5-24)

قدرت نسبة المضايقات والإزعاجات الناتجة عن المنشآت المصنفة بنسبة بحوالي 99% ، بينما قدرت نسبة عدم الإزعاج بحوالي 1% ، مما يعكس أثرها السلبي على السكان .

2-3-4- أنواع المضايقات والإزعاج :



الإجابة	الضجيج	الوسخ	الرائحة	الحوادث
العدد	64	51	40	19
النسبة %	64	51	40	19

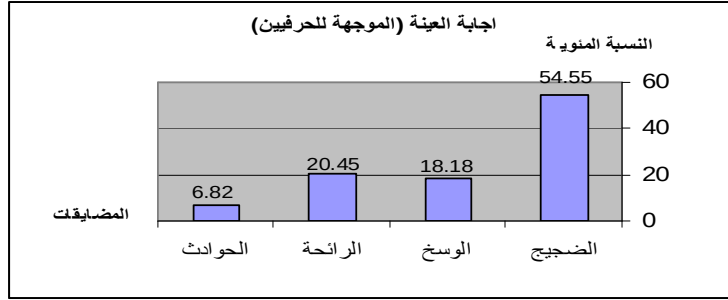
الجدول (5-25)

نلاحظ من خلال الجدول (5-25) الذي يبين ترتيب التأثير (الذي كان نتيجة لإجابة العينة)، أن أكبر نسبة من الإزعاج والقلق للسكان كانت بسبب الضجيج حيث قدرت بـ 64% من مجموع الإجابات، ويليه قلق السكان من الأوساخ الناتجة عن هذه المنشآت والتي قدرت بحوالي 51%، بينما قدرت نسبة الرائحة بحوالي 40%، أما الحوادث فلم تتجاوز نسبة 19%، الشيء الذي يبين أن هذا النوع من المنشآت المصنفة له أثر على السكان والمحيط المجاور لها .

2-3-5- المضايقات والإزعاجات التي تسببها هذه المنشآت للجيران:

النشاط/ الإزعاج	العدد				
	حدادة فنية	نجارة الخشب	غسل وتشحيم السيارات	التصليح الميكانيكي للسيارات	المجموع
الضجيج	7	9	3	5	24
الرائحة	/	3	/	6	9
الوسخ	1	2	1	4	8
الحوادث	/	3	/	/	3

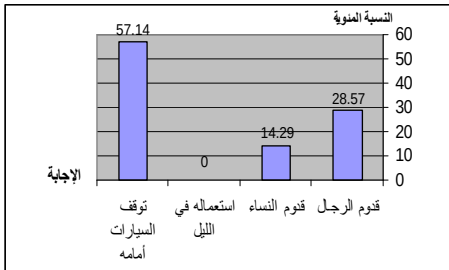
الجدول (5-26)



إن أكبر نسبة للمضايقات والإزعاج التي تسببها هذه المنشآت المصنفة للجيران، كانت للتلوث السمعي (الضجيج) بحوالي 54.55%، بعدها يأتي الانزعاج والمضايقات من الرائحة " مثل الطلاب أثناء العمل " الناتجة عن هذه المنشآت والتي تساوي 20.45%، ويليه المضايقات من التلوث البصري (الوسخ) مما يكون له أثر على السكان ، والذي قدرت بحوالي 18.18%، وفي الأخير تأتي المضايقات من الحوادث، والتي تقدر بـ 6.82%.

نستنتج خلال هذه الدراسة للمضايقات أن لها أثر على صحة السكان ، من ناحية التلوث السمعي والتلوث البصري، مما يكون لها أثر على جمال المحيط الحضري للمدينة .

2-3-6 - الشيء الذي يزعج الجيران من الحمام:



الإجابة	قدم الرجال	قدم النساء	استعماله في الليل	توقف السيارات أمامه	المجموع
العدد	2	1	0	4	7
النسبة %	28.57	14.29	0	57.14	100

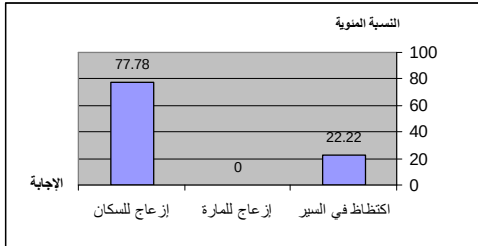
الجدول (5-27)



الصورة 29,30 توضح حمامات بحي 700 مسكن
المصدر: من طرف الطالبة سنة 2007

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-27) والذي يوضح نسبة انزعاج السكان من تواجد الحمام، وكانت أكبر نسبة عند توقف السيارات بالقرب من الحمام بحوالي 57.14%، وبعدها يليه الانزعاج من قدوم الرجال بنسبة 28.57%، وفي الأخير الانزعاج من قدوم النساء بحوالي 14.29%.

2-3-7- تواجد السيارات بالقرب من ورشة "التصليح الميكانيكي للسيارات" يسبب:

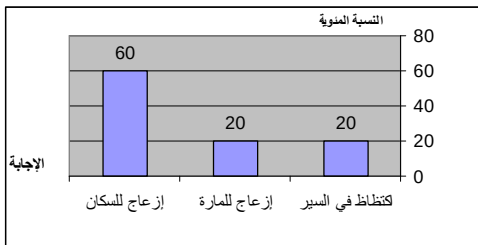


الإجابة	اكتظاظ في السير	إزعاج للمارة	إزعاج للسكان	المجموع
العدد	2	0	7	9
النسبة %	22.22	0	77.78	100

الجدول (5-28)

نستنتج من خلال الجدول أنه وصلت نسبة انزعاج السكان من قرب ورشة "التصليح الميكانيكي للسيارات" للمسكن بحوالي 77.78%، بينما نسبة الانزعاج من الاكتظاظ في السير قدرت نسبته بحوالي 22.22% .

2-3-8- تواجد السيارات بالقرب من ورشة "غسل وتشحيم السيارات" يسبب:



الإجابة	اكتظاظ في السير	إزعاج للمارة	إزعاج للسكان	المجموع
العدد	1	1	3	5
النسبة %	20	20	60	100

الجدول (5-29)

إن تواجد السيارات بالقرب من الورشة (الذي كان نتيجة لإجابة العينة)، توصلنا إلى أنه تسبب إزعاج للسكان بنسبة تقدر بحوالي 60%، بينما تسبب إزعاج للمارة واكتظاظ في السير بنسبة تقدر بحوالي 20% .

نستنتج من خلال دراستنا للمضايقات والإزعاجات التي تسببها هذه المنشآت للسكان:

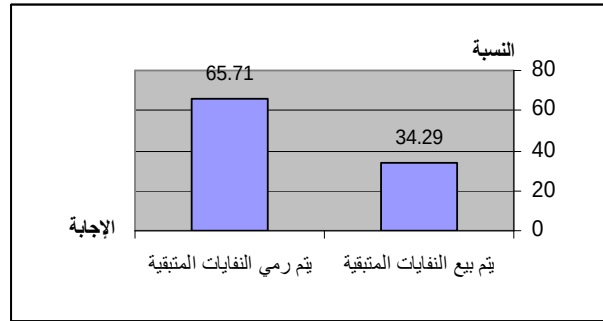
- مكان تواجد هذه المنشآت يراه معظم سكان الحي غير مناسب .
- أن هذه الأنشطة لها آثار سلبية على السكان من حيث التلوث السمعي (الضجيج) والتلوث البصري (الوسخ) .

4-2- نفايات المنشآت المصنفة والتخلص منها

4-2-1- جمع النفايات التي تنتجها الورشة:

النشاط/					جمع النفايات
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
الاجموع	التصليح الميكانيكي للسيارات	غسل وتشحيم السيارات	نجارة الخشب	حدادة فنية	الاجموع
12	/	/	7	5	يتم بيع النفايات المتبقية
23	9	3	9	2	يتم رمي النفايات المتبقية
35	9	3	16	7	العدد الإجمالي

الجدول (30-5)



نلاحظ من خلال الجدول (30-5) أن النفايات التي تنتجها هذه المنشآت المصنفة (حدادة فنية، نجارة الخشب، غسل وتشحيم السيارات، التصليح الميكانيكي للسيارات) يتم التخلص منها بطريقتين:

الطريقة الأولى إما رميها في مكان بعيد عن المدينة وحسب الدراسة كانت النسبة 65.71 %، الطريقة الثانية وهي يتم بيع النفايات المتبقية من ورشة حدادة فنية، نجارة الخشب وكانت النسبة بحوالي 34.29%.

3- تحليل الفرضية:

3-1- جانب قانوني (تشريعي):

- من دراستنا للقوانين المتعلقة بالمنشآت المصنفة، لاحظنا أنه هناك عدة مراسيم تنفيذية وقوانين تدير هذه المنشآت وتنص على المحافظة على البيئة الحضرية، مع حماية الصحة العمومية للسكان مثل قانون رقم 83-03 الصادر في 05/02/1983 والذي يتعلق بحماية البيئة، والقانون 85-05 الصادر في 16/02/1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

لاحظنا من خلال الاستمارة الموجهة للسكان أن هذه القوانين تبقى غامضة ، وغير واضحة لدى العينة المدروسة أو سكان المدينة وعدم وجود ثقافة كافية لدى الحرفيين للمحافظة على البيئة الحضرية .

- من الدراسة الميدانية لاحظنا أن المستغل لهذه المنشآت لم يلتزم بالقوانين المتعلقة بالمنشآت المصنفة تنص على حماية البيئة والمحيط الحضري من الملوثات ، كما هو موضح في القانون رقم 10-03 الصادر في 2003/07/19 والذي تطرق إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

عدم التوازن بين المساحات المحددة ، وفق المعايير المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 339-98 الصادر في 1998/11/03 والمساحة الواقعية (الضرورية)، لقيام صاحب المنشأة بما يحتاج إليه من وظائف مما أدى لهذا الأخير إلى استغلال الفضاء الخارجي (وضع الأجهزة، الطلاء، عرض الأعمال) المخصص لوظائف أخرى كسير المشاة .

3-2- جانب فضائي (التوزيع الجغرافي):

- من هذه الدراسة توصلنا إلى أن المنشآت المصنفة تنتشر على مستوى المدينة ، ووصل بها عدد المنشآت المصنفة إلى 842 منشأة، حيث تتواجد بدرجات متفاوتة عبر كافة الأحياء :

منشآت مصنفة من الدرجة الثالثة والرابعة متواجدة على مستوى كل الأحياء السكنية. بما في ذلك الأحياء المخططة ، والفوضوية، والعتيقة (العرقوب، الكوش) لأن هذا الانتشار غير متوازن عبر الأحياء السكنية .

- اختلاف المنشآت المصنفة من حيث العدد والنوع والنشاط على مستوى جميع الأحياء السكنية.

-عدم متابعة المساهمين للمنشآت المصنفة على مستوى المدينة ، والذي ينعكس في عدم المراقبة الدائمة لكيفية استغلال الفضاءات الداخلية والخارجية لمكان العمل .

من خلال التطرق إلى هذه الفرضية التي أردنا من خلالها الإطلاع على واقع المنشآت المصنفة، في المنظومة التشريعية في الجزائر، وفي النسيج العمراني لمدينة المسيلة، حيث توصلنا إلى أن هذا النوع من المنشآت المصنفة لم يحظ بأهمية كبيرة في فترة السبعينات والثمانينات، حيث لم تظهر قوانين واضحة تنص على كيفية التعامل مع المنشآت المصنفة، لكن لاحظنا من خلال دراستنا للقوانين المتعلقة بهذه المنشآت بدأ يحظى بالاهتمام الكبير من طرف السلطات المعنية في

الآونة الأخيرة، وذلك بصدور عدة قوانين تنص على تسيير المنشآت المصنفة من ناحية الرخصة وكيفية الإنشاء، مثل المرسوم 339-98 المؤرخ في 1998/11/03، والمرسوم الأخير 198-06 المؤرخ في 2006/05/31 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، وتحديد كيفية دراسة التأثير على البيئة، مثل المرسوم رقم 145-07 المؤرخ في 2007/05/19 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة .

ونستنتج من دراستنا التحليلية والإحصائية للمنشآت المصنفة على مستوى المدينة، حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

- انتشار المنشآت المصنفة بعدد يقدر بحوالي 842 منشأة على مستوى المدينة .
- توزيع المنشآت المصنفة في جميع القطاعات المكونة للمحيط الحضري للمدينة، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها لعدد المنشآت المصنفة، توصلنا إلى أن أكبر نسبة تتواجد بالقطاع رقم 05 والذي تقدر به النسبة بحوالي 26.25 % .
- تواجد هذه المنشآت تقريبا في جميع كل أحياء المدينة، سواء ذات الطابع الفردي أو الطابع الجماعي، وكانت أكبر نسبة لهذه المنشآت متواجدة بحي 700 مسكن وقدرت النسبة بها بحوالي 22.17 % .

من هذه الدراسة لاحظنا أن انتشار المنشآت المصنفة عبر المحيط الحضري للمدينة، ووسط الأحياء السكنية جاء بطريقة عشوائية، أي أنه لا يخضع لضوابط عمرانية، بحيث نجده ينتشر ويتوزع في جميع الأحياء السكنية بطريقة متفاوتة، من حيث النوع والعدد والتوزيع .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة عينة على مستوى حي 700 مسكن، وكان محور الاستثمار يتعلق بمجموعة من الأسئلة موجهة لسكان الحي ، حول مفهوم المنشآت المصنفة وأثرها على المحيط المجاور ، وكما قمنا بتوجيه مجموعة من الأسئلة عن طريق المقابلة للحرفيين (أصحاب المنشآت المصنفة)، تتمحور حول صفة المكان المخصص وكيفية استغلال فضائه. وتوصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- بالنسبة إلى الحرفيين : مما سبق لاحظنا أن المساحة الداخلية (المحددة قانوناً) غير كافية للقيام بالأعمال المطلوبة حيث يلتجئ العديد منهم إلى استغلال الفضاء الخارجي ، مما يؤثر على المحيط المجاور.

- بالنسبة للسكان غداً علم سكان الحي لمفهوم المنشآت المصنفة ، والقانون الذي ينص على تسيير وتنظيم هذه المنشآت داخل المحيط الحضري للمدينة، ومن خلال الاستثمار (اجابة العينة)، لاحظنا انزعاج السكان من وجود المنشآت المصنفة بهذه الصورة في أحيائهم .

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة:

إن المنشآت المصنفة في الجزائر عرفت اهتماما ملحوظا في الآونة الأخيرة من طرف المسؤولين، وذلك بصدور عدة مراسيم وقوانين تشريعية تنص على كيفية التعامل مع المنشآت المصنفة من الناحية القانونية ، مثل المرسوم التنفيذي 98-339 المؤرخ في 1998/11/03 المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها ، والمرسوم التنفيذي 06-198 المؤرخ في 2006/05/31 المتعلق بضبط التنظيم لهكلى يطبق على المنشآت المصنفة لحماية البيئة ، والمرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 2007/05/19 ، الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة ، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة مفهوم المنشآت المصنفة، وما هي هذه المنشآت التي صنف بها القانون، ومعرفة أيضا مدى انتشار وتوزيع هذه المنشآت على مستوى النسيج العمراني لمدينة المسيلة ، ومدى معرفة المجتمع "السكان" لمفهوم المنشآت المصنفة ، وأثرها على البيئة والمضايقات والإزعاجات التي تسببها لسكان المدينة.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها ، والتي تمحورت حول إشكالية التهيئة الحضرية ومخاطر المنشآت المصنفة بالجزائر ، واتخذنا في ذلك حالة مدينة "المسيلة" نموذجا، حيث قمنا بتقسيم المذكرة إلى مدخل عام وخمس 05 فصول:

الفصل الأول: الذي تطرقنا فيه إلى التهيئة الحضرية بين خطورة التلوث والإجراءات

القانونية، وكان ذلك في محورين:

المحور الأول تعرفنا من خلاله على معنى البيئة الحضرية ، والقوانين التي تنص على حماية المحيط الحضري وكان ذلك على المستوى العالمي مثل (القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة)، ويليه على المستوى الوطني مثل (القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة ، وقانون 85-05 متعلق بحماية الصحة وترقيتها) وتطرقنا إلى أدوات التهيئة والتعمير PDAU وPOS، ورخصة البناء وعلاقتها بحماية المحيط الحضري .

أما المحور الثاني تطرقنا فيه إلى مفهوم التلوث وأنواعه، التلوث الصناعي وأنواعه (تلوث المياه، تلوث الأرض، تلوث الهواء والتلوث الضوضائي)، وأثر هذه الملوثات على الصحة العمومية للسكان وعلى المساحات الخضراء

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة المنشآت المصنفة وأخطارها، والذي تناول محورين:

المحور الأول تم التركيز فيه على رخصة استغلال المنشآت المصنفة، وعلاقتها بحماية المحيط الحضري والإجراءات الخاصة بإقامة هذه المنشآت في الجزائر ، وكيف يتم وضع ملف طلب رخصة استغلال منشأة مصنفة وفق إجراءات قانونية ، وظهرت عدة مراسيم تطرقت إلى المنشآت المصنفة منها المرسوم رقم 88-149 ، الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها ، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98/339 الذي يضبط المنشأة المصنفة ويحدد قائمتها ، ويليه المرسوم التنفيذي الأخير رقم 06-198 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة لحماية البيئة ، حيث تم تقسيم هذه المنشآت إلى أربع أصناف ، منشآت مصنفة من الصنف 01 الخاضعة لترخيص وزاري، ومنشآت من الصنف 02 الخاضعة إلى ترخيص ولائي ، ومنشآت من الصنف 03 الخاضعة لترخيص لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي ، ويليه المنشآت من الصنف 04 الخاضعة لتصريح بلدي.

أما المحور الثاني تطرقنا فيه إلى المخاطر بصفة عامة ، والخطر الصناعي بالخصوص (الحادث الصناعي والنفائات الصناعية) ، حيث تطرق إليه (القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة) ، ثم تناولنا في هذا الفصل كيفية دراسة الخطر وعناصر دراسة الخطر وتحديد الضرر ، ويليه لمحة عن بعض الكوارث الصناعية التي حدثت في دول العالم بصفة عامة وفي الجزائر بالخصوص ، بعدها تأتي المشاكل الناجمة عن هذه النفائات الخطرة وصعوبة التخلص من هذه الأخيرة .

الفصل الثالث: قمنا في هذا الفصل بدراسة العلاقة الموجودة بين القطاعات والمنشآت

المصنفة، تمثلت هذه الدراسة في تحديد موقع مدينة المسيلة ، مع دراسة المحيط الحضري للمدينة والذي تمثل في القطاعات حسب تقسيم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لسنة 1995. بعدها تم التطرق إلى دراسة التوسع العمراني للمدينة ، ودراسة تطور والنمو السكاني وعلاقته بظهور المنشآت المصنفة حيث شهدت المدينة نموا سكانيا سريعا خاصة في الفترة ما بين 1987-1998 ، حيث وصل عدد سكانه حوالي 99858 نسمة ، أي بمعدل سنوي 4.09 % ، وارتفع عدد سكانه في سنة 2003 إلى حوالي 117910 نسمة ، أي بمعدل سنوي 1.04 % .

الفصل الرابع: وخصصناه لدراسة المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة، حيث تطرقنا إلى دراسة عددية (التوزيع العددي)، وفضائية (التوزيع المحلي)، لمختلف المنشآت المصنفة بمدينة المسيلة والتي وصل عددها حوالي 842 منشأة على مستوى المدينة ، مع الإشارة إلى هذه المنشآت المصنفة على مستوى أهم التجمعات السكانية بالولاية، والتي تقدر بها عدد المنشآت بحوالي 2190 منشأة مصنفة، إضافة إلى تحديد هذه المنشآت ، وكذلك نوعيته (حسب نوع النشاط في كل قطاع)، حيث وصل عدد المنشآت المصنفة في القطاع 01 الذي يمثل الأحياء العتيقة إلى 115 منشأة مصنفة أي بنسبة 13.66%، أما القطاع 02 وكان به عدد المنشآت يساوي 174 منشأة أي بنسبة 20.67%، القطاع 03 قدرت به المنشآت المصنفة 64 منشأة، والذي وصلت نسبته إلى 7.60%، القطاع 04 وصل به عدد المنشآت إلى 160 منشأة مصنفة، أي بنسبة 19.00%، القطاع 05 يساوي 221 منشأة وصلت نسبة المنشآت به بالتقريب 26.25%، أما القطاع 06 قدرت به المنشآت المصنفة بحوالي 60 منشأة أي بنسبة 7.36%، القطاع 07 يوجد به 46 منشأة مصنفة وأخذ نسبة تقدر بحوالي 5.46%، مع تحديد عدد المنشآت المصنفة على مستوى أحياء مدينة المسيلة .

الفصل الخامس: تطرقنا في هذا الفصل الواقع المعاش للسكان ،ومن الدراسة الإحصائية التي قمنا بها لعدد المنشآت المصنفة للمدينة ، لاحظنا أن حي 700 مسكن المتواجد بالقطاع رقم 05، والذي يحتوي على أكبر عدد من المنشآت المصنفة من الصنف الثالث والصنف الرابع ، حيث قدرت به المنشآت المصنفة إلى 221 ، أي بنسبة 26.25%، لهذا تم اختيارنا لهذا الحي لدراسة مدى تأثير هذه المنشآت على السكان ، خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي (الضوضاء، الرائحة، الوسخ، الحوادث) .

واخترنا عينة عشوائية موجهة لسكان حي 700 مسكن، وقمنا باستجواب مجموعة من الحرفين عن طريق المقابلة وخصصنا بعض النشاطات المصنفة التي تتواجد بكثرة على مستوى المدينة والحي مثل : منشأة (التصليح الميكانيكي للسيارات ، غسل وتشحيم السيارات، نجارة الخشب، حدادة فنية، الحمامات) .

ومن خلال هذه الدراسة التي قمنا بها ، والتي تمثلت حول موضوع المنشآت المصنفة وانتشارها وتوزيعها على مستوى ولاية المسيلة ، حيث توصلنا من خلال الدراسة التحليلية والاحصائية لهذه المنشآت أن أكبر نسبة تتواجد بمدينة المسيلة ، حيث يقدر بها عدد المنشآت

المصنفة بحوالي 842 منشأة فاستنتج أن مدينة المسيلة عرفت نموا سريعا ، حيث وصل عدد السكان في الفترة ما بين 1987-1998 إلى 99855 وقدر معدل النمو بحوالي 4.09%، وفي الفترة ما بين 1998-2003 وصل نمو السكان إلى 117910 ، أي بمعدل 1.05%، وعرفت أيضا مدينة المسيلة توسعا عمرانيا كبيرا أدى إلى ظهور منشآت مصنفة لجميع الأصناف على مستوى النسب يبع العماراني للمدينة تتوزع وتنتشر بطريقة غير منتظمة ومختلفة من حيث النوع والعدد والنشاط ، والمطلوب ليس الانشغال بالجانب الاقتصادي فقط ، بل يجب أن تكون هناك توعية بيئية حول المنشآت المصنفة والمحافظة على المحيط الحضري للمدينة ، بوضع استراتيجيات وقوانين تتطرق إلى التهيئة العمرانية وعلاقتها بتواجد المنشآت المصنفة ، بطريقة منسجمة مع التوسع العمراني لمدينة المسيلة ، مع السهر على إيجاد ميكانزمات لتنظيمها .

من هذا المنطلق ونظرا لما يمثله القطاع العمراني من أهمية ، ودور فعال في تنمية المشاريع الخدمية، من أجل الحصول على بيئة عمرانية مريحة وآمنة من الملوثات التي تنتجها المنشآت المصنفة، يجب استجيب لمتطلبات الإنسان داخل المحيط الحضري ، مع ضرورة الالتزام بقواعد ومبادئ المحافظة على البيئة العمرانية والمحيط .

ونظرا لما توفره المنشآت المصنفة من فوائد اقتصادية وخدمية للمجتمع والسكان ، إلا أنه لها آثار معتبرة على النسيج العمراني للمدينة ، لذلك يجب تفادي هذه المشاكل البيئية بوضع تخطيط وتسيير منتظم لهذه المنشآت المصنفة، ودراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية .

وإن كنا في دراستنا ركزنا على معنى المنشآت المصنفة ، والقوانين التي تسييرها ، والإجراءات الإدارية والقانونية لاستغلال المنشآت المصنفة في الجزائر، فإننا نأمل من خلال هذه الدراسة والتي كانت تتمحور حول موضوع المنشآت المصنفة، أن تكون بداية لدراسات وأطروحات علمية قادمة تساهم في تسليط الضوء على المشاكل البيئية التي تعاني منها معظم مدن الجزائر ، وذلك من خلال تهيئة هذه المنشآت المصنفة بطرق عقلانية ذات تسيير محكم ومنتظم وسط المحيط العمراني، مع المحافظة على البيئة العمرانية لمدننا.

قائمة الأشكال

أشكال الفصل الأول: التهيئة الحضرية بين خطورة التلوث والإجراءات القانونية

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (1-1)	أنواع تلوث المياه	19
الشكل (2-1)	مصادر التلوث الضوضائي	25

أشكال الفصل الثاني: المنشآت المصنفة وأخطارها

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (1-2)	تصنيف المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص والتصريح	36
الشكل (2-2)	طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة	38
الشكل (3-2)	كيفية إعداد ملف دراسة الأثر على البيئة	39
الشكل (4-2)	الإجراءات القانونية للملف طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة	40
الشكل (5-2)	كيفية منح رخصة استغلال مؤسسة مصنفة	41
الشكل (6-2)	الإجراءات القانونية للتصريح باستغلال مؤسسة مصنفة	43
الشكل (7-2)	عناصر أعضاء اللجنة	45
الشكل (8-2)	مهام اللجنة المراقبة للمؤسسات المصنفة	46
الشكل (9-2)	المسئول عن القيام بدراسة الخطر على البيئة	56
الشكل (10-2)	الإجراءات القانونية لدراسة الخطر	57

أشكال الفصل الثالث: العلاقة الموجودة بين القطاعات والمنشآت المصنفة

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (1-3)	موقع مدينة المسيلة	67
الشكل (2-3)	فترة ما قبل 1962	71
الشكل (3-3)	فترة ما بين 1962 - 1974	73
الشكل (4-3)	فترة ما بين 1974 - 1984	76
الشكل (5-3)	فترة ما بين 1984 - 2007	80

أشكال الفصل الرابع: المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (4-1)	المنشآت المصنفة على مستوى بلديات المسيلة	92.....
الشكل (4-2)	نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الأول لجميع قطاعات المدينة	94.....
الشكل (4-3)	نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الثاني لجميع قطاعات المدينة	95.....
الشكل (4-4)	نسبة لمنشآت المصنفة من الصنف الثالث لجميع قطاعات المدينة	96
الشكل (4-5)	نسبة المنشآت المصنفة من الصنف الرابع لجميع قطاعات المدينة	97.....
الشكل (4-6)	نسبة المنشآت المصنفة (لجميع الأصناف) لكل قطاع بالمدينة	100.....
الشكل (4-7)	أحياء القطاع رقم 01	102.....
الشكل (4-8)	أحياء القطاع رقم 02	105.....
الشكل (4-9)	أحياء القطاع رقم 03	108.....
الشكل (4-10)	أحياء القطاع رقم 04	111.....
الشكل (4-11)	أحياء القطاع رقم 05	114.....
الشكل (4-12)	أحياء القطاع رقم 06	117.....
الشكل (4-13)	أحياء القطاع رقم 07	120.....

أشكال الفصل الخامس: الواقع المعاش للسكان

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (5-1)	موقع حي 700 مسكن	129
الشكل (5-2)	المنشآت المصنفة لحي 700 مسكن، غسل السيارات، التصليح الميكانيكي	131.....
الشكل (5-3)	المنشآت المصنفة لحي 700 مسكن، نجارة الخشب، حدادة فنية	133.....
الشكل (5-4)	المنشآت المصنفة لحي 700 مسكن، الحمامات	135.....

قائمة الجداول

جداول الفصل الأول: التهيئة الحضرية بين خطورة التلوث والإجراءات القانونية

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-1)	الأمراض الناجمة عن تلوث المياه	29
الجدول (2-1)	الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء	30
الجدول (3-1)	الأعراض الناجمة عن التلوث الضوضائي	31

جداول الفصل الثاني: المنشآت المصنفة وأخطارها

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-2)	تصنيف المنشآت المصنفة (المنطقة الصناعية)	48
الجدول (2-2)	تصنيف المنشآت المصنفة (منطقة النشاطات والتخزين)	49
الجدول (3-2)	تصنيف المنشآت المصنفة (الأحياء السكنية)	50

جداول الفصل الثالث: العلاقة الموجودة بين القطاعات والمنشآت المصنفة

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-3)	المنشآت المتواجدة في الفترة ما قبل 1962	70
الجدول (2-3)	المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1962-1974	72
الجدول (3-3)	المنشآت المتواجدة في الفترة ما بين 1974-1984	75
الجدول (4-3)	المنشآت التي ظهرت في الفترة ما بين 1984-2007	79
الجدول (5-3)	تطور النمو السكاني لمدينة المسيلة	85
الجدول (6-3)	تطور المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة	86

جداول الفصل الرابع: المنشآت المصنفة لمدينة المسيلة

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-4)	عدد المنشآت المصنفة بالولاية	91
الجدول (2-4)	عدد المنشآت المصنفة على مستوى مدينة المسيلة	99
الجدول (3-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 01	101

الجدول (4-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 02	104.....
الجدول (5-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 03	107.....
الجدول (6-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 04	110.....
الجدول (7-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 05	113.....
الجدول (8-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 06	116.....
الجدول (9-4)	المنشآت المصنفة على مستوى أحياء القطاع 07	119.....
الجدول (10-4)	المنشآت المصنفة حسب نوع النشاط لكل قطاع	123.....

جداول الفصل الخامس: الواقع المعاش للسكان

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-5)	مدى علم السكان بالمنشآت المصنفة	129.....
الجدول (2-5)	نسبة علم السكان بالقانون المتعلق بالمنشآت المصنفة	130.....
الجدول (3-5)	النشاطات التي يرضى صاحب المسكن أن تكون قريبة إلى مسكنه	130.....
الجدول (4-5)	مساحة الورشة "القراج"	132.....
الجدول (5-5)	مساحة الورشة كافية أو غير كافية	132.....
الجدول (6-5)	المساحة الخارجية التي تحتاج إليها "تستعملها"	133.....
الجدول (7-5)	ورشة نجارة الخشب "الطاقة"	134.....
الجدول (8-5)	ورشة حدادة فنية "الطاقة"	134.....
الجدول (9-5)	مساحة الورشة كافية أو غير كافية	134.....
الجدول (10-5)	المساحة الخارجية التي تحتاج إليها "تستعملها"	135.....
الجدول (11-5)	سعة مولد البخار بالنسبة للحمامات	135.....
الجدول (12-5)	استغلال الرصيف لورشة "التصليح الميكانيكي للسيارات"	136.....
الجدول (13-5)	استغلال الرصيف لورشة "غسل وتشحيم السيارات"	137.....
الجدول (14-5)	استغلال الرصيف لورشة "نجارة الخشب"	138.....
الجدول (15-5)	استغلال الرصيف لورشة "حدادة فنية"	138.....
الجدول (16-5)	هذا النوع من النشاط "التصليح الميكانيكي" يحتاج إلى مواقف سيارات	140.....
الجدول (17-5)	هذا النوع من النشاط "غسل السيارات" يحتاج إلى مواقف سيارات	140.....
الجدول (18-5)	وجود خزان ماء "غسل وتشحيم السيارات"	140.....

141.....موقع الخزان لورشة "غسل وتشحيم السيارات"	الجدول (5-19)
141.....نقص الماء لورشة "غسل وتشحيم السيارات"	الجدول (5-20)
141.....الخزان داخل القراج أو تحت الرصيف	الجدول (5-21)
142.....مكان تواجد هذه الورشات تراه مناسباً	الجدول (5-22)
142 السبب	الجدول (5-23)
143.....نسبة المضايقات	الجدول (5-24)
143.....أنواع المضايقات والإزعاج	الجدول (5-25)
144.....المضايقات والإزعاجات التي تسببها هذه المنشآت للجيران	الجدول (5-26)
144.....الشيء الذي يزعج الجيران من الحمام	الجدول (5-27)
145.....تواجد السيارات بالقرب من ورشة "التصليح الميكانيكي" يسبب	الجدول (5-28)
145.....تواجد السيارات بالقرب من ورشة "غسل السيارات" يسبب	الجدول (5-29)
146.....جمع النفايات التي تنتجها الورشة	الجدول (5-30)

قائمة الصور الفوتوغرافية

صور الفصل الثالث: العلاقة الموجودة بين القطاعات والمنشآت المصنفة

الرقم	العنوان	الصفحة
الصورة (1-2-3)	توضح حمامين ومحطة ضخ البترول	71
الصورة (4-5)	توضح مؤسسة تيندال ومؤسسة مطاحن الحضنة	77
الصورة (6-7-8)	توضح مؤسسة ألقال وملبنة الحضنة ومركز تخزين وتوزيع الوقود	81.....
الصورة (9-10)	توضح منشأة غسل وتشحيم السيارات وحدادة فنية	81.....
الصورة (11-12)	توضح منشأة نجارة الخشب	82
الصورة (13-14)	توضح منشأة التصليح الميكانيكي للسيارات	82
الصورة (15-16-17)	توضح منشأة تنظيف الملابس وحمام ونجارة الألمنيوم	83.....

صور الفصل الخامس: الواقع المعاش للسكان

الرقم	العنوان	الصفحة
الصورة (18-19-20)	توضح منشأة التصليح الميكانيكي للسيارات لحي 700 مسكن	136.....
الصورة (21-22)	توضح منشأة غسل وتشحيم السيارات لحي 700 مسكن	137.....
الصورة (23-24-25)	توضح منشأة نجارة الخشب لحي 700 مسكن	138.....
الصورة (26-27-28)	توضح منشأة حدادة فنية لحي 700 مسكن	139.....
الصورة (29-30)	توضح حمامات بحي 700 مسكن	145.....

المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

v المؤلفات العامة:

- 01.التجاني، بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 .
- 02.أحمد، مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر. الكويت: عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.
- 03.بن يوسف، إبراهيم، إشكالية العمران والمشروع الاسلامي. الحراش، الجزائر، 1992 .
- 04.بعلي، محمد الصغير، المدخل للعلوم القانونية. عنابة،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006 .
- 05.بوجمعة،خلف الله، العمران والمدينة. عين مليلة، الجزائر: الناشر شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .
- 06.بشار المفتي، محمد، الهندسة البيئية. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1995 .
- 07.بوحوش،عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية.الرباط،الجزائر: موفم للنشر والتوزيع،2002 .
- 08.دردار، فتحي، البيئة في مواجهة التلوث. تيزووزو، الجزائر: الناشر دار الأمل، 2003 .
- 09.حميد علي، لطيف، التلوث الصناعي. بغداد:جامعة الموصل، 1987 .
- 10.حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
- 11.حسن، أحمد شحاتة، التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية. مدينة نصر، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.
- 12.كمال الشرقاوي، غزالي، من أجل بيئة أفضل التلوث البيئي العقدة والحل. الاسكندرية، مصر: الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 1996 .
- 13.محمود، محمد سيف، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1990 .
- 14.محسوب، سليم محمد صبري، البيئة الطبيعية خصائصها وتفاعل الانسان معها. مصر،القاهرة: الناشر دار الفكر العربي، 1996 .

15. عبد التواب، مصطفى معوض، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية والفنية. القاهرة: منشأة المعارف بالاسكندرية، 1986 .

16. عبد الجواد، أحمد عبد الوهاب، النفايات الخطرة. مدينة نصر، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1992 .

17. عبد العزيز، محمد كمال، الصحة والبيئة التلوث البيئي وخطره الداهم على صحتنا. مدينة نصر، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 1998 .

18. عبد القادر الفقي، محمد، البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث. مصر، القاهرة: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، 1993 .

19. عبد الجواد، أحمد عبد الوهاب، تلوث الهواء . مدينة نصر، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1991.

20. ترافس، واجنر، البيئة من حولنا دليل لفهم التلوث وآثاره. (محمد صابر)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

٧ البحوث والدراسات:

21. بوخيوط محمد: التوسع الصناعي والعمراني على الأرض الزراعية دراسة حالة الرويبة، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف دكتور حليمي عبد القادر، معهد علوم الأرض، قسم الجغرافيا والاستصلاح، جامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 1992.

22. درياس عمار: التلوث الصناعي دراسة حالة منطقة الرغبة، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف دكتور حليمي عبد القادر، معهد علوم الأرض، قسم الجغرافيا والاستصلاح، جامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 1994.

23. زيان محفوظ: دور المدن الصغيرة في التنمية دراسة حالة مدينة عين بسام، البويرة، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف دكتور تاشريف عبد المالك، معهد علوم الأرض، قسم الجغرافيا والتهيئة، جامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 1994.

24. سفيان حطاب: إشكالية العمران في مدينة بوسعادة، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف دكتور تاشريف عبد المالك، معهد الجغرافيا والاستصلاح، جامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 1993.

٧ المجالات والجرائد الرسمية والملتقيات :

25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة الجريدة الرسمية، عدد 34، المؤرخ في 19/05/2007.
26. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة الجريدة الرسمية، عدد 37، المؤرخ في 31/05/2006 .
27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-144 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة الجريدة الرسمية، عدد 34، المؤرخ في 19/05/2007.
28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها الجريدة الرسمية، عدد 82، المؤرخ في 03/11/1998 .
29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 99-253 الذي يتضمن تشكيلة لجنة حراسة ومراقبة المنشآت المصنفة وتنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية، عدد 79، المؤرخ في 07/11/1999 .
30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 76-34 المتعلق بالعمارات الخطيرة غير الصحية وغير الملائمة الجريدة الرسمية، المؤرخ في 20/02/1976 .
31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-176 الذي يحدد كيفية تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم الجريدة الرسمية، عدد 26، المؤرخ في 28/05/1991 .
32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المتضمن كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الجريدة الرسمية، عدد 26، المؤرخ في 28/05/1991 .
33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-78 المتضمن كيفية إعداد شغل الأراضي الجريدة الرسمية، عدد 26، المؤرخ في 28/05/1991 .
34. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 88-149 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها الجريدة الرسمية، المؤرخ في 26/07/1988 .
35. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير الجريدة الرسمية، عدد 52، المؤرخ في 01/12/1990 .
36. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، عدد 84، المؤرخ في 25/12/2004 .
37. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، عدد 43، المؤرخ في 19/07/2003 .

38. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة الجريدة الرسمية، عدد 06، المؤرخ في 05/02/1983 .
39. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة العمومية وترقيتها الجريدة الرسمية، عدد 08، المؤرخ في 16/02/1985 .
40. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-05 المتعلق بالتهيئة والتعمير الجريدة الرسمية، عدد 51، المؤرخ 14/08/2004 .
41. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليم الوزاري R1 المتعلقة بالتحكم في المخاطر الصناعية المتضمنة مواد خطرة وتسييرها، المؤرخة في 22/09/2003 .
42. الملتقى الدولي، الأخطار الصناعية في الجزائر، من 17-19 جانفي، الجزائر، 2006 .
43. منشورات وزارة التهيئة والإقليم والبيئة. الأخطار الكبرى والتهيئة الإقليمية، الجزائر، 2004 .
44. منشورات منظمة الصحة العالمية. مصر: جوانب صحة البيئة في المجمعات الصناعية الحديثة لعام 1989.

ثانيا : باللغة الفرنسية :

v Ouvrages généraux :

45. **Alberto, Zucchelli** , introduction a l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine. OPU Alger : volume 2, 1983 .
46. **Archer, Bernard**, la ville et l'environnement. Paris : édition polytechnica, 1994.
47. **Pierre, Merlin** , dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. Paris : edition quadrige, 2005.
48. **Pierre, Chantal** , la pollution survivre sur une planète en péril . paris: édition economica, 1989.
49. **Ramade, Francois**, éléments d'écologie (écologie appliquée). Paris: Pour la cinquième édition ISBN, 2005.

v sites internet :

50. www.joradp.dz
51. www.les établissements classés.com
52. www. Les risques industrielles.com
www.greenline.com.kw/Reports/002.asp - 17k
53. www. ifn.fr
54. www.who.int

v الهيئات الإدارية والمختصة :

- 55- مديرية التعمير والبناء لولاية المسيلة (مخططات).
- 56- مديرية البيئة لولاية المسيلة (قوانين، احصائيات) .
- 57- مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة (احصائيات) .

- 58- مديرية الحماية المدنية لولاية المسيلة (قوانين، احصائيات) .
- 59- شركة التسيير العقاري لولاية المسيلة (احصائيات).
- 60- مديرية مسح الأراضي لولاية المسيلة (مخططات PDAU.POS) .
- 61- مركز البلدية لولاية المسيلة (مخططات) .
- 62- مركز الولاية لولاية المسيلة (احصائيات).

ملخص:

إن موضوع المنشآت المصنفة في الآونة الأخيرة نال اهتماما كبيرا من طرف بعض المسؤولين، بإصدار قوانين جديدة تنص على كيفية التعامل مع هذا النوع من المنشآت، مثل قانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. والمرسوم الأخير 198-06 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، والمرسوم التنفيذي 145-07 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة. ودراستنا هذه تهدف إلى فهم ومعرفة كيفية توزيع وانتشار المنشآت المصنفة، وذلك من خلال دراسة مدينة المسيلة، مع التطرق إلى معايير التهيئة العمرانية، والقوانين التشريعية، من أجل المساهمة في الحفاظ على البيئة وعلى صحة السكان.

RESUMÉ :

*Les établissements classés de par leur impact sur l'environnement
Sont*

*Devenus des préoccupations pour les décideurs, La nouvelle
législation environnementale édicte les mesures à prendre pour préserver
l'environnement notamment la loi 10-03 sur la protection de
l'environnement dans le cadre du développement durable.*

*Le décret exécutif 198 – 06 définissant la réglementation applicable
aux établissements classés pour la protection de l'environnement, le décret
exécutif*

*145 - 07 définissant le domaine d'application, le contenu et les
modalités d'approbation des études et notices d'impact sur l'environnement.
le travail que nous présentons ici se veut une étude de cas sur la
répartition spatiale des établissements classés à travers le tissu urbain
de la ville de M'sila. L'analyse qui en est faite permet de vérifier la mise
en application des normes urbanistiques et législatives pour préserver
l'environnement et la santé de la population.*

ABSTRACT:

*The topic of the classified institutions has gained a great interest of
some responsible, and thus through putting new laws that state the way
how to treat such institutions, as the law 03-10 related to the protection of
the environment under the frame of the sustainable development and the last
practical decree 06-198 which regulates the ordering Imposed on the classified
institutions to protect the environment, and the practical decree 07-145*

which restricts the field of practice, the content and the manners of agreement and the influence on the environment .

And our study aims at understanding and recognizing the manners and ways of the distribution and the spread of the selected institutions , through the study of M'sila city, without forgetting the urban landscape characteristics and the legislative laws in order to participate in the protection of the environment and the living spaces .

الكلمات المفتاحية: التهيئة الحضرية، المخاطر، المنشآت المصنفة، الجزائر، مدينة المسيلة.

Mots - clés : *l'aménagement urbaine, les risques, les établissements classés, Algérie, la ville de M'sila.*

تَبَارَكَ